الموازنة بين موطأ الإمام مالك وبين سنن الإمام ابن ماجه من حيث الوصل والإرسال والوقف والرفع (دراسة نظرية تطبيقية)

محمد زغير

ماجستير في علوم الحديث

كلية العلوم الإسلامية

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الموازنة بين موطأ الإمام مالك وبين سنن الإمام ابن ماجه من حيث الوصل والإرسال والوقف والرفع (دراسة نظرية تطبيقية)

محمد زغير

MTF143BH878

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الحديث

كلية العلوم الإسلامية

المشرف:

الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف

ربيع الآخر ١٤٣٩هـ / يناير ٢٠١٨م

الاعتماد

تم اعتماد بحث الطّالب: محمد زغير

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of **MOHAMED ZAGHIR** has been approved
By the following:

المشرف

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف

التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي

التوقيع:

رئيس القسم

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني

التوقيع:

عميد الكلية

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي

التوقيع:

التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي	
المناقش الداخلي الأوّل	الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي	
المناقش الداخلي الثاني	الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد محمود عبدالمهدي	
ممثل الكلية	الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني	

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الباحث: محمد زغير

التوقيع : .....

التاريخ :.....

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university, educational or other institutions

Name of student**: MOHAMED ZAGHIR**

Signature: ……...

Date: ……...

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨ © محفوظة

محمد زغير

الموازنة بين موطأ الإمام مالك وبين سنن الإمام ابن ماجه
من حيث الوصل والإرسال والوقف والرفع (دراسة نظرية تطبيقية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

٢- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجاريّة أو تسوقيّة.

٣- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالميّة بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكّد هذا الإقرار:

الاسم : محمد زغير

التوقيع: .....

التاريخ: .....

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فبعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لهذا فإني أشكر كل من قدم إلي يد المساعدة في إتمام هذا البحث المتواضع ، وعلى رأس ذلك جامعتنا الموقرة التي أتاحت الفرصة لمثلي أن يتم دراسته الأكاديمية ، وكل مكونيها وعلى رأسهم فضيلة الدكتور التميمي وبقية المعاونين له وأذكر منهم فضيلة الدكتور أحمد الشيحة ، ولا أنسى شيخنا وأستاذنا المشرف الدكتور منصور يوسف الذي لم يأل جهدا في تقديم المساعدة والقيام بالواجب في كل وقت وحين ، كما أشكر الإدارة التي تمثل الجامعة في المغرب والتي كانت خير عون لي في كل ما يعوق تقدمي ، فللجميع مني الشكر والتقدير .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ثم أما بعد : فهذا جهد المقل وصاحب البضاعة المزجاة ، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبوي الكريمين اللذين لم يألوَا جهدا في الحرص على تعليمي والدعوة لي بالخير ، كما أهدي هذا العمل أيضا إلى كل من أهلي ومشايخي وإخواني من طلاب العلم ، والله أسأل ، وبأسمائه وصفاته أتوسل أن يجعل هذا في ميزان حسناتي ، وأن ينفعني به بعد مماتي ، وأن يثيب كل من أسهم وأعان وقوم وصوب ، والحمد لله رب العالمين .

ملخص البحث

هذا البحث يدخل ضمن محور مناهج المحدثين حيث تعلق بالموازنة بين كتاب الموطأ وسنن ابن ماجه ، وذلك من حيث الوصل والإرسال ، والوقف والرفع ، وقد اخترته لأتشرف بخدمة كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم . وقد قسمته إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة، فاستغرقت الأبواب الثلاثة الأول الناحية النظرية وبقي الباب الرابع للناحية التطبيقية ، وقد خلصت إلى تأكيد مكانة كل من الكتابين مع ما لكل واحد من ميزة جعلته يتبوأ مكانته بين كتب السنة مع التنصيص على الأسباب المعتبرة في ترجيح سنن ابن ماجه على الموطأ في اعتباره ضمن الكتب الستة ، وهذا جهد المقل.

فما ألوت في ابتدار ما قصد \\ جهد مقل جاد بالذي وجد

Abstract

This research is considered to be amongst the methodology of “muhadithen” since it is acomparison between muwata and sunan ibn majah ie wasl ; irsal and wakf and rafe. I have chosen it so that I may have the honor of serving the prophets speech peace be upon him I divided it into aprehce; 4chapters and a conclusion. The first 3 chapters are related to academic issues. While the fourth one is related to practical issues. I have mentioned in every chapter 2 sections. and in every section many topics and in every topic many subjects “ the plan of the reseach“ Then I mentioned a conclusion as king allah to makeit beneficial. I mentioned in it some conclusions that I have reached. And some advices. This is the best I could do I ask allah to accept this humble effort

الفهرس

صفحة الغلاف.....أ
البسملة.....ب
الاعتماد.....ج
التحكيم.....د
إقرار.....هـ
DECLARATION.....و
حقوق الطبع.....ز
الشكر.....ح
الإهداء.....ط
ملخص البحث.....ي
Abstract.....ك
إقرار .....هـ
المقدمة ٥
الباب الأول: التعريف بالإمام مالك وكتابه الموطأ.....٨
الفصل الأول: التعريف بالإمام مالك ٨
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده ٨
- المبحث الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ١١
المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته ١٦
المبحث الرابع: مؤلفاته ووفاته..... ١٩
الفصل الثاني : التعريف بكتاب الموطأ ٢١
- المبحث الأول : منهجية الامام مالك وشرطه ٢١
- المبحث الثاني: روايات الموطأ..... ٢٨
- المبحث الثالث: المؤلفات حول الموطأ ٣٠

الباب الثاني: التعريف بالإمام ابن ماجه وكتابه السنن ٣٩
الفصل الأول: التعريف بالإمام ابن ماجه..... ٣٩
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده ٣٩
المبحث الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه..... ٤٢
المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته ٤٤
المبحث الرابع: مؤلفاته ووفاته..... ٤٦
الفصل الثاني : التعريف بسنن ابن ماجه ٤٨
المبحث الأول: منهجية الامام ابن ماجه وشرطه ٤٨
المبحث الثاني: روايات سنن ابن ماجه..... ٥٢
المبحث الثالث: المؤلفات حول سنن ابن ماجه ٥٤
الباب الثالث: مكانة الموطأ وسنن ابن ماجه بين الكتب الستة والموازنة بين الكتابين ٥٩
الفصل الأول: مكانة الموطأ وسنن ابن ماجه بين الكتب الستة..... ٥٩
المبحث الأول: مكانة الموطأ بين الكتب الستة..... ٥٩
المبحث الثاني: مكانة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة..... ٦٤
الفصل الثاني: الموازنة بين الموطأ وسنن ابن ماجه ٦٩
المبحث الأول: ترجيح سنن ابن ماجه على الموطأ..... ٦٩
المطلب الأول: العلماء القائلون بذلك..... ٦٩
المطلب الثاني: الأسباب ٦٩
المبحث الثاني: ترجيح الموطأ على سنن ابن ماجه ٧١
المطلب الأول: العلماء القائلون بذلك..... ٧١
المطلب الثاني: الأسباب ٧١
المبحث الثالث: الترجيح..... ٧٢
الباب الرابع: الوصل والارسال والوقف والرفع عند الإمامين مالك وابن ماجه (دراسة تطبيقية) ٧٣
الفصل الأول: الوصل والإرسال عند الإمام مالك والإمام ابن ماجه ٧٣
المبحث الأول: تعريف الوصل والإرسال لغة واصطلاحا..... ٧٣

المطلب الأول: تعريف الوصل لغة واصطلاحا ٧٣
الفرع الأول: تعريف الوصل لغة..... ٧٣
الفرع الثاني: **تعريف الوصل اصطلاحا** ٧٣
الفرع الأول : **تعريف الارسال لغة**..... ٧٤
الفرع الثاني: **تعريف الإرسال اصطلاحا**..... ٧٥
المبحث الثاني: الوصل والإرسال عند الإمام مالك ٧٧
المطلب الأول: الوصل عند الإمام مالك ٧٧
المطلب الثاني: الإرسال عند الإمام مالك ٧٩
المبحث الثالث: الوصل والإرسال عند الإمام ابن ماجه ٨٨
المطلب الأول : الوصل عند الإمام ابن ماجه..... ٨٨
المطلب الثاني..... ٨٨
الفصل الثاني : الرفع والوقف عند الإمام مالك والإمام ابن ماجه..... ٩١
المبحث الأول: تعريف الرفع والوقف لغة واصطلاحا..... ٩١
المطلب الأول: الرفع لغة واصطلاحا..... ٩١
الفرع الأول: الرفع لغة ٩١
الفرع الأول ٩٢
الفرع الثاني..... ٩٢
المبحث الثاني: الرفع والوقف عند الإمام مالك..... ٩٤
المطلب الأول: الرفع عند الإمام مالك..... ٩٤
المطلب الثاني..... ٩٤
المبحث الثالث : الرفع والوقف عند الإمام ابن ماجه ٩٥
المطلب الأول : الرفع عند الإمام ابن ماجه..... ٩٥
المطلب الثاني : الوقف عند الإمام ابن ماجه ٩٥
الخاتمة : ٩٥
قائمة المصادر والمراجع: ٩٧

مدخل :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد إن محور المناهج – أعني مناهج المحدثين– يعتبر ركيزة من الركائز التي يدخل ضمنها هذا العنوان الذي اخترت للبحث وهو المقارنة والموازنة بين الموطأ وسنن ابن ماجه ، والمقصود بمناهج المحدثين الطرق التي استعملوها في جمع الحديث وتدوينه وتداوله مع ذكر الأصول التي وضعوها لذلك ، والأساليب المستخدمة في التصنيف والتأليف مع ذكر العلوم التي جعلوها خادمة لذلك ، وباختصار شديد فإن المقصود بمناهج المحدثين تتبع طرقهم في جمع الحديث وروايته والحكم عليه والعناية بسنده ومتنه عبر العصور وذلك من خلال المصنفات التي وضعت لهذا الغرض ومن تم كان هذا البحث المقترح لأهمية المصدرين واعتبارهما من أصول السنة المعتمد عليها في إطار الأصل الثاني من مصادر التشريع الاسلامي الذي هو السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم .

* أسباب اختيار الموضوع:

1– أهمية الاشتغال بالعلوم الشرعية من حيث العموم وبالحديث النبوي الشريف من حيث الخصوص

2– تحقيق الكلام في الموازنة بين الكتابين اللذين هما موضوع الدراسة

3– مكانة الكتابين بين أصول السنة المعروفة

4– تنوع الموضوع إذ سَيُعنَى بالكلام على الكتاب وصاحب الكتاب مع المقارنة

مشكلة البحث:

1- ما هي الأسباب الداعية إلى التأليف في هذا الموضوع ؟

2- ما الداعي إلى اعتبار سنن ابن ماجه ضمن الكتب الستة دون الموطأ مع ما للموطأ من مكانة في الأوساط العلمية ؟

3- محاولة استقراء الأسباب المعينة على المقارنة على طريقة أهل الصنعة مع التدليل لذلك.

* أهداف البحث:

1- الاعتناء بكتابي الموطأ وسنن ابن ماجه

2- محاولة البحث على أهم المميزات المعينة على المقارنة الصحيحة

3- معالجة هذه الاشكالية بموضوعية

*الدراسات السابقة:

لا شك أن هناك دراسات سابقة من حيث الكلام في عموم الموضوع أي ما يتعلق بمناهج المحدثين ، وهناك بعض المباحث التي أشارت إشارات خفيفة إلى موضوعنا هذا لكن دون الدخول في التفاصيل ولا النظر في لب الموضوع مما جعلني أهتم أكثر بدراسة هذا الموضوع دراسة تليق به .

من الدراسات التي عنت بهذا الموضوع من حيث العموم:

1- (شروط الأئمة الستة) للحافظ أبي الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507هـ وهو كتاب يتناول فيه شروط الأئمة الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه مع ذكر الأسس المعتمدة على ذلك .

2- (شروط الأئمة الخمسة) للحافظ أبي بكر مُحَمَّد بن موسى الحازمي المتوفى سنة 584هـ وهو كسابقه يبين شروط أصحاب هذه الكتب في اختيارها وانتقائها باستثناء ابن ماجه .

3- (مقدمة كتاب جامع الأصول) لمجد الدين مبارك ابن الأثير الجزري رحمه الله المتوفى سنة 606هـ وهي مقدمة ضافية تناول فيها ابن الأثير كثيرا من القواعد التي بنى عليها المحدثون كتبهم ، وتحكم كثيرا من منهجهم .

إلى جانب هذا هناك دراسات لكثير من المعاصرين والمتأخرين تناولت هذا الموضوع يستفاد منها ،على سبيل المثال كتاب (مناهج المحدثين في تخريج الحديث الشريف ودراسة أسانيد الحديث الشريف والصناعة الحديثية) للدكتور علي نايف بقاعي وكتاب (تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره) للدكتور مُحَمَّد بن مطر الزهراني رحمه الله الأستاذ بقسم علوم الحديث كلية الحديث الشريف بالجامعة الاسلامية بالمدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، وكتاب (مناهج المحدثين ، مالك ، أحمد ، ابن خزيمة ، ابن حبان ، الحاكم ، الطبراني) للأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي ، أستاذ الحديث بقسم الثقافة الاسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود ، وكتاب (الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) للدكتور نور الدين عتر وكتاب (الموازنة بين مسندي الإمامين أحمد بن حنبل وبقي بن مخلد) للشيخ المحدث أبي مُحَمَّد عبد الحق الهاشمي المدرس بالمسجد الحرام ودار الحديث رحمه الله ، وكتاب (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) للشيخ مُحَمَّد عبد الرشيد النعماني ، وقد طبع قديما باسم (ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه) وكتاب (منهج الإمام ابن ماجه) للدكتور فاضل بن خلف الحمادة الرقي ، وكتاب(الإمام ابن ماجه صاحب السنن) للدكتور عبد العزيز عزت عبد الجليل ، وكتاب (الإمام ابن ماجه في سننه) لحسين قاسم مُحَمَّد رسالة ما جستير، وكتاب (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) للدكتور مسفر بن عزم الله الدميني

* منهج البحث:

يقوم البحث على ثلاثة مناهج أساسية:

1- المنهج الاستقرائي : وقد استعملته في تتبع مسائل الموضوع في مظانها

2 – المنهج التحليلي : استعملته في تحليل المادة التي جمعتها من استقراء المظان

3- المنهج الوصفي : استعملته في توصيف الموازنة بين الكتابين مع ذكر الفروق وهو المعبر عليه في العنوان بقولي، من حيث الوصل والإرسال والوقف والرفع مما أعطاني تصورا صحيحا في الحكم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد: فلا شك أن الله سبحانه وتعالى ارتضى هذا الدين وبعث به أفضل رسله وهيأ له رجالات يذبون عنه فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين كل ذلك لتحقيق قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ الحجر: 9 " فهم أمناء الله من خليقته والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته. أنوارهم زاهرة وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم والسنة حجتهم، والرسول فئتهم وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، و لا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع."[1]

قال الإمام الحافظ أبو مُحَمَّد علي بن حزم الظاهري رحمه: "لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ النجم: ٣ - ٤

فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين: أحدهما وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن، والثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا. قال الله تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤ ﴾ النحل: ٤٤

...و **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ الحجر: ٩

و**قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ﴾ الأنبياء: ٤٥

---

1 الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، د.ط ، ص: (8-9)

فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن. فصح بذلك أن كلامه ﷺ كله محفوظ بحفظ الله عز وجل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كله. فللّه الحجة علينا أبدا "[1]

- التعريف بمناهج المحدثين

فهذه الكلمة: (مناهج المحدثين) مركبة من لفظتين: لفظة (مناهج) ولفظة (محدثين) فلفظة (المناهج) هي جمع مِنْهاج وهو في اللغة: الَمَنْهَجُ والمِنْهَجُ والنَّهْجُ وهو السبيل والطريق الواضح السهل المستقيم ومنه قوله تعالى:﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ المائدة: ٤٨
وفي الاصطلاح: هو طريقة جمع وترتيب وتنظيم المعلومات أو قل: " خطة البحث العلمي في الدراسات سواء الأدبية أو الفكرية (أو غيرهما) وتنقسم إلى شطرين، شطر في تناول المادة، وشطر في معالجة التطبيق وهما الأساس الذي لا يقوم المنهج إلا عليه. فشطر المادة يتطلب قبل كل شيء جمعها من مظانها على وجه الاستيعاب المتَيَسِّر، ثم تصنيف هذا المجموع ثم تمحيص مفرداته تمحيصا دقيقا، وذلك بتحليل أجزائها بدقة متناهية، وبمهارة وحذر حتى يتيسر للدارس أن يرى ما هو زيف جليا واضحا، وما هو صحيح مستبينا ظاهرا بلا غفلة وبلا هوى وبلا تسرع. أما شطر التطبيق فيقتضي إعادة تركيب المادة بعد نفي زيفها وتمحيص جيدها باستيعاب أيضا لكل احتمال للخطأ أو الهوى أو التسرع، ثم على الدارس أن يتحرى لكل حقيقة من الحقائق موضعا هو حق موضعها، لأن أخفى إساءة في وضع إحدى الحقائق في غير موضعها، خليق أ ن يشوه عمود الصورة تشويها بالغ القبح والشناعة، وإن أي دارس ينبغي أن يكون قد ملك الأسباب التي تجعله أهلا لمعاناة المنهج " [2]

وأما لفظة (المحدثين) وهي جمع محدث: وهو من حيث العموم المشتغل بالحديث الشريف وقد تباينت ضوابط العلماء في تعريفه، فمنهم من عرفه بالحد الأعلى قاصدا بذلك المحدث

---

1 ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ط.1، ج: 1 ص: 96-98

2 بازمول مُحَمَّد بن عمر بن سالم ، **منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة** ط.1 ، ص: 8 ، و منذر مُحَمَّد سعيد أبو شعر ، **معجم محمود مُحَمَّد شاكر**، ط2 ، مادة : نهج .

الكامل، ومنهم من عرفه بالحد الأدنى، وطرف آخر اجتهد وجعل لذلك ضابطا ، علما بأن المحدث في عصر من العصور لا يتساوى مع غيره في عصر آخر، قال التاج السبكي رحمه الله – معرفا المحدث – " من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية " وقال: " هذا أقل درجاته " [1] وقال أبو الفتح ابن سيد الناس رحمه الله: " وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية وكتابة وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه " [2] وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أنه من يشتغل بالسنة النبوية [3] والمسألة فيها تفصيلات ليس هذا مكانها وإنما القصد الاشارة، وعلى كل حال فإن هذا المركب الذي هو (مناهج المحدثين) يقصد به والله أعلم الطرق التي استعملوها في جمع الحديث وتدوينه وتداوله، والأصول التي وضعوها لذلك، والأساليب المستخدمة في التصنيف والتأليف مع ذكر العلوم التي جعلوها خادمة لذلك، وباختصار شديد فإن المقصود بمناهج المحدثين هي تتبع طرقهم في جمع الحديث وروايته والحكم عليه والعناية بسنده ومتنه عبر العصور وذلك من خلال المصنفات التي وضعت لكل علم من علوم الحديث، فالمناهج إذا تُعنى بالرواية والدراية وهنا تكمن أهميتها إذ من خلالها يتبين الأصل الثاني من مصادر التشريع الاسلامي الذي هو السنة فيتميز الصحيح من غيره.

قال السيوطي في الألفية:

علم الحديث ذو قوانين تحد // يدرى بها أحوال متن وسند
فذانك الموضوع والمقصود // أن يعرف المقبول والمرد ود[4]

---

1 السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم** ، ، ط.1 ، ص: 95

2 ابن سيد الناس، **أجوبة ابن سيد الناس** ، د.ط ، ج:2 ، ص:165

3 ابن حجر العسقلاني ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، د.ط ، ص: 70
وقال في **النكت على ابن الصلاح** ص: 218 " والحديثي المبتدي في طلب الحديث " .

4 أحمد شاكر و مُحَمَّد بن علي بن آدم الإثيوبي، **إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر**، ط.1 ، ج:1، ص:23

الباب الأول: التعريف بالإمام مالك وكتابه الموطأ

الفصل الأول: التعريف بالإمام مالك

المبحث الأول: **اسمه ونسبه وكنيته ومولده**

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خُثَيْل – بخاء معجمة ثم بمثلثة قاله ابن سعد وغيره، وقال اسماعيل بن أبي أويس و الدار قطني: بجيم ثم بمثلثة، وقيده ابن ما كولا وضبطه: بخاء معجمة مضمومة وثاء مثلثة وقال في القاموس: خثيل كزبير جد للإمام مالك أو هو بالجيم.– بن عمرو بن الحارث الأصبحي بفتح الباء نسبة إلى ذي أصبح بطن من حمير وينتهي نسبه إلى يشجب بن يعرب بن قحطان، فهو من العرب حلفه في قريش في بني تيم الله رهط أبي بكر الصديق فهو مولى حلف لا مولى عتاقة شيخ الاسلام إمام الأئمة المجتهدين وقدوة دار هجرة سيد المرسلين المستفيض مذهبه في المغربين والمشرقين أبو عبد الله المدني رحمه الله[1].

وأبوه أنس بن مالك كان فقيها، وقيل كان مقعدا يعيش من صنعة النبال ولم يكن له اشتغال بالحديث كثيرا ولذلك لم نجد لمالك عنه رواية تصح بخلاف أخيه أبي سهيل عم الإمام مالك وهو من مواليد الحجاز وكان عنده أربع إخوة. قال الذهبي رحمه الله: " أعمامه – يقصد مالك رحمه الله — هم: أبو سهيل نافع وأويس، والربيع، والنضر، أولاد أبي عامر."[2] أما والدته: فهي العالية بنت شريك الأزدية نسبة إلى قبيلة أزد وهي من أشهر قبائل العرب الحميرية القحطانية، فهي تلتقي مع زوجها أنس بأنهما من عرب اليمن. أما جده: مالك بن

---

1 القاضي عياض ، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** ، ط.2 ، ج:1 ص:47-48.
الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط.1 ، ج:8 ص: 48-49 ، كنون، سيدي مُحَمَّد التهامي، **أقرب المسالك إلى موطأ الإمام مالك**، د.ط ، ص:18 ، بتصرف .

2 الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط.1 ، ج:8 ص: 49.

أبي عامر فهو من كبار التابعين وعلمائهم وأحد الأربعة الذين جهزوا عثمان ودفنوه ليلا، وكان ممن يكتب المصاحف حين جمع عثمان المصاحف، وهو ثقة ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية كما في التقريب وله رواية عن عمرو وعثمان وطلحة، وعائشة وأبي هريرة، وحسان بن ثابت وعقيل بن أبي طالب ويروي عنه بنوه: أنس، وأبو سهيل نافع، والربيع، مات سنة ثنتي عشرة ومائة [1]

قلت: ومن المستغرب أن لا يروي عنه حفيده مالك، وقد كان عند وفاته في حدود العشرين من عمره.

وجد أبيه: أبو عامر نافع بن عمرو واسمه: أنس أيضا، قيل إنه صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله ﷺ ما عدا بدرا، وقيل ليس بصحابي بل هو تابعي مخضرم كان في زمن النبي ﷺ ولم يلقه وهو الصحيح، لأنه وإن أدرك عائشة بن سعد بن أبي وقاص فالصحيح أنها ليست صحابية [2]

وأما أعمامه فكما سبق عند الذهبي أنهم: أويس بن مالك ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات، والربيع بن مالك روى عن أبيه مالك، وروى عنه سليمان بن بلال، وأشهرهم أبو سهيل نافع بن مالك كان من العلماء الذين روي عنهم العلم، روى عن ابن عمر وأنس وروى عنه ابن أخيه مالك والزهري وإسماعيل ومُحَمَّد ابنا جعفر بن أبي كثير والدراوردي وقد أكثر الإمام مالك من الرواية عنه وتكرر اسمه في الموطأ كثيرا، وله من الإخوة: النضر، وبه كان يعرف قبل اشتهاره [3] ، ومن الاخوات: أم أبي بكر الأعشى وأم إسماعيل، وأخرى كانت تسكن معه تهيء له فطوره. وله من الأبناء: أربعة، قال ابن عبد البر: " كان لمالك رحمه الله أربعة من البنين: يحيى، ومُحَمَّد، وحماد، أم ابنها. فأما يحيى وأم ابنها، فلم يوص بهما إلى أحد فكانا مالكيين لأنفسهما. وأما حماد ومُحَمَّد، فأوصى بهما إلى ابراهيم بن حبيب، رجل من

---

1 القاضي عياض ، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** ، ط.2 ، ج:1 ص:47 .

2 كنون، سيدي مُحَمَّد التهامي، **أقرب المسالك إلى موطأ الإمام مالك**، د.ط ، ص:18 .

3 ترتيب المدارك ج:1 ص:48.

أهل المدينة كان مشاركا لمحمد بن بشير." [1] وكانت بنته فاطمة أم البنين تحفظ الموطأ وكانت تقف خلف الباب فإذا غلط القارئ نقرت الباب فيفطن مالك فيرد عليه، وكان ابنه مُحَمَّد يجيء وهو يحدث وعلى يده باشق ونعل كتب فيه، وقد أرخى سراويله فيلتفت مالك إلى أصحابه ويقول إنما الأدب مع الله: هذا ابني وهذه ابنتي. قال: الفوري: كنا نجلس عنده وابنه يدخل ويخرج ولا يجلس. فيقبل علينا ويقول: إن مما يهون علي أن هذا الشأن لا يورث [2].

في هذه الأسرة العلمية ولد الإمام مالك رحمه الله في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة ثلاث وتسعين من الهجرة – وهي سنة وفاة أنس بن مالك الصحابي الجليل آخر الصحابة موتا بالبصرة – وكانت ولادته بذي المروة، وهي قرية بوادي القرى بين خيبر وتيماء بجزيرة العرب وقد نشأ رحمه الله في صون ورفاهية وتجمل [3].

1 المغراوي، ، مقدمة فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، ط.1 ، ص: 86 ، وترتيب المدارك ج:1 ص:48.

2 ترتيب المدارك ج:1 ص:48-49.

3 ترتيب المدارك ج:1 ص:49، السير، ج:8 ص:49 .

- المبحث الثاني: **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه**

قال الشيخ المحدث والفقيه الأصولي شرف الدين أبي الروح عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي المِنْجلاتي رحمه الله: " مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، نشأ بينهم غلاما عاقلا، حافظا ثبتا، ضابطا متقنا، برا تقيا، فتعلم منهم، وجمع علومهم، وحفظ آرائهم، ونقل آثارهم، وعرف مذاهبهم، وأحكم قواعدهم، وأخذ العلم عن نحو مائة شيخ انتقاهم وارتضاهم جملة، فما لبث فيهم، وإلا وقد تبين فضله، واشتهر علمه، ونبل قدره وعظمت منزلته، وعرفت مكانته، وظهرت سيادته، فأقروا بفضله، وأذعنوا لعلمه، فساد جميع أقرانه وفاق أهل زمانه. وسمي: عالم المدينة، وإمام دار الهجرة، واشتهر خبره في الأمصار وانتشر في سائر الأقطار، وضربت إليه أكباد الإبل، وارتحل الناس إليه من كل مصر، وأتوه من كل قطر، فجلس لتدريس العلم وهو ابن سبعة عشر سنة، وأشياخه متوافرون، فمتع الله المسلمين بطول حياته، فعاش قريبا من تسعين سنة، وشهد له التابعون بالفقه والحديث واحتاج إليه معلموه، وسألوه عن أمر دينهم.... واشتهرت عنه رواية العلم في الأقطار، ونقل عنه إلى سائر الأمصار، فروى عنه أهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل العراق، وخراسان والشام، ومصر وإفريقية، والأندلس. "[1]

قال أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد المالكي رحمه الله: " ولقد رفع الله من قدره فيه، أن أحوج فيه إليه معلميه. ولقد حلق، وهو ابن سبع عشرة سنة، وبالناس يومئذ حياة ،ووفد التابعين باقون ،قد رأوه لذلك أهلا . ثم أقام سبعين سنة — بعد ذلك — يحدث الناس عنه ويستفتونه في دينهم، وتشد إليه المطايا من الأقطار. واستفتاه التابعون، وشهدوا له بالفقه والحديث ولقد استفتاه زيد بن أسلم لنفسه في مسألة من أمر دينه.

قال مالك: قل رجل كتبت عنه، إلا كان يأتيني فيستفتيني. واحتاج إليه في العلم معلموه كلهم، إلا نافعا، فإنه قديم الموت، مات ومالك دون العشرين. قال شعبة: قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة، ولمالك حلقة. وقال ابن هرمز لخادمه- وقد أخبرته أنه بالباب- : أدخليه

---

1 الزواوي المنجلاتي، **مناقب سيدنا الإمام مالك** ، ط.1 ، ص: 19-20

فذلك عالم الناس . وكان ربيعة يرجع إليه في غير شيء . وأما نظراؤه ، فأكثر من أن نوعبه في هذا الكتاب . وكان ابن عيينة يجلس في حلقة مالك، يسمع الحلال والحرام والحديث المعمول به[1] ولا يتكلم بحرف ، فإذا خرج[2] حَلَّقَ لنفسه[3] . وكان الثوري في الحج يتبع مالكا فما فعل فعل سفيان مثله اقتداء به .وروى عنه السفيانان وشعبة وحماد بن زيد والليث بن سعد ، وروى عبد الملك بن جريج عن الثوري عن مالك . وروى عنه الدراوردي وابن أبي حازم . وكل إمام أخذ عنه مالك فقد روى عنه، أو أخذ عنه إلا نافعا، فإنه قديم الموت.

وروى عنه ابن شهاب، وكثير ممن يكثر ذكره من نظرائه.

وقد استدعاه الأمير[4] إلى الحضور مع معلميه في المشورة[5] ، فلم يفعل حتى شاور في ذلك من التابعين من شاوره ، فأمروه بذلك ، ورأوه لذلك أهلا فحضر معهم .

واستفتاه التابعون، وشهد له بالتمام والإمامة أئمة عصره.

وعلا القوم من أمره أمر جليل قواهم على ذلك فيه. وذلك ما تأوله فيه كثير من أئمة التابعين وتابعيهم، أنه العالم الذي بشر به رسول الله ﷺ، ورواه جابر وأبو هريرة، وهو حديث لاشك في ثباته، فنحتاج إلى ذكر إسناده ، وهو قول الرسول ﷺ ، إذ قال : (ينقضي الناس فلا يبقى عالم أعلم من عالم المدينة)[6] ، وفي حديث آخر : (ليس على ظهر الأرض أعلم منه ،

---

1 هذه الكلمة قد طمست في أصل النقل من كتاب ابن أبي زيد (الذب عن مذهب مالك / 315/1)، والتصحيح من كتاب المنجلاتي (مناقب سيدنا الامام مالك / ص:24)

2 هذه الكلمة مطموسة أيضا في الأصل – أي في كتاب ابن أبي زيد الآنف الذكر– والتصحيح من كتاب المنجلاتي

3 هكذا في كتاب المنجلاتي ، بينما كتب في الأصل أعني كتاب ابن أبي زيد :" من حلقة منذ كانت له حلقة "

4 في كتاب المنجلاتي : " أمير المدينة "

5 في كتاب المنجلاتي : " فامتنع "

6 انظر الحديث الموالي

فيضرب الناس إليه أكباد الإبل)[1] قال ابن عيينة : كانوا يرونه مالكا ، قال ابن مهدي : يعني من أدرك ، وقد أدرك التابعين .

وقد تأول ذلك فيه أنه عالم المدينة، الذي بشر به الرسول ﷺ ، عبد الملك ابن جريج وسفيان بن عيينة وعبد الرحمان بن مهدي ووكيع ، ونحو ذلك عن الأوزاعي .

وما تقدم هؤلاء الجلة الكبار الأئمة على هذا التأويل فيه إلا وقد تأكدت فيه الأمور الموجبة لذلك.

قال حماد بن زيد لرجل جاءه في مسألة[2] العلماء فقال له : يا أخي إن أردت السلامة لدينك فعليك[3] بعالم المدينة وسر[4] إلى قوله فإنه حجة ، مالك إمام الناس .

وقال: الليث: علم مالك علم نقي، مالك أمان لمن أخذ عنه من الأنام.

---

1 أخرجه الترمذي في **السنن** (أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب ما جاء في عالم المدينة) (4 / 412) برقم: (2680) ، وأحمد في **المسند** (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) (2 / 1678) برقم: (8095) ، والنسائي في **الكبرى** (كتاب المناسك ، فضل عالم أهل المدينة) (4 / 263) برقم: (4277) ، والطحاوي في **شرح المشكل** (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة) (10 / 186) برقم: (4016) ، و (10 / 187) برقم: (4017) ، و(10 / 188) برقم: (4018) ، وابن حبان في **الصحيح** (كتاب الحج ، ذكر الخبر الدال على أن علماء أهل المدينة يكونون أعلم من علماء غيرهم) (9 / 52) برقم: (3736) ، والحاكم في **المستدرك** (كتاب العلم ، يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدوا عالما أعلم من عالم المدينة) (1 / 90) برقم: (306) ، و(1 / 91) برقم: (307) ، والبيهقي في **السنن** (كتاب الصلاة ، باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم) (1 / 386) برقم: (1842) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ

2 الكلمة الموالية في هذا النقل مطموسة في الأصل – أعني كتاب: (الذب عن مذهب مالك (317/1)) وجاءت واضحة في كتاب: (مناقب سيدنا الامام مالك ، ص: 24) " اختلف الناس فيها " .

3 في كتاب : (مناقب سيدنا الامام مالك ، ص:24) " فسل عالم المدينة " .

4 كذا في الأصل ، وفي كتاب : (مناقب سيدنا الامام مالك ، ص: 24) " وصر" .

قلت : ثم استطرد ابن أبي زيد رحمه الله في نقل النقول الموفية بالغرض إلى أن قال رحمه : قال عبد الرحمان بن عبد العزيز العمري : قال مالك : ربما وردت علي المسألة ، فتمنعني من الطعام والنوم ، فقلت : ولم يا أبا عبد الله ، فو الله ما كلامك عند الناس ، إلا كنقش في حجر ، فقال لي : فمن أحق بمن يكون هكذا ممن يكون هكذا .

قال ابن الدراوردي : رأيت في المنام ، كأن قائلا يقول لي : لو سئل مالك عن ما هو في الدقة مثل الشعر ، وفي الثبات مثل الصخر ، لم يزل موفقا ، ما كان يقول الكلام الذي كان يقول .

وكان إذا سئل مالك ، فأول ما يجيب ، أن يقول : ما شاء الله .

وهذا يكثر علينا ذكره، ويطول به الكتاب. "[1]

قال الامام الذهبي رحمه الله في سيره : " ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم ، والفقه ، والجلالة ، والحفظ ، فقد كان بها بعد الصحابة مثل سعيد بن المسيب والفقهاء السبعة[2] ، والقاسم ، وسالم ، وعكرمة ، ونافع ، وطبقتهم ، ثم زيد بن أسلم ، وابن شهاب ، وأبي الزناد ، ويحيى بن سعيد ، وصفوان بن سليم ، وربيعة بن أبي عبد الرحمان وطبقتهم ، فلما تَفانَوا ، اشتهر ذكر مالك بها ، وابن أبي ذئب ، وعبد العزيز بن الماجشون وسليمان بن بلال ، وفليح بن سليمان ، والدراوردي ، وأقرانهم ، فكان مالك هو المقدم فيهم على الإطلاق ، والذي تضرب إليه آباط الإبل من الآفاق ، رحمه الله ."[3]

قلت: فمالك رحمه الله قد طبقت علومه البلاد والعباد كما قال ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله[4] في نظمه ، وخير ما أختم به هذا المبحث قول الامام الذهبي رحمه في تذكرته : "

---

1 ابن أبي زيد القيرواني، **الذب عن مذهب مالك في غير شيء من أصوله، وبعض مسائل من فروعه، وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف، وجهله من محاج الأسلاف**، ط.1 ، ج:1 ص:314...321 .

2 وهم من ذكروا في هذا النظم: إذا قيل من في الفقه سبعة أبحر// روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقل هم عبيد الله عروة قاسم // سعيد أبوبكر سليمان خارجة

3 السير ،ج:8 ص:58 .

4 ابن ناصر الدين الدمشقي، **التبيان لبديعة البيان**، ط.1 ، ج:1 ص:428 .

وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره أحدها طول العمر وعلو الرواية وثانيها الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم وثالثتها اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية ، ورابعتها تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن ، وخامستها تقدمه في الفقه والفتوى ، وصحة قواعده ."[1]

عند قول المؤلف رحمه الله : خذ الفقيه مَالكَ الجَوادا // قد طبَّقتْ علومه البِلادا

1 الذهبي، **تذكرة الحفاظ** ، د.ط ، ج:1 ص:212 .

المبحث الثالث: **شيوخه وتلامذته**

لقد من الله عن الامام مالك رحمه الله وأكرمه بأن وُجد في عصر أتباع التابعين رحمهم الله فدخل في وصف الخيرية التي أخبر بها الصادق المصدوق ﷺ كما في الصحيح : " خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب ..."[1] فتتلمذ لما يقرب من ثلاثمائة تابعي ولما يقرب من أضعافهم من أتباع التابعين فكان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادا للرجال ، فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر رحمه الله[2] بسنده إليه أنه قال : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين ممن يحدث : قال فلان : قال رسول الله ﷺ ، عند هذه الأساطين ، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ ، فما أخذت عنهم شيئا ، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت المال لكان أمينا ، لأنهم لم يكونا من أهل هذا الشأن ، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابه ." وبسنده أيضا " إلى أشهب أنه قال: سمعت مالكا يقول: أدركت بالمدينة مشايخ أبناء مائة وأكثر، فبعضهم قد حدثت بأحاديثه، وبعضهم لم أحدث بأحاديثه كلها ، وبعضهم لم أحدث من أحاديثه شيئا ، ولم أترك الحديث عنهم ، لأنهم لم يكونوا ثقات فيما حملوا ، إلا أنهم حملوا شيئا لم يعقلوه ."

ومن أشهر من أخذ عنهم رحمه الله : ربيعة بن أبي عبد الرحمان المعروف بربيعة الرأي ، وعبد الرحمان بن هرمز ، ونافع المدني مولى ابن عمر، وابن شهاب، وجعفر بن مُحَمَّد الصادق و زيد بن أسلم ، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، وأيوب السختياني ، وابراهيم بن أبي عبلة المقدسي

---

1 أخرجه أحمد في **المسند** (مسند البصريين ﷺ ، حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما) (8 / 4569) برقم: (20134) ، والبخاري في **الصحيح** (كتاب الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) (3 / 171) برقم: (2651) ، ومسلم في **الصحيح** (كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة رضي الله تَعَالَى عنهم ثُمَّ الذين يلونهم) (7 / 185) برقم: (2535) ، وأبو داود في **السنن** (كتاب السنة ، باب في فضل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، (4 / 346) برقم: (4657) والترمذي في **السنن** (أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ، باب ما جاء في القرن الثالث) (4 / 78) برقم: (2221)، والنسائي في **المجتبى** (كتاب الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر) (1 / 752) برقم: (3818 / 1).

2 المغراوي، ، مقدمة فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر ، ط.1 ، ص:72 .

وحميد الطويل ، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، وهشام بن عروة ، وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وأبو الأسود مُحَمَّد بن عبد الرحمان بن نوفل القرشي . وغيرهم وهم ما يقارب المائة ونيف ممن روى عنهم المرفوع كما في كتاب ابن خلفون الأزدي الأندلسي[1] ، إلى جانب من روى عنهم الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين رحمهم الله ، وقد أخذ عنه رحمه الله بعض شيوخه كابن شهاب ويحي بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، ويزيد بن عبد الله ابن الهادي المدني ، وزيد بن انيسة الجزري الرهاوي وغيرهم وقد جمع الخطيب البغدادي رحمه وغيره أسماء الرواة عن مالك واختصره الرشيد العطار[2] وقال الذهبي في السير[3] : " وقد كنت أفردت أسماء الرواة عنه في جزء كبير يقارب عددهم ألفا وأربع مائة " .

قال الذهبي رحمه الله[4] : " وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري ، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك ، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد ، وإلى أن مات ."

قال الفقيه الأصولي شرف الدين أبي الروح عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي المنجلاتي :

" روى عنه من الأئمة المشهورين والعلماء المذكورين: مُحَمَّد ابن شهاب الزهري إمام السنة وربيعة بن أبي عبد الرحمان فقيه أهل المدينة، ويحي بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة هؤلاء كلهم أشياخه.

وسفيان بن سعيد الثوري إمام أهل العراق، وسفيان بن عيينة عالم أهل مكة، وأمير المؤمنين هارون الرشيد العباسي، ومسلم ابن خالد الزنجي شيخ الشافعي، وعبد الملك بن جريج وعبد الرحمان ابن عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام، والليث بن سعد إمام أهل مصر، ومُحَمَّد بن عبد الرحمان بن أبي ذئب القرشي أحد علماء المدينة، ومُحَمَّد بن إدريس الشافعي، وأبو حنيفة

---

1 ابن خلفون الأندلسي، **أسماء شيوخ مالك بن أنس** ، ط.1

2 الرشيد العطار، **مجرد أسماء الرواة عن مالك**، ط.1 ، فقد ذكر صاحب الكتاب الأصل 990 راويا ، واستدرك المحقق عددا آخر فبلغوا عنده : 1586 راويا.

3 السير ،ج:8 ص:52 .

4 السير ،ج:8 ص:55 .

النعمان بن ثابت الإمام، وصاحبه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، ومُحَمَّد بن الحسن الشيباني، وعبد الرحمان بن مهدي شيخ الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن يحيى النيسابوري شيخ مسلم بن الحجاج، وأبو رجاء قتيبة بن سعيد البلخي شيخ البخاري ومسلم رحمهما الله وعبد الله بن وهب القرشي المصري، وعبد الرحمان بن القاسم المصري، وعبد الله بن عبد الحكم المصري، وأشهب بن عبد العزيز العامري المصري، ومُحَمَّد بن إسحاق بن يسار صاحب (السير)، ووكيع بن الجراح الكوفي، ويحيى بن سعيد القطان البصري، وعبد الله بن يوسف التنيسي شيخ البخاري، وعمر بن عبد العزيز بن عبد الله العمري، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، والفضيل بن عياض الزاهد، وأبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني وعبد الله ابن المبارك الخراساني، وشريك بن عبد الله النخعي القاضي، وعبد الملك ابن الماجشون المدني وسمرة بن عيسى – وقيل: ابن عبد الله – قاضي القيروان، وأبو بسطام شعبة بن الحجاج العتكي وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري، وأبو إسماعيل حماد ابن زيد بن درهم البصري وأبو نصر بشر بن الحارث الزاهد، وإبراهيم بن أدهم الخراساني، وأبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث بن ماء السماء القيرواني، والوليد بن مسلم الشامي، وأبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري، وأسد بن الفرات الإفريقي، وعبد الله بن غانم قاضي إفريقية، وعبد الله بن أبي حسان التونسي، وزياد بن عبد الرحمان الأندلسي، ويحيى ابن يحيى الاندلسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي البصري.

وجمع كثير غير هؤلاء، يزيدون عن ألف شيخ ممن أخذوا عنه العلم، وروى عنه الحديث خلاف من لم يأخذ عنه ممن لا يحاط بهم كثرة، ولا يحصون عدة. "[1]

قال الحافظ العلائي رحمه الله[2] :" وسبب كثرة الرواية عنه أنه انتصب للرواية ونشر العلم قديما وعُمِّر كثيرا ، وقصده الناس من سائر الأمصار ، وكان بالمدينة النبوية المشرفة — على ساكنها

---

1 الزواوي المنجلاتي، **مناقب سيدنا الإمام مالك** ، ط.1 ، ص: 19-20 .

2 العلائي، **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس** ، ط.2 ، ص: 66 .

أفضل الصلاة والسلام – وغالب من يمر بها حاجا يكتب عنه ، فانتشرت الرواية عنه في البلدان ﷺ ."

المبحث الرابع: **مؤلفاته ووفاته**

قال القاضي عياض رحمه الله في ترتيب المدارك[1] : " باب : ذكر تآليفه غير الموطأ ، اعلموا وفقكم الله تعالى أن لمالك رحمه الله تعالى أوضاعا شريفة مروية عنه ، أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم لكنه لم يشتهر عنه منها ولا واظب على إسماعه وروايته غير الموطأ حذفه منه وتلخيصه له شيئا بعد شيء وسائر تآليفه ، إنما رواها عنه من كتب بها إليه أو سأله إياها أحد من أصحابه ولم تروها الكافة فمن أشهرها رسالته إلى ابن وهب في القدر والرد على القدرية وهو خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله ، ثم ساق إسناده إليها ثم قال : وهذا سند صحيح مشهور الرجال وكلهم ثقات ." قال الذهبي في السير[2] : " وإسنادها صحيح " وله مؤلف في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، قال القاضي عياض[3] : " وهو كتاب جيد مفيد جدا قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب وجعلوه أصلا وعليه اعتمد أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تأليفه في هذا الباب ." والكتاب رواه سحنون عن ابن نافع ، قال القاضي عياض[4] : بعد سوقه السند إلى سحنون ، وهذا أيضا سند صحيح رواته كلهم ثقات . وقد شهره الذهبي في السير[5] ومن مؤلفاته أيضا : رسالة في الأقضية كتب بها إلى بعض القضاة عشرة أجزاء[6] ، ورسالته إلى أبي غسان مُحَمَّد بن مطرف في الفتوى وهي مشهورة ، ورسالته إلى هارون الرشيد المشهورة في الآداب والمواعظ قال القاضي عياض[7] : " وقد أنكرها بعض مشايخنا إسماعيل القاضي والأبهري وأبو مُحَمَّد بن أبي زيد وقالوا إنها لا تصح وإن طريقها لمالك ضعيف وفيه أحاديث لا نعرفها " قال الذهبي في السير[8] : "إسنادها منقطع " بل قال :" هذه الرسالة موضوعة "

---

1 ترتيب المدارك، ج:1 ص:109.

2 السير ، ج:8 ص:88 .

3 ترتيب المدارك، ج:1 ص:109.

4 نفس المرجع

5 السير ، ج:8 ص:88 .

6 قال الذهبي في السير، ج:8 ص:88 " مجلد ".

7 ترتيب المدارك، ج:1 ص:110.

8 السير ، ج:8 ص:89 .

ومن مؤلفاته أيضا كتابه من التفسير لغريب القرآن الذي يرويه عنه خالد بن عبد الرحمان المخزومي ، وأيضا كتاب (السر) من رواية ابن القاسم عنه وهو جزء واحد كما نص الذهبي رحمه الله ، ومن مؤلفاته أيضا : رسالته إلى الليث ابن سعد في إجماع أهل المدينة ، وهي معروفة .

قال القاضي عياض رحمه الله[1] : " قد قدمنا تاريخ وفاته ، وأن الصحيح من ذلك في ربيع الأول سنة : تسع وسبعين ومائة ، يوم الأحد ولتمام اثنين وعشرين يوما من مرضه ." قال الذهبي رحمه الله[2] : " قلت : تواترت وفاته في سنة تسع ، فلا اعتبار لقول من غلط وجعلها في سنة ثمان وسبعين ، ولا اعتبار بقول حبيب كاتبه ، ومطرف فيما حكي عنه ، فقالا : سنة ثمانين ومائة ." وقال في موطن آخر من السير[3] : " قلت : قد كان هذا الإمام من الكبراء السعداء ، والسادة العلماء ، ذا حشمة وتجمل ، وعبيد ، ودار فاخرة ، ونعمة ظاهرة ورفعة في الدنيا والآخرة ،كان يقبل الهدية ، ويأكل طيبا ، ويعمل صالحا . وما أحسن قول ابن المبارك فيه : صَمُوت إذا ما الصَّمت زيَّن أهلَه // وفتَّاقُ أبكارِ الكلام المختَّم

وعى ما وعى القرآن من كل حكمة // وسِيطتْ له الآدابُ باللحمِ والدَّم ".

1 ترتيب المدارك، ج:1 ص:129.

2 السير ، ج:8 ص:131 .

3 السير ، ج:8 ص:133 .

الفصل الثاني : التعريف بكتاب الموطأ

- المبحث الأول : **منهجية الامام مالك وشرطه**

من خلال إلماحة يسيرة في كتاب الموطأ وكلام أهل العلم حوله نستنتج بعض ما يدلنا على منهجية الإمام في هذه المعلمة الحديثية التي تعتبر من النواة الأولى كما ذكر جماعة من العلماء وأفاد ذلك العلائي في بغية الملتمس[1] " أن أول من وضع كتابا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الأبواب الإمام مالك ، يعنون الموطأ ، وبقية الكتب التي بأيدي الناس عملت بعده ، وهذه إحدى المناقب الكبرى له رحمه الله ، لأنه لا ريب في أن تقييد العلم وتدوينه فيه فضل عظيم ، لما يتضمن ذلك من حفظه وصيانته عن الضياع ، وعن الإدخال فيه ما ليس منه "

و بناء على هذا النقل يتبين أن الجميع اتفقت كلمتهم على أن الموطأ هو أول كتاب ألف في الاسلام إذ يعتبر الأصل الأول واللباب ، والبخاري الأصل الثاني في هذا الباب ، وعليهما بنَى الجميع من أهل التصنيف و من تم جعل الله له القبول على وجه الأرض، ولِكي يُوافِق الخُبْر الخَبَر فإن الإمام مالك رحمه الله سلك في ذلك منهجا متميزا جعله كذلك نجمله فيما يلي :

1- ترتيبه الكتاب على الكتب والأبواب ثم ذكر الأحاديث والآثار التي تندرج تحت هذه الأبواب.
2- ختمه كثيرا من الكتب بباب يسمى الجامع يذكر فيه ما تفرق من ذلك الكتاب بل يكون أحيانا عبارة عن خلاصة الباب. وهذا شيء لم يسبق إليه.
3- اشتمال كثير من الأبواب على أنواع الأحاديث كلها، أقصد المسند والمرسل والبلاغ وغيرها، بينما قد نجد في بعض الأبواب الأحاديث فقط، و في بعضها الآثار فقط.

---

1 بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس ، ص:82 .

4- اختلاف النصوص التي تذكر في كل باب من حيث العدد ، فبعضها لا تجد فيه إلا نصا واحدا وبعضها مجموعة من النصوص ، بينما لا يذكر في البعض الآخر إلا رأيه فقط كما في باب (ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول) .

5- مخالفته لما جرى عليه الفقهاء في التصنيف من البداءة بكتاب الطهارة ، وبدأ بكتاب الوقوت ، وقد وجه ذلك العلماء بأن الصلاة هي أم العبادات ، والوقت أصل في وجوب الصلاة وهو من شروطها ، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة ، ووجب قبلها الوضوء وهو داخل في أبواب الطهارة .

6- بداءته بالأحاديث المتصلة المرفوعة في الغالب ثم المراسيل ثم الآثار عن الصحابة والتابعين ثم البلاغات ثم رأيه بعد ذلك[1] .

7- تركيزه في الآثار على أقوال عمر بن الخطاب ﷺ وابنه عبد الله ﷺ وهو ما يسمى بالتركيز على المدرسة العمرية ، ذكر الكاندهلوي رحمه الله في أوجز المسالك [2] عن ولي الله الدهلوي أنه قال : " إن الإمام مالك ﷺ جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولة أو مرسلة ، وبعدها على قضايا عمر ثم على فتاوى ابن عمر رضي الله عنهما وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة ، كابن المسيب وعروة وقاسم ، وسالم وسليمان ابن يسار ، وأبي سلمة وأبي بكر بن عمرو بن حزم ، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم "

قال الأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي[3] معقبا على ما ذكر " وهذا الأمر منه في الغالب الأعم ، إلا أنه قد يخالف هذا الترتيب أحيانا : ففي باب (صلاة النافلة) من كتاب (قصر الصلاة في السفر) ابتدأ بأثر عن ابن عمر ثم أتبعه بأثرين آخرين ثم ذكر بعدهما حديثا متصلا إلى النبي ﷺ ، ولعل السبب في ذلك

---

1 التركي، مُحَمَّد بن تركي، **مناهج المحدثين: مالك ، أحمد ، ابن خزيمة ، ابن حبان ، الحاكم ، الطبراني** ، ط.1 ص: 26-27 بتصرف .

2 الكاندهلوي، مُحَمَّد زكريا ، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك** ، ط.1 ، ج:1 ص:97 .

3 التركي، مُحَمَّد بن تركي، **مناهج المحدثين: مالك ، أحمد ، ابن خزيمة ، ابن حبان ، الحاكم ، الطبراني** ، ط.1 ص: 27-28 .

أن الأثر الذي أورده عن ابن عمر كان صريحا في الدلالة على عنوان الترجمة ، بينما أن الحديث المرفوع لم يكن كذلك . وكذلك فعل في باب جزية أهل الكتاب والمجوس، من كتاب الزكاة، فقد قدم بلاغا عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أتبعه بحديث متصل مرفوع، وكان أيضا لأنه أوضح في الدلالة لعنوان الترجمة. وهذا الأمر يحتاج إلى تتبع للخروج بقاعدة في ذلك ومعرفة أسبابه عند الإمام مالك ".

8- وذكر عنه أيضا أنه كان يجعل أحاديث زيد بن أسلم في آخر الأبواب. وفي الديباج المذهب [1] :" قال عبد الرحمان بن زيد بن أسلم وضع مالك الموطأ وجعل أحاديث زيد في آخر الأبواب فقلت له في ذلك فقال إنها كالشرح لما قبلها "
قال الأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي [2] :" ولعل المراد هنا ما كان من أقوال زيد ، وليس جميع أحاديثه التي رواها عنه مالك ، فقد وقفت على روايات كثيرة جعل الإمام مالك روايات زيد في البداية ، والذي وقفت عليه في تأخيرها كانت فقط في أقواله الفقهية أو تفسيره أو نحو ذلك كما في الموطأ (1/217،21) وهذا ليس خاصا بزيد وحده ، فقد تقدم أنه يؤخر أقوال التابعين عن الصحابة "

9- اكثاره من آثار الصحابة المقلين من رواية الحديث المرفوع كأبي بكر الصديق وعثمان بن عفان ﷺ .

10- اكثاره من الرواية عن أمهات المؤمنين وبالخصوص عائشة ﷺ .

11- روايته عن آل النبي ﷺ كغيرهم من الصحابة ﷺ فقد روى عن علي وابن عباس وفاطمة والحسن والحسين بخلاف ما شغب به البعض من تحاشي الرواية عنهم .

12- تعقيبه على النصوص بالتأكيد أو الشرح أو الايضاح مع ذكر الأمثلة ، وهذا غير أقواله أو آرائه التي يجعلها غالبا في الآخر[3] .

---

1 ابن فرحون المالكي، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، ط.1 ج:1 ص:104 .

2 المرجع السابق، ص:28.

3 نذير حمدان ، **الموطآت للإمام مالك** ﷺ ، د.ط ، ص:10 ، التركي، مُحَمَّد بن تركي، **مناهج المحدثين: مالك ، أحمد ، ابن خزيمة ، ابن حبان ، الحاكم ، الطبراني** ، ط.1 ، ص: 27 ، بتصرف

13- قال ابن العربي المالكي رحمه الله في مقدمة القبس والمسالك [1] وهو يتكلم عن منهجية الموطأ :" إن مالكا بناه على تمهيد الأصول للفروع ، ونبه فيه على معظم أصول الفقه الذي يرجع إليها مسائله وفروعه " .

14- تكاملت فيه القضايا الفقهية والأصولية والعقدية والأخلاقية برواية صحيحة ولغة متينة مع السلاسة واليسر في التناول.

15- وبالجملة فإن الموطأ قد تميز بالجمع بين الحديث القولي والسنة الفعلية وآثار الصحابة التي عملوا بها [2].

أما شرطه فالقاعدة أن الشرط هو بيان وتوضيح للخطوات التي اتبعها المصنف في تأليف كتابه وهذا الشرط تكون له ثلاثة أحوال، إما أن يذكره المؤلف في المقدمة أو يذكره في مواطن أخرى، وإما أن يستنبطه العلماء من خلال الدراسة.

ومن المعلوم أن الإمام مالك رحمه الله لم يضع مقدمة لكتابه ذكر فيها شرطه ومنهاجه وإنما وجدت له أقوال تصب في الباب زيادة على ما استنبطه العلماء من خلال دراستهم لكتابه فَتجَمَّع من ذلك ما يلي:

1- أن الإمام مالك اشترط الرواية في كتابه عن الثقات . وإلى هذا يشير الحافظ ابن عبد البر[3] بقوله :" ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله ، فقد كُفِيَ تَعبَ التفتيش والبحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وُثقَى لا تنفصم ، لأن مالكا قد انتقد وانتقى ، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة " وقال أيضا في موطن آخر[4] " عن بشر بن عمر قال : سألت مالك بن أنس عن رجل فقال : هل رأيته في كتبي ؟ قلت : لا ، قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي "

---

1 ابن العربي، **القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس**، ط.1 ، و**المسالك في شرح موطأ مالك** ، ط.1 .

2 نذير حمدان ، **الموطآت للإمام مالك** ﷺ ، د.ط ، ص:247-252 ، بتصرف .

3 ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1 ص:60 .

4 نفس المرجع ، ج:1 ص:68 .

قلت : فقد عقب النووي رحمه الله على هذا في شرحه على مسلم [1] بقوله : "هذا تصريح من مالك رحمه الله بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة ، فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك ، وقد لا يكون ثقة عند غيره ، وقد اختلف العلماء في رواية العدل عن مجهول هل يكون تعديلا له ، فذهب بعضهم إلى أنه تعديل ، وذهب الجماهير إلى أنه ليس بتعديل وهذا هو الصواب " ، وكذا الذهبي رحمه الله [2] : " فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة . ولا يلزم من ذلك أن يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه وهو عنده ثقة ، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله " وعلى كل حال فقد نص غير واحد من أهل العلم على أن مالكا كان من المتثبتين إذ كان رحمه الله أشد الناس تركا لشذوذ العلم وانتقادا للرجال وأتقنهم حفظا ومع ذلك فقد انتقد عليه روايته عن عبد الكريم بن أبي المخارق ، وقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن عبد البر[3] بقوله :" وإنما روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجتمع على ضعفه وتركه ، لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده ، وكان حسن السمت والصلاة فغره ذلك منه ، ولم يدخل في كتابه عنه حكما أفرده به"

2- أن الإمام مالك تبعا لمنهجه فقد حاول أن لا يذكر إلا الصحيح وهذا مستفاد من مجموعة من أقوال أهل العلم والتي تصب في هذا المعنى من مثل قول الشافعي رحمه الله[4] :"ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك " وفي

---

1 النووي، **شرح صحيح مسلم**، ط.1 ، ج:1 ص:108 .

2 السير ، ج:8 ص:72 .

3 التمهيد ، ج:1 ص:60 .

4 ابن أبي حاتم ، **تقدمة الجرح والتعديل** ، **ط**.1 ، ج:1 ص: 12 ، وفي **آداب الشافعي** ، ص:150 ، ابن عبد البر ، **التمهيد** ، ط.3 ، ج:1 ، ص: 77 ، البيهقي ، **المدخل** ، ج:1 ، ص: 507 ، ابن عساكر ، **كشف المغطا في فضل الموطا** ، ط.1 ، ص:60 ح:16 وإسناده صحيح

لفظ[1] " ما أعلم شيئا بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك " وقول غيره من معاصريه وهكذا ، إلى أن قال مغلطاي[2] :" أول من صنف الصحيح مالك " وقال الحافظ ابن حجر[3] وهو يتكلم عن الموطأ :" وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز " وقال أيضا[4] :" كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما "

3- أن الإمام مالك رحمه الله كان يتحرى في الألفاظ وخصوصا ما يتعلق بكلام النبي ﷺ فقد صح عنه كما في الكفاية [5] :" كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه ، وعلى ما روى وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى " وقال أيضا وقد سئل عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد :" أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك ، وأكره أن يزاد فيها وينقص منها ، وما كان من قول غير النبي ﷺ فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحد "[6]

4- أن الإمام مالك رحمه الله إلى جانب التحري في الألفاظ فكذلك التحري في الضبط والعدالة وفي هذا يقول رحمه الله كما في الكفاية للخطيب[7] :" لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك : لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه ، وإن كان أروى الناس . ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه. ولا من شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث." قال ابراهيم بن المنذر : فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله

---

1 البيهقي ، **المدخل** ، ج:1 ، ص: 507.

2 مغلطاي ، **إصلاح كتاب ابن الصلاح** ، ص:76

3 ابن حجر ، **هدي الساري مقدمة فتح الباري** ، ط.1 ، ص: 6 .

4 ابن حجر ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي** ، ط.1 ، **ص**: 117.

5 الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول** علم **الرواية** ، تحقيق وتعليق أبي اسحاق ابراهيم بن مصطفى الدمياطي ط.1 (دار الهدى ، 1423هـ - 2003م) ، ج:1 ص:558 .

6 نفس المرجع ، ج:1 ص:559 .

7 نفس المرجع ، ج:1 ص:356 .

اليساري مولى زيد بن أسلم فقال : ما أدري ما هذا ؟! ولكن أشهد لسمعت مالك ابن أنس يقول : لقد أدركت بهذا البلد – يعني المدينة– مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ، ما سمعت من واحد منهم حديثا قط ، قيل ولم يا أبا عبد الله ؟ قال : لم يكونوا يعرفون ما يحدثون .

الظاهر أنه لم يعرف التاريخ كتابا له رواة وحفظة -بعد كتاب الله- مثل موطأ مالك رحمه الله فاشتهرت الرواية عنه وانتشرت ، قال القاضي عياض رحمه الله [1] :" والذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رويته أو وُقِفَ عليه أو كان في روايات شيوخنا رحمهم الله تعالى أو نَقل منه أصحاب اختلاف الموطآت نحو عشرين نسخة وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة وبالله التوفيق"

ولعل سبب ذلك كما قال العلائي رحمه الله [2] هو:" أنه انتصب للرواية ونشر العلم قديما وعُمِّر كثيرا ، وقصده الناس من سائر الأمصار ، وكان بالمدينة النبوية المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وغالب من يمر بها حاجا يكتب عنه فانتشرت الرواية عنه في البلدان ﷺ "

وقال أيضا [3] : " وقد روى (الموطأ) عن الإمام مالك – رحمه الله – جماعة كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير ، وزيادة ونقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات موطأ أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري أحد الأئمة الثقات الذين روى عنهم الشيخان في صحيحيهما . قال أبو مُحَمَّد بن حزم : في موطأ أبي مصعب هذا - زيادة على سائر الموطآت – نحو مئة حديث ، وهو من آخر من روى عن مالك ، وهذا يدل على أن مالكا كان يزيد في الموطأ أحاديث بلغته فيما بعد ، أو كان أغفلها ثم أثبتها ، وكذلك يكون العلماء ، رحمهم الله تعالى "

قلت : بناء على هذا الكلام فقد انتشر الموطأ في حياة مؤلفه رحمه الله ووصل إلى أقصى البلاد شرقا وغربا ، وقد رواه ما يقارب مائة شخص وقد مات بعضهم قبل المؤلف بزمان ، وقد وصلتنا بعض هذه الروايات ونالت نصيبا من العناية والتحقيق ، وبعضها ما يزال في

---

1 الترتيب ، ج:1 ص:108 .

2 بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، ص: 66.

3 نفس المرجع ، ص: 87 .

عداد المخطوط أو المفقود نسأل الله أن يهيئ لها من يخرجها للناس ليستفيد منها العلماء وطلاب العلم .

وقد ألفت كتب عديدة في رواة الموطأ أذكر منها :

1- كتاب (عن رواة الموطأ) لأبي نعيم الأصفهاني المتوفى :430هـ
2- وكتاب (رواة الموطأ عن مالك) لأبي مُحَمَّد هبة الله بن الأكفاني المتوفى : 524هـ
3- وكتاب (ترتيب السالك لرواة موطأ مالك) لأبي علي بن الزهراء المتوفى قبل 703هـ[1]
4- وكتاب (اتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك) لابن ناصر الدين الدمشقي المتوفى: 842هـ وفيه[2] :" وقد جمع الرواة عن مالك مفردا بالتصنيف عدة من العلماء منهم : أبو الحسن الدارقطني ، وأبو نعيم الأصفهاني ، وأبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، وعبد الله بن أبي دائم الأندلسي وغيرهم"
5- وكتاب (أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك) للسيد مُحَمَّد بن العلوي المالكي الحسني المتوفى: 1425هـ

وقد أوصل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي[3] رحمه الله الرواة إلى تسعة وتسعين راويا وقد ذكر منهم القاضي عياض رحمه الله نيفا وستين في ترتيب المدارك ، وكذا ذكر بعضهم الحافظ ابن عبد البر في كتابه التقصي، وذكرهم منسوبين إلى بلدانهم الزرقاني[4] في مقدمة شرحه على الموطأ .

---

1 سيزكين، فؤاد، **تاريخ التراث العربي**، د.ط ، المجلد الأول، الجزء الثالث /131) والكتاب توجد نسخة منه في خزانة ابن يوسف بمراكش رقم : 476 .

2 ابن ناصر الدين الدمشقي، **إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك**، ط.1 ، ص:78-79 .

3 انظر المرجع السابق

4 الزرقاني ، **شرح الزرقاني على موطأ مالك** ، د.ت ج:1 ، ص:9 .

وقد أوصلهم الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي[1] حفظه الله إلى مائة راو كما في مقدمة تحقيقه لكتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي ، ووعد بإخراج كتاب مستقل في الموضوع يسر الله ذلك .

1 الأعظمي ، **موطأ مالك** ، ج:1 ، ص:189

- المبحث الثالث: **المؤلفات حول الموطأ**

قال القاضي عياض رحمه الله في ترتيب المدارك[1] :" لم يُعْتنَ بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه ، وقد ذكرنا ذلك في باب قبله طرفا ونذكر بعد هذا بابا فيمن رواه من الجملة عن مالك إن شاء الله تعالى ، فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم من أصحاب الحديث والعربية ، وجمع كثير منهم حديث مالك من الموطأ وغيره ."

قلت: ويمكن تقسيم هذه المؤلفات إلى أكثر من قسم، منها:

أ) شروح الموطأ ومنها :

1- (تفسير الموطأ) لأبي مُحَمَّد عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ المتوفى سنة : 186هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) وابن فرحون في الديباج(360/1) والذهبي في السير(86/8)

2- (تفسير الموطأ) لأبي مُحَمَّد بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المتوفى سنة : 197هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) وابن فرحون في الديباج(367/1) والذهبي في السير(86/8) وسماه في(225/9) ب(تفسير غريب الموطأ)

3- (تفسير الموطأ) لأبي مُحَمَّد عيسى بن دينار القرطبي المتوفى سنة : 212هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) والذهبي في السير(86/8)

4- (تفسير الموطأ) لأبي مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي المالكي المتوفى سنة 238هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) وابن فرحون في الديباج(11/2) والذهبي في السير(86/8) ، وقد طبع الكتاب باسم (تفسير غريب الموطأ) بمكتبة العبيكان الرياض طبعة : 1421هـ في مجلدين بتحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين

---

1 ترتيب المدارك، ج:1 ص:105.

5- (تفسير الموطأ) لأبي حفص حرملة بن يحي التُّجِيبي المصري المتوفى سنة : 243هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) والذهبي في السير(86/8)

6- (تفسير الموطأ) لأبي طاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح المتوفى سنة : 250هـ ذكره الذهبي في التذكرة(504/2) وفي السير(62/12) وابن فرحون في الديباج(142/1) و قال الذهبي في السير وابن فرحون في الديباج : "وشرح موطأ ابن وهب "

7- (تفسير الموطأ) لمحمد بن سحنون الفقيه المشهور من المالكية المتوفى سنة : 256هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) والذهبي في السير(86/8)

8- (تفسير الموطأ) ليحيى بن زكرياء بن ابراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان ﷺ المتوفى سنة : 259هـ ذكره ابن فرحون في الديباج(343/2)

9- (تفسير الموطأ) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين الُمرِّي البيري المتوفى سنة : 399هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) وابن فرحون في الديباج(215/2) فسماه القاضي في الترتيب :"المغرب" وسماه السيوطي في التنوير ص:10 ، ب:"المقرب" وقال ابن فرحون في الديباج :" هو اختصار شرح ابن مزين للموطأ "

10- (تفسير الموطأ) لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي من الأئمة المالكية بالمغرب المتوفى سنة : 402هـ ذكره ابن فرحون في الديباج(141/1) وسمى شرحه على الموطأ :" النامي في شرح الموطأ "

11- (تفسير الموطأ) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن يحي بن مُحَمَّد بن الحذاء التميمي القرطبي المتوفى سنة : 410هـ ذكره القاضي في الترتيب (107/1) وابن فرحون في الديباج (219/2) وقال ابن فرحون :" له شرح في الموطأ سماه (كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ) ثمانون جزءا "

12- (تفسير الموطأ) لأبي المطرف عبد الرحمان بن مروان القَنَازِعي القرطبي المتوفى سنة 413 هـ ذكره القاضي في الترتيب (106/1) وابن فرحون في الديباج (428/1) وقال : " وله تفسير في الموطأ ، مشهور مفيد "

13- (تفسير الموطأ) لأبي الوليد يونس بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مغيث القاضي المعروف بابن القصار القرطبي المتوفى سنة : 429هـ ذكره القاضي في الترتيب (107/1) وابن فرحون في الديباج (356/2) وقال : " ألف كتاب الموعب في تفسير الموطأ "

14- (تفسير الموطأ) لأبي عبد الملك مروان بن علي البُونِي المتوفى قبل سنة :440هـ ذكره القاضي في الترتيب (106/1-107) وابن فرحون في الديباج (320/2) وقال :"وله تأليف في شرح الموطأ مشهور حسن رواه عنه حاتم الطرابلسي ، وابن الحذاء " والكتاب قد حقق في رسالة دكتوراة بجامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله بفاس بتاريخ 10دجنبر 2013م ونال صاحبها أخونا الدكتور عبد الرحيم أيت بوحديد درجة مشرف جدا مع التوصية بالطبع ، وقد نص المحقق على أن الكتاب قد طبع بوزارة الأوقاف القطرية بتحقيق عبد العزيز الصغير دخان المسيلي سنة : 2012م لكن مليء بالسقط والتحريف والزيادات التي ليست بالأصل وقد بين ذلك في نحو 50صفحة .

15- (تفسير الموطأ) لأبي علي الحسن بن رَشِيق القيرواني المالكي الأديب اللغوي المتوفى سنة : 463هـ على الصحيح كما في وفيات الأعيان لابن خلكان[1] ، ذكره الزركلي في الأعلام (191/2) ويقال إنه اختصار للتمهيد .

16- (تفسير الموطأ) للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النَّمَرِي المتوفى سنة : 463هـ له كتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) وكتاب (الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار) والكتابان يعتبران من أفضل ما ألف في شرح الموطأ إن لم يكونا الأفضل على الاطلاق وهما عمدة كل من جاء بعدهما ، فالأول قد رتب على شيوخ مالك مما جعل الفائدة لا يصل إليها فيه إلا المتخصص ، والثاني رتب على أبواب كتاب الموطأ ، وقد طبع الأول طبعة الأوقاف المغربية في 24 مجلدا والثاني طبع طبعات في 30مجلدا والشرحان مشهوران وقد جمع بينهما أبو الوليد هشام بن أحمد المعروف بابن

---

1 ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ط.1 ، ج:2 ص:70 .

العواد المتوفى سنة :509هـ، في مؤلف كما أفاد القاضي عياض في الترتيب (107/1) إلا أنه لم يكمله . وقد رتب الأول ترتيبا فقهيا شيخنا الشيخ الدكتور مُحَمَّد بن عبد الرحمان المغراوي حفظه الله في 12 مجلدا ، وخدم الثاني كذلك وسماه:(بغية المستفيد فيما زاد به الاستذكار على التمهيد) إلا أن الشيخ لا يريد طبعه مستقلا وهو الآن يعمل على دمجه بالتمهيد على أنه عمل واحد بناء على أن صاحبه الحافظ أبا عمر شرح بهما الموطأ يسر الله إتمامه والاستفادة منه .

17- (تفسير الموطأ) لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعيد التُّجِيبِي القاضي الشهير بالباجي المتوفى سنة : 494هـ وقد سمى شرحه ب(المنتقى شرح موطأ مالك)وقد طبع في 9مجلدات بتخريج مُحَمَّد رمضان و مُحَمَّد مسعد عن المكتبة التوفيقية ، وقد قيل إنه مختصر للتمهيد ، وله شرحان آخران (الاستيفاء في شرح الموطأ) وهو الأصل وهو كتاب حفيل كثير العلم كما أفاد ابن فرحون في الديباج (334/1) وذكره القاضي عياض في الترتيب (107/1) وقال : "هذا لم يتم وهو كان أكبرها وأجمعها" و ذكره الذهبي في السير(538/18) ، و(الايماء) وهو اختصار المنتقى كما نص ابن فرحون .

18- (تفسير الموطأ) لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِي النحوي المتوفى سنة : 521هـ سماه (المقتبس) كما ذكر القاضي عياض في الترتيب(107/1) ووصفه بأنه كبير وذكر له هذا التفسير دون تسميته ابن فرحون في الديباج(389/1) والذهبي في السير(532/19) .

19- (تفسير الموطأ) لأبي بكر مُحَمَّد بن عبد الله المشهور بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي الَمعَافِرِي المتوفى سنة :543هـ سماه (القبس على موطأ مالك بن أنس) ذكره القاضي في الترتيب (107/1) وذكره ابن فرحون في الديباج (235/2) وزاد كتابا آخر وهو(المسالك في شرح موطأ مالك) ، والأول قد طبع في 3مجلدات بتحقيق الدكتور مُحَمَّد عبد الله ولد كريم ، والثاني طبع في 8مجلدات دار الغرب الاسلامي ، تحقيق : مُحَمَّد بن الحسين السليماني وعائشة بنت الحسين السليماني .

20- (تفسير الموطأ) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعيد بن أحمد بن سعيد ويعرف بابن زرقون الأنصاري المتوفى سنة: 586هـ سماه (الأنوار) جمع فيه بين (المنتقى والاستذكار) ذكره ابن فرحون في الديباج (240/2) .

21- (تفسير الموطأ) لأبي المجد عقيل بن عطية القضاعي من أهل طرطوشة المتوفى سنة:608هـ ذكره ابن فرحون في الديباج (132/2) وقال :" ورأيت بخط شيخنا أبي عبد الله بن مرزوق أنه شرح الموطأ " .

22- (تفسير الموطأ) لأبي الحسن علي بن أحمد بن مُحَمَّد الغساني المتوفى سنة:609هـ سماه (نهج السالك للتفقه في مذهب مالك) ذكره ابن فرحون في الديباج (106/2-107) وقال " ألفه في عشرة مجلدات " .

23- (تفسير الموطأ) لأبي الفضل جلال الدين السيوطي المتوفى سنة:911هـ له شرحان الأول سماه (كشف المغطى عن الموطأ) والثاني وهو مختصر سماه (تنوير الحوالك عن موطأ مالك) والكتاب طبع عدة طبعات .

24- (تفسير الموطأ) لعلي بن سلطان مُحَمَّد الهروي المشهور بعلي القاري المتوفى سنة:1014هـ له شرح على موطأ مُحَمَّد في مجلدين مشتمل على نفائس لطيفة وغرائب شريفة[1]

25- (تفسير الموطأ) لأبي مُحَمَّد ابراهيم بن حسين المعروف بالشيخ بيرى زاده الحنفي المتوفى سنة: 1092هـ له شرح على موطأ مُحَمَّد في مجلدين سمي ب(الفتح الرحماني)[2]

26- (تفسير الموطأ) لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي الأزهري المتوفى سنة:1122هـ له شرح مشهور بشرح الزرقاني وكأنه اختصار للتمهيد والفتح ، طبع عدة طبعات .

---

1 اللكنوي ، **التعليق الممجد على موطأ مُحَمَّد** ، ط.3 ، ج:1ص:106-107، و الكاندهلوي ، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك** ، ج1ص:124 .

2 اللكنوي ، **التعليق الممجد على موطأ مُحَمَّد** ، ط.3 ، ج:1 ص:106 ، و الكاندهلوي ، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، ط.1 ، ج:1 ص:125 .

27- (تفسير الموطأ) لعثمان بن سعيد الكماخي المتوفى سنة:1171هـ له شرح على الموطأ برواية مُحَمَّد بن الحسن الشيباني سماه (المهيأ في كشف أسرار الموطأ) طبع في أربع مجلدات تحقيق وتخريج أحمد علي عن مركز التراث الثقافي المغربي .

28- (تفسير الموطأ) لأحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين المعروف بولي الله الدهلوي المتوفى سنة : 1176هـ شرح الموطأ بشرحين ، أحدهما (المصفى) بالفارسية والثاني (المسوى) في العربية مختصرا من الأول[1] .

29- (تفسير الموطأ) للشيخ سلام الله الدهلوي من أولاد الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى سنة : 1229هـ سمى شرحه (المحلى بأسرار الموطأ) لم يطبع بعد[2] .

30- (تفسير الموطأ) لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة :1304هـ له حاشية على موطأ مُحَمَّد تعتبر شرحا طويلا سماه (التعليق الممجد على موطأ مُحَمَّد) وقد طبع الكتاب في ثلاث مجلدات تحقيق وتعليق الدكتور تقي الدين الندوي .

31- (تفسير الموطأ) للشيخ العلامة سيدي مُحَمَّد التهامي كنون المتوفى سنة : 1331هـ وقد سماه (أقرب المسالك إلى موطأ مالك) وقد طبع طبعة الأوقاف المغربية سنة : 1408هـ وهو جزء واحد .

32- (تفسير الموطأ) للشيخ العلامة مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي المتوفى سنة : 1394هـ سماه (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا) وهو جزء واحد طبع بدار النوادر القيمة .

33- (تفسير الموطأ) للشيخ مُحَمَّد زكريا الكاندهلوي المدني المتوفى سنة : 1402هـ سماه (أوجز المسالك إلى موطأ مالك) وقد طبع في ثماني عشرة مجلد باعتناء وتعليق الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي .

ب) في شرح غريبه ومنها :

1- (تفسير غريب الموطأ) لأبي عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد المتوفى سنة : 225هـ ذكره ابن فرحون في الديباج (263/1) .

---

1 التعليق الممجد ج:1 ص:105، و أوجز المسالك ج:1 ص:123.

2 التعليق الممجد ج:1 ص:104، و أوجز المسالك ج:1 ص:122-123 .

2- (غريب الموطأ) لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المتوفى سنة : 249هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب (106/1) وقال : "وللبرقي أيضا شرح تغريبه" و ابن فرحون في الديباج (154/2) .

3- (غريب الموطأ) لأحمد بن عمران الأخفش المتوفى قبل سنة : 250هـ ذكره السيوطي في بغية الوعاة (351/1) ، وابن خير في فهرسته(ص:79) وسماه كتاب تفسير غريب الموطأ ، والشيخ عبد الحي الكتاني في تاريخ المكتبات الاسلامية(ص:333) وقال : " ومن أغرب ما رأيت فيها – يقصد مكتبة القيروان- غريب الموطأ للأخفش النحوي ، عليه سماع تاريخه عام 356هـ .

4- (غريب الموطأ) لابن القاسم العثماني المصري ذكره القاضي عياض في الترتيب (106/1) وقال : "شرح غريبه"

5- (مشارق الأنوار على صحيح الآثار) للقاضي عياض المتوفى سنة :544هـ وهذا الكتاب شرح فيه غريب الموطأ والصحيحين ، وقد طبع طبعات

ت) في رجاله ومنها:

1- (رجال الموطأ) لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المتوفى سنة : 249هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب (106/1) والذهبي في السير(86/8) وابن فرحون في الديباج (154/2)

2 -(رجال الموطأ) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن مفرج المتوفى سنة :380هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب (106/1) والذهبي في السير(87/8)

3- (رجال الموطأ) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن يحيى بن الحذاء التميمي المتوفى سنة : 410هـ سماه (التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال) والكتاب طبع طبعة الأوقاف المغربية في ثلاث مجلدات ، دراسة وتحقيق : الدكتور مُحَمَّد عز الدين المعيار . ذكره القاضي عياض في الترتيب(106/1) والذهبي في السير (86/8) وابن فرحون في الديباج (219/2)

4- (رجال الموطأ) لأبي عمر أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله المعافري الطلمنكي المتوفى سنة: 429هـ ذكره القاضي عياض في الترتيب (106/1) والذهبي في السير (86/8) وابن فرحون في الديباج (156/1) .

5- (رجال الموطأ) لأبي الفضل جلال الدين السيوطي المتوفى سنة : 911هـ سماه (إسعاف المبطأ برجال الموطأ) والكتاب طبع عدة طبعات إما مع طبعة الموطأ أو مع شرحه للسيوطي (تنوير الحوالك) .

ث) أسماء الرواة والشيوخ ومنها:

1- (مجرد أسماء الرواة عن مالك) للحافظ المعروف بالرشيد العطار المتوفى سنة 662هـ طبع في مكتبة الغرباء الأثرية بتحقيق أبي مُحَمَّد سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي. ومعه استدراك على الخطيب والعطار للمحقق.

2- (أسماء شيوخ مالك بن أنس) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن اسماعيل بن خلفون الأزدي المتوفى سنة : 636هـ طبع في أضواء السلف بتحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري .

ج) مؤلفات أخرى:

مما لا شك فيه أن الموطأ قد حظي بعناية فائقة كما أشرت في بداية المبحث ولايمكن الاحاطة بكل ما ألف فيه وإنما القصد التقريب من باب قوله تعالى {فإن لم يصبها وابل فطل} ومن هذه المؤلفات ما يلي :

1- (ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس) للحافظ أبي عبد الله مُحَمَّد بن مخلد الدوري العطار المتوفى:سنة: 331هـ طبعة دار ابن حزم

2- (عوالي الإمام مالك بن أنس) لكل من : هشام بن عمار ، وأبي أحمد الحاكم ،وزاهر الشحامي ، وسليم الرازي ، والخطيب البغدادي ، وأبي اليمن الكندي ، وعمر الحاجب ،

وقد طبعت هذه في كتاب واحد ، بتحقيق مُحَمَّد الحاج الناصر ، وصدر في أربعة أجزاء ، وطبع عوالي الامام مالك للحافظ مُحَمَّد بن مُحَمَّد المعروف بالحاكم الكبير المتوفى سنة 378هـ مستقلا بتحقيق الشيخ مُحَمَّد الشاذلي النيفر، عن دار ابن حزم ودار سحنون .

3- (تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) أو(التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الامام مالك) للحافظ أبي عمر بن عبد البر المتوفى سنة :463هـ باعتناء الدكتور ناجي السويد ، عن دار كتاب ناشرون

4- (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس) للدار قطني المتوفى سنة :385هـ، تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري .

5- (غرائب حديث مالك بن أنس) لابن المظفر البزاز المتوفى سنة :379هـ، تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري .

6- (المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس) لأبي بكر ابن المقرئ الأصبهاني المتوفى سنة: 381هـ ، تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري .

7-(بغية الملتمس في سباعيات حديث الامام مالك بن أنس) للحافظ العلائي المتوفى سنة 761هـ ، تحقيق ودراسة حمدي عبد المجيد السلفي، عن دار النوادر .

8-(كشف المغطا في فضل الموطا) للحافظ ابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة :571هـ باعتناء خالد بن مُحَمَّد المختار البداوي السباعي ، عن دار الحديث الكتانية .

9-(مناقب سيدنا الامام مالك) لشرف الدين أبي الروح عيسى الزواوي المنجلاتي المتوفى سنة 743هـ ، باعتناء هارون بن عبد الرحمان آل باشا الجزائري ، عن دار ابن حزم .

10-(الذب عن مذهب مالك) لابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة:386هـ، تحقيق الدكتور مُحَمَّد العلمي، عن الرابطة المحمدية للعلماء، وطبع في مجلدين.

11-(إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطأ الامام مالك) للشيخ مُحَمَّد حبيب الله بن مايابا الجكني الشنقيطي المتوفى سنة :1363هـ ، تحقيق مُحَمَّد صديق المشاوي .

12-(المسند لموطأ الامام مالك بن أنس) أعده ورتبه وحققه حسين بن نجمة الورغاني الجيجلي وعبد الحليم بن مُحَمَّد الهادي قابة .

13-(المدخل إلى موطأ الامام مالك بن أنس) بقلم الشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري ، عن دار ابن حزم .

14-(تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك) لجلال الدين السيوطي المتوفى: 911هـ ، تحقيق هشام بن مُحَمَّد حيجر الحسني ، عن دار الرشاد الحديثة .

15-(تقييد في ختم الموطأ) لشيخ الجماعة بالرباط العلامة المحدث مُحَمَّد المكي البطاوري المتوفى سنة : 1355هـ تحقيق : جمال القديم ، الرابطة المحمدية للعلماء ، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء الثرات .

16-(زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة للإمامين : مالك وأحمد) جمع وترتيب صالح أحمد الشامي ، طبع في ثلاث مجلدات ، عن دار كنوز اشبيليا .

17-(مالك، حياته وعصره، آراؤه وفقهه) للإمام مُحَمَّد أبو زهرة المتوفى سنة: 1394هـ طبع بدار الفكر العربي.

18- (الإمام مالك وأثره في علم الحديث النبوي) للدكتور مشعل الحداري ، وقد طبع بمطبعة غراس للنشر والتوزيع ، والكتاب في الأصل عبارة عن مجموعة من الأبحاث العلمية المحكمة .

19-(مجموعة أبحاث ندوة الامام مالك المنعقدة في فاس عام 1400هـ ، طبعة وزارة الأوقاف بالرباط ، وتقع في ثلاثة أجزاء

الباب الثاني: التعريف بالإمام ابن ماجه وكتابه السنن

الفصل الأول: التعريف بالإمام ابن ماجه

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده

هو مُحَمَّد بن يزِيد الرَبَعِي[1] مولاهم بالولاء[2] أبو عبد الله ابن ماجَه القَزْوِينِي الإمام الحافظ صاحب السنن ، والتاريخ ، والتفسير ، حافظ قزوين في عصره . وقد اختلف في لفظة (ماجه) – التي صارت علما على هذا الرجل[3]– من حيث اللفظ والمعنى ، قال ابن خلكان في (الوفيات)[4] " ماجه : بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة " وقال في

---

1 ابن الأثير، **اللباب في تهذيب الأنساب** ، د.ط ، ج:2 ص:15-16 ، قال : " الربعي بفتح الراء والباء وفي آخرها عين مهملة – هذه نسبة إلى ربيعة .." ثم ذكر عدة قبائل ، ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ط.1 ج:4 ص:105 ، قال " وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور" .

2 الفيومي، **المصباح المنير**، ط.1 ، قال: " (الولاء) النصرة لكنه خص في الشرع (بولاء) العتق " ، أبو الأشبال، **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر**، ومعه شرح مُحَمَّد بن علي بن آدم الإثيوبي، ط.1 ، ج:2 ص:387 . قال السيوطي في الألفية (387/2) :

" ولهم معرفة الموالي // وما له في الفن من مجال

ولا عتاقة ولاء حلف // ولاء إسلام كمثل الجعفي "

قال: شيخنا الشيخ مُحَمَّد بن الشيخ علي بن آدم الإثيوبي حفظه الله معلقا

تنبيه: يطلق المولى على عدة معان نظمتها بقولي:

ويطلق المولى على معـان ** قربتها بالنظم للمعانـــي

المالك العبد ومعتـق أتـى ** بالكسر والفتح فكل ثبتـــا

والصاحب القريب كابن العم ** والجار والنزيل عند القـوم

والابن والحليف والولـي ** والعم والشريك يا أخـــي

والرب والناصر وابن الأخت ** والصهر والمنعم وكسرا يأتي

ومنعم عليه فتحـا ثبتـــا ** والتابع المحب خاتما أتـــى

فهذه إحدى وعشرون وقـد ** سردها القاموس فاحفظ ما ورد

3 رستم ، مُحَمَّد زين العابدين ، **إضاءة الدجنة في التعريف بابن ماجه** ، د.ط ، ص: 189 . وزاد " إلا أنهم اتفقوا على أنه لقب لوالده ".

4 ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، ط.1 ، ج:4 ص:105 .

(القاموس وشرحه تاج العروس)[1] " ماجه : بسكون الهاء كما جزم به الشمس ابن خلكان لقب والد الإمام الحافظ أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد الربعي القزويني ، صاحب التفسير والتاريخ والسنن ،لا لقب جده ،كما زعمه بعضٌ ، قال شيخنا[2] : وما ذهب إليه المصنف ، فقد جزم به أبو الحسن القطان ، ووافقه على ذلك هبة الله بن زاذان وغيره ، قالوا : وعليه فيكتب (ابن ماجه) بالألف لا غير . وهناك قول آخر ذكره جماعة وصححوه ، وهو أن (ماجه) اسم لأمه ، والله أعلم " وقال مُحَمَّد بن جعفر الكتاني في (الرسالة المستطرفة)[3] " ماجه ، وهو لقب أبيه لا جده ، ولا أنه اسم أمه ، خلافا لمن زعم ذلك ، وهاؤه ساكنة وصلا ووقفا لأنه اسم أعجمي " وذكر الرافعي في (تاريخ قزوين)[4] " أن ماجه لقب يزيد وأنه بالتخفيف اسم أعجمي " وذكر الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي في آخر كتاب (السنن)[5] مبحثا في هذه المسألة ، فساق القائلين بلفظ ماجه بالهاء ثم ختم بقوله :" وهل بعد ضبط ابن خلكان ، مقال لإنسان ؟؟ " وساق القائلين بلفظ ماجة ، ثم قال : " وإنما أتعبت معي القراء لكيلا يخطِّئ بعضهم بعضا . فمن قال : ماجه فهو على صواب وأمامه ما يُؤْتَسى به ، ومن قال : ابن ماجة ، فهو على بينة أيضا وليس بضارّهِ شيئا أن يخالفه سواه ."[6]

قلت : من خلال ما ذكر يتبين على أن الصواب إن شاء الله من حيث اللفظ هو نطق (ماجه) بالهاء الساكنة وصلا ووقفا لأنه اسم أعجمي فهو يُنطق به كما سمع وإلى هذا ذهب من تقدم كابن خلكان وغيره ، و جنح إليه شيخنا الشيخ مُحَمَّد ابن الشيخ علي بن آدم

---

1 الزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ط.1 ، ج:6 ص:127 .

2 يقصد أبا عبد الله مُحَمَّد بن الطيب الفاسي المدني المعروف بالشركي المتوفى سنة : 1170هـ انظر ترجمته في مقدمة التاج وفي (فهرس الفهارس (2/1067-1071)) للشيخ مُحَمَّد عبد الحي الكتاني . وذكر الشيخ مُحَمَّد عبد الرشيد النعماني في كتابه (الامام ابن ماجه وكتابه السنن ، ص: 170) عند نقله عن التاج ، " قال شيخنا (يريد الشيخ أبا الطيب الفاسي) " .

3 الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، ط.5 ، ص:12.

4 الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**، د.ط ، ج:2 ص:49 .

5 ابن ماجه، **السنن** ، د.ط ، ج:2 ص:1520-1522 .

6 أ بوغدة، **أربع رسائل في علوم الحديث**، ط.6 ، ينظر تعليق الشيخ أبي غدة على رسالة الامام الذهبي (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) ، ص: 198-199 .

الإثيوبي في مقدمة شرحه على سنن ابن ماجه[1] وكذا شيخنا الشيخ الدكتور صالح ابن عبد الله العصيمي في مجلس سماع السنن بالمسجد النبوي الشريف[2] على صاحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم . وأما من حيث المعنى فقد اختلف في (ماجه) على ثلاثة أقوال ، هل هو لقب أبيه ؟ أو جده؟ أو اسم أمه ؟ والذي يظهر من خلال أقوال المحققين أن (ماجه) هو لقب لأبيه يزيد وهو الذي نص عليه الرافعي في تاريخ قزوين[3] وابن كثير في البداية والنهاية[4] والزبيدي في التاج كما سبقت الاشارة وكذا مُحَمَّد بن جعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة ، وشاه عبد العزيز الدهلوي في كتابه (عجاله نافعه) بقوله " إن ماجه لقب أبيه ، لا جده ، ولا اسم أمه ، وهو بالتخفيف لا بالتشديد ، ووقع في ذلك أغلاط "[5] . وأما القزويني :" فبفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها نون هذه النسبة إلى قزوين ، وهي إحدى المدائن المعروفة[6] ، نسب إليها جماعة من العلماء في كل فن"[7] .

وأما مولده فقد اتفق المترجمون له أنه ولد سنة : 209هـ ، قال جعفر بن إدريس صاحبه في التاريخ :" وسمعته يقول : ولدت في سنة تسع ومائتين "[8]

---

1 الإثيوبي، **مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجه في شرح سنن الإمام ابن ماجه**، ط.1 ، ج:1 ص:9-10 .

2 العصيمي ، **مجلس سماع السنن لابن ماجه** ، 1435هـ- 2014م ، قال : الشيخ وهو يتكلم عن ابن ماجه " يا صاح نطق ماجه ** بالها بلا لجاجه

3 الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**، د.ط ، ج:2ص:49 .

4 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ، ج:11 ص:71 ، قال فيها :" ويعرف يزيد بماجه مولى ربيعة "

5 النعماني، **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**، ط.6 ، ص:169-170 .

6 ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط.1 ، ج:4 ص:105 ، وقال : " هذه النسبة إلى قزوين ، وهي من أشهر مدن عراق العجم ، خرج منها جماعة من العلماء " .

7 ابن الأثير، **اللباب في تهذيب الأنساب** ، د.ط ، ج:3 ص:34 .

8 الحموي، **معجم البلدان**، ط.2 ، ج:4 ص:391 ، و ابن نقطة، ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، ط.1 ص:120-121 .

المبحث الثاني: **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه**

لقد بزغ نجم الإمام ابن ماجه رحمه الله في القرن الثالث الهجري هذا القرن الذي استوى فيه سوق التدوين على ساقه إذ في هذه المرحلة تم تدوين السنن من قبل الحفاظ كمالك والشيخين وأصحاب السنن وغيرهم ، كما تم التصنيف في أحوال الرواة وعلم الرجال ، فتظافرت الجهود لخدمة السنة النبوية التي تعتبر الأصل الثاني للتشريع الإسلامي ، في هذه الفترة ظهر الحافظ ابن ماجه القزويني كلبنة من لبن هذا الصرح " فأوضح بروايته خيرات أنواع العلوم ، وهي : السنن النبوية "[1] ، فكان كما قال ابن ناصر الدين[2] " أحد الأئمة الأعلام وصاحب (السنن) أحد كتب الإسلام " قال الرافعي في التدوين[3] " هو إمام من أئمة المسلمين ، كبير متقن مقبول بالاتفاق " .

قال الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة)[4] : " أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد يعرف بابن ماجه مولى ربيعة ، له سنن وتفسير وتاريخ ، وكان عارفا بهذا الشأن ، ارتحل إلى العراقين : البصرة والكوفة ، وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث " .

قال أبو يعلى الخليلي : " هو ثقة كبير ، متفق عليه[5] ، محتج به ، له معرفة بالحديث وحفظ"[6] . وقال أيضا كما في(التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد)[7] " أبو عبد الله مُحَمَّد بن

---

1 ابن ناصر الدين الدمشقي، **التبيان لبديعة البيان،** ط.1 ، ج:2 ص:815 .

2 المرجع السابق، ص:816.

3 الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين،** د.ط ، ج:2 ص:49 .

4 ابن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة،** ط.1 ، ص:102 ، و ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد،** ط.1 ، ص:121 .

5 أي متفق على إمامته ، أفاده في (جامع السنن ، ص: 15) للحافظ ابن ماجه وهو كتابه السنن بتحقيق وتعليق : عصام موسى هادي وهذه الطبعة هي أحسن الطبعات للسنن إذ ضبطت على سبع نسخ خطية ، وهي التي اعتمدها شيخنا الشيخ الدكتور صالح ابن عبد الله العصيمي في مجلس السماع .

6 السير، ج13ص:279، و التذكرة، ج:2ص: 636.

7 ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص:121 .

يزيد ويعرف بابن ماجه ، مولى ربيعة ، عالم بهذا الشأن ، ورع مكثر ، صاحب تصانيف في التاريخ والسنن " .

قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية)[1] " صاحب كتاب السنن المشهورة ، وهي دالة على عمله وعلمه ، وتبحره واطلاعه ، واتباعه للسنة في الأصول والفروع " .

وعلى كل حال فالإمام ابن ماجه يعتبر من أعيان الأئمة ، قال: الذهبي[2] " قد كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا ، واسع العلم " .

1 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ج:11 ص:70- 71.

2 السير ، ج:13ص: 278 .

المبحث الثالث: **شيوخه وتلامذته**

قال الحافظ ابن نقطة[1] " مُحَمَّد بن يزيد ، أبو عبد الله بن ماجه القزويني ، صاحب كتاب السنن . رحل وطاف البلاد ، سمع بمكة من مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، وأبي مروان مُحَمَّد بن عثمان العثماني ، وهدية بن عبد الوهاب الصدقي ، وإبراهيم بن مُحَمَّد الشافعي ، وبالمدينة من إبراهيم بن المنذر الحزامي ، وأحمد بن أبي بكر الزهري ، وبمصر من يونس بن عبد الأعلى ، وعيسى بن حماد زغبة ، وأحمد بن عمرو بن السرح ، وحرملة ين يحيى ، ومُحَمَّد بن رمح وغيرهم ، وبدمشق من هاشم بن عمار وعبد الرحمان بن إبراهيم دحيم ، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، وأحمد بن أبي الحواري ، وبالكوفة من أبي كريب ، وهناد بن السري ، ومسروق بن المرزبان ، وابي بكر ، وعثمان ابني أبي شيبة ، ومُحَمَّد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي ، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير ، وعلي بن المنذر الطريقي ، وبواسط من أحمد بن سنان القطان ، ومُحَمَّد بن عبادة ، وتميم بن المنتصر في آخرين ، وبالبصرة من مُحَمَّد بن بشار بندار ، ونصر بن علي ، وأحمد بن عبدة ، وعباس بن عبد العظيم العنبري ، وببغداد من أبي خيثمة زهير بن حرب ، وهارون بن عبد الله الحمال ، وأبي ثور إبراهيم بن خالد الفقيه في آخرين . " قال الذهبي في السير[2] " وسمع من : علي بن مُحَمَّد الطنافسي الحافظ أكثر عنه ، ومن : جُبَارة بن المغَلِّس ، وهو من قدماء شيوخه ، ومن : مصعب بن عبد الله الزبيري ، وسويد بن سعيد .....وخلق كثير مذكورين في سننه وتآليفه " .

قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية)[3] – بعد نقله لكلام أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني في (ابن ماجه) وذكره طرفا من مشايخه – " وقد ترجمناهم في كتابنا التكميل ولله الحمد والمنة " .

---

1 ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص: 119-120 .

2 السير ، ج:13ص:277-278 .

3 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ، ج:11 ص: 71.

قال الشيخ مُحَمَّد عبد الرشيد النعماني[1] بعد ذكره لمصنف ابن عساكر في أسماء شيوخ الأئمة الستة[2] : " وقد استقصيت في كتابي (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) – وهو باللغة الأردية– أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في (سننه) و(تفسيره) ، ورتبتهم على بلادهم ، فبلغ عددهم 310 ، وكلهم مترجمون في (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ أبي الحجاج المزي ، وفروعه مثل (تهذيب التهذيب) ، و(تقريب التهذيب) ، و(خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) وغيرها " .

قال الحافظ ابن نقطة[3] : " روى عنه الكبار القدماء : ابن سمويه ، ومُحَمَّد بن عيسى الصفار وإسحاق بن مُحَمَّد ، وعلي بن إبراهيم ، وجدي أحمد بن إبراهيم ، وسليمان بن زيد " .

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب[4] : " روى عنه : علي بن سعيد بن عبد الله العسكري وإبراهيم بن دينار الجرشي الهمداني ، وأحمد بن ابراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلى الخليلي وأبو الطيب أحمد بن روح الشعراني ، وإسحاق بن مُحَمَّد القزويني ، وجعفر بن إدريس ، والحسين بن علي بن يزدانيار ، وسليمان بن يزيد القزويني ، ومُحَمَّد بن عيسى الصفار ، وأبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني الحافظ ، وأبو عمرو أحمد بن مُحَمَّد بن حكيم المدني الأصبهاني وآخرون " .

---

1 النعماني، **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**، ط.6 ، ص:173 .

2 طبع الكتاب باسم (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى سنة: 571هـ.

3 ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص:121 .

4 ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب** ، ط.1 ، ج:3 ص:727 .

المبحث الرابع: **مؤلفاته ووفاته**

لا يكاد يزيد من ترجم للحافظ ابن ماجه عن ذكره لثلاثة كتب من مصنفاته وهي: (السنن) و(التفسير) ، و(التاريخ) . قال الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي[1] في (شروط الأئمة الستة) وهو يتكلم عن ابن ماجه " له سنن وتفسير وتاريخ " وقال الحافظ ابن نقطة[2] " صاحب تصانيف في التاريخ والسنن " . قال الحافظ المزي[3] : " الحافظ ، صاحب كتاب (السنن) ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة " . قال الذهبي في (السير)[4] وكذا في التاريخ[5]: " مصنف (السنن) و(التاريخ)، و (التفسير) "، وقال في(التذكرة):" صاحب السنن والتفسير والتاريخ ". وقال ابن ناصر الدين الدمشقي[6]: " صنف (السنن) و(التاريخ) و(التفسير) " .

أما (السنن) فسيأتي الكلام عليها في الفصل الثاني وهو الموالي لهذا الفصل ، وأما (التفسير) فقد قال عنه ابن كثير في (البداية والنهاية)[7] :" ولابن ماجه تفسير حافل " . وذكره السيوطي في الاتقان[8] ضمن التفاسير المسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم . وأما (التاريخ) فقد قال عنه الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة)[9] : " ورأيت بقزوين له تاريخا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره " . وقال عنه ابن خلكان في

---

1 ابن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ط.1 ، ص:102.

2 ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص:121 .

3 المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط.4 ، ج:27 ص:40.

4 السير ، ج:13ص:277 .

5 الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط.2 ، ج:11 ص:625 ، مع تقديم التفسير عن التاريخ .

6 ابن ناصر الدين الدمشقي، **التبيان لبديعة البيان**، ط.1 ، ج:2 ص:816 .

7 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ، ج:11 ص: 71.

8 السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، د.ط ، ج:2 ص:1235 .

9 ابن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ط.1 ص:102 ، و ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص: 120.

(الوفيات)[1] :" وله تفسير القرآن الكريم وتاريخ مليح " . وقال ابن كثير[2] : "ولابن ماجه تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره " .

قال الحافظ مُحَمَّد بن طاهر المقدسي في كتابه (شروط الأئمة الستة)[3] : " ورأيت بقزوين له (أي لابن ماجه) تاريخا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره ، وفي آخره بخط جعفر بن إدريس صاحِبه : مات أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجه المعروف بابن ماجه يوم الاثنين ، ودفن ليلة الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومئتين ، وسمعته يقول : ولدت في سنة تسع ومئتين . ومات وله أربع وستون سنة ، وصلى عليه أخوه أبوبكر ، وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله " .

قال الذهبي في السير[4] :" قلت : مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين ، وقيل : سنة خمس . والأول أصح وعاش أربعا وستين سنة ".

---

1 ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط.1 ، ج:4 ص:105.

2 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ، ج:11 ص: 71.

3 ابن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ط.1 ص:102 ، و ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص: 120- 121

4 السير ، ج: 13 ص: 279 .

الفصل الثاني : التعريف بسنن ابن ماجه

المبحث الأول: **منهجية الامام ابن ماجه وشرطه**

إن الناظر في صنيع الامام ابن ماجه يرى أنه لم ينص على شرطه في اختيار الأحاديث التي ضمنها كتابه السنن ، وكذلك لم يذكر منهجيته فيه ، وإنما عُرِف ذلك بالسَّبْر والدراسة ، وإلى نحو هذا أشار الحافظ ابن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة)[1] بقوله : " اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم – يقصد بقية الكتب الستة – ، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني ، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فَيُعلَم بذلك شرط كل رجل منهم "

من خلال هذه الكلمة للحافظ ابن طاهر يتضح – يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته لِرِسَالَتَيْ الحافظين ابن طاهر و الحازمي – أنه " حينما يقول العلماء (شروط الأئمة الخمسة) أو (شروط الأئمة الستة) ، أو (شرط البخاري) ، أو (شرط الشيخين) ، فلا يعنون به ذلك المعنى المعروف للشروط ، وإنما الشروط هنا عبارة عن مناهج هؤلاء الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزاماتهم في ذلك ، وتَلْتحِق بذلك أغراضُهم وأهدافُهم في تصانيفهم "[2] ، هذا ما جعل الامام ابن الملقن يقول في (البدر المنير)[3] " وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني : فلا أعلم له شرطا " .

قلت : وبالنظر إلى هذه الأقوال يتبين أن الامام ابن ماجه كان هدفُه جمعَ السنن النبوية دون التركيز على شروط الرواية في القبول والرد ، إذ كانت هذه غايَتَه ، بل غايةَ كل محدث ألف في هذا الباب . وقد تميز ابن ماجه في كتابه بقوة الترتيب وجودته ، مع حسن التبويب ،

---

1 ابن طاهر المقدسي، **شروط الأئمة الستة**، ط.1 ، ص:85 .

2 أ بوغدة، **ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**، ط.1 ، ص:58 .

3 ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، ط.1 ، ج:1 ص:425.

ولعله تأثر في ذلك بمنهج شيخه ابن أبي شيبة[1] ، و هذه الميزة الظاهرة تكاد تكون شِبهَ اتفاقٍ بين أهل العلم .

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث[2] :"وهو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه " وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب[3] :"كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب" وقال ابن الأثير[4] : " كتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه " وقال صديق حسن خان القنوجي في الحطة[5] : " وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب " ومن المميزات أيضا عدم تكراره للأحاديث مع سردها بالاختصار كما نبه القنوجي ، وفي هذه الجزئية – يقول الأستاذ عبد الرحمان بن محي الدين[6] – :" وهذه الميزة تذكرنا بصحيح مسلم حيث إن الكتابين كليهما تميزا بتجريد الأحاديث النبوية فقط ، لكن مسلم يكرر الحديث الواحد بعدة أسانيد للفوائد الاسنادية أو غيرها ، لكن ابن ماجه سلك طريق الاختصار يشبه في ذلك منهج أبي داود في الاكتفاء برواية واحدة من الاسانيد المتعددة ، لكن يختلف كتاب أبي داود عن ابن ماجه في أنه يذكر مراسيل وآثار عن الصحابة والتابعين وغيرهم ، وابن ماجه لا يذكر ذلك إلا نادرا ، فالخلاصة في هذه الفقرة أن ابن ماجه مع حسن الترتيب يسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار "

ومن مميزاته أيضا في منهجه – إلى جانب إيراد الأحاديث المسندة المجردة دون غيرها من أقوال الصحابة والتابعين [7] وأقوال الفقهاء – فإنه قليل التعليق على الأحاديث بل تكاد

---

1 النعماني، **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**، ط.6 ، ص:120 .

2 أبو الأشبال، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ط.1 ، ج:2 ص:660 .

3 ابن حجر العسقلاني ، **تهذيب التهذيب** ، ط.1 ، ج:3 ص:737 .

4 صديق حسن خان، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، ط.1 ، ص:398 .

5 انظر: المرجع السالف الذكر.

6 ابن محيي الدين، عبد الرحمن، **تعريف المسلمين بأئمة الكتب الستة وبكتبهم الناقلة لسنن خاتم النبيين**، ط.1 ، ص:100.

7 منهج شيخه ابن أبي شيبة كما نبه النعماني في كتابه (الامام ابن ماجه وكتابه السنن ، ص:120) .

تكون نادرة [1] ، وأما ترتيبه في إيراد الأحاديث على الأبواب فهو – يقول الأستاذ عبد الرحمان بن محي الدين[2] – : " في هذا الشأن وافق البخاري ومسلما ، وخالف أبا داود والترمذي والنسائي . حيث إن البخاري ومسلما قدم كل واحد منهما على أبواب الطهارة عدة أبواب ، في البخاري مثلا قدم كتاب بدء الوحي ثم الايمان ثم العلم ، ومسلم قدم كتاب أبواب الايمان ، وأركان الاسلام فهما بذلك خالفا طريقة أبي داود والترمذي والنسائي الذين رتبوا كتبهم على الأبواب الفقهية ، حيث بدأ كل منهم بكتاب الطهارة والمياه ثم الصلاة والصيام والزكاة ....إلخ . فطريقة ابن ماجه تشبه طريقة الشيخين ، فبدأ كتابه أولا أبوابا في اتباع السنة ، ثم أبوابا في الرد على الجهمية والخوارج ، ثم أبوابا في أحاديث الصفات ، ثم أبوابا في العلم ، ثم بعد ذلك شرع في أبواب الطهارة والصلاة ."

قلت : وبهذه الميزة فإن الحافظ ابن ماجه جمع بين طريقة الفقهاء والمحدثين فهو أقرب إلى البخاري في استنباطاته ولا أدل على ذلك تقديمه لكتابه بهذا المبحث المتعلق بالعقيدة واتباع السنة إلى جانب دقة تبويبه واستيعابه لكل قضايا الكتاب المعين ، بينما اكتفى البخاري بحديث الأعمال بالنيات في التقدمة ولا شك أن لكليهما مقصدا في هذا وهو الترغيب والترهيب والذي لا ينبغي أن يكون إلا بالنصوص الشرعية كتابا أو سنة ، ولقد أشار أبو الحسن مُحَمَّد ابن عبد الهادي السندي إلى هذا في حاشيته[3] بقوله : " فقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد حيث بدأ هذا الكتاب الموضوع لتحقيق السنن السنية بهذا الباب فإن الأخذ بها مداره على وجوب اتباع السنة السنية سواء كان المراد بالسنة ما هو أحد الأدلة الأربعة أو تمام الدين ، أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن الدين سواء كان ثابتا بالكتاب أو بالسنة يحتاج طالبه إلى السنة " .

---

1 ابن ماجه ، في **السنن** ، ح 2765 فيه : (قال ابن ماجه : أو كما قال ، كتبته حفظا) ، ح 2958 فيه : (قال ابن ماجه : هكذا بمكة خاصة) ، ح 2961 فيه : (قال ابن ماجه : هذا حديث أبي بكر)

2 ابن محيي الدين، عبد الرحمن، **تعريف المسلمين بأئمة الكتب الستة وبكتبهم الناقلة لسنن خاتم النبيين**، ط.1 ، ص:100- 101.

3 ابن ماجه ، **سنن ابن ماجه**، وبهامشه كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه للسندي ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، ط.1 ، ص:15 .

وبالجملة يقول شيخنا الشيخ مُحَمَّد ابن الشيخ علي بن آدم الاثيوبي في مقدمة شرحه[1] : " ما أحسن صنيع المصنف رحمه الله تعالى ، وأنصع تبويبه ، حيث بدأ كتابه ب(باب اتباع سنة رسول الله ﷺ) إشارة إلى تصنيفه في جمع سننه ﷺ ، وتنبيها للطالب على أن الأخذ بهذه السنن هو الدين القويم ، والصراط المستقيم ، ثم عقب هذا الباب بأبواب الإيمان ، لأنه الأساس لبناء الُمكَلِّف بيت العز والشرف ، ثم أتبعه بفضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنهم مبلغوا هذه السنن إلى الأمة ، فينبغي أن يُعرف فضلهم ، ويُشهر قدرهم ، ثم عقد بابا لذكر الخوارج الذين خرجوا على أهل الحق من أصحاب رسول الله ﷺ ، وغيرهم ، ليجتنب الناس بدعهم ، وانحرافاتهم ، ثم أتبعه ب(باب من سن سنة حسنة أو سيئة) ، و(باب من أحيا سنة قد أميتت) حثا على نشر السنة القائمة ، وإماتة السنة التي أُميتت ، ثم ختمه بأبواب العلم ، إشارة إلى أن هذه السنن إنما تحقق ، وتنشر بتعلمها ، وتعليمها ، ثم دخل في المقصود بادئا ب(كتاب الطهارة وسننها) ، ومسلسلا لأبواب السنن حسب تناسبها ، والتئامها ، فلله دره من مصنف مهذب ، ومحدث مرتب ، فجزاه الله تعالى أحسن الجزاء على ما أسداه إلى الأمة الإسلامية من سنن ، وزفه إليها من عطايا ومنن ، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب " .

---

1 الإثيوبي ، **مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجه في شرح سنن الإمام ابن ماجه** ، ط.1 ، ج:1 ص:27 .

المبحث الثاني: **روايات سنن ابن ماجه**

قال الرافعي في تاريخ قزوين[1] : " والمشهورون برواته السنن عنه علي بن إبراهيم القطان ، وسليمان بن يزيد القز وينان ، وأبو جعفر مُحَمَّد بن عيسى المطوعي ، وأبو بكر حامد بن ليثوية الأبهريان " ونقل الحافظ كلام الرافعي[2] وزاد " ومن الرواة عنه : سعدون[3] ، وإبراهيم بن دينار "

ومن الرواة أيضا : أحمد بن إبراهيم بن الخليل وهو جد الحافظ أبي يعلى الخليلي وقد ذكره في الارشاد[4] وقال :" سمع بقزوين أبا عبد الله ابن ماجه – وكتب مسنده بيده – " و ذكره الذهبي في التاريخ [5] وقال :" سمع مُحَمَّد ابن ماجه ، وإبراهيم بن ديزيل ، وكتب السنن عن ابن ماجه بيده " ونسخته هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها ناسخ التركية الأسداباذي كما ذكر في آخرها [6] .

ومن الرواة : علي بن مُحَمَّد بن إبراهيم الجعفري ، وهي النسخة الثانية التي اعتمدها ناسخ التركية .

وأما رواية إبراهيم بن دينار التي ذكرها الحافظ في التهذيب فقد نقل عنها المزي في (تحفة الأشراف) وفي (تهذيب الكمال) [7] ، ومع ذلك فإنها لم تصل إلينا كبقية الروايات باستثناء رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان فإنها أشهر الروايات وهي المتداولة اليوم بين أهل العلم ، بل لعل من طريقه فقط يتصل الإسناد إلى السنن .

---

1 الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**، د.ط ، ج:2 ص:49 – 50 .

2 ابن حجر العسقلاني ، **تهذيب التهذيب** ، ط.1 ، ج:3 ص:738 .

3 ابن حجر العسقلاني ، **النكت الظراف على الأطراف** ، ط.1 ، ج:4 ص:35 ، وقال : " وقد رأيته في رواية سعدون ، عن ابن ماجه في نسخة صحيحة مجودة ، وفيها عدة أحاديث في الطهارة ، لم أرها في رواية غيره "

4 الخليلي ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، د.ط ، ص:277 .

5 الذهبي ، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط.2 ، ج:7 ص:528 .

6 ابن ماجه ، **جامع السنن** ، تحقيق : عصام موسى هادي ، ص:18 .

7 المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط.4 ، ج:10 ص:461.

وأبو الحسن هذا هو الحافظ القدوة ، شيخ الاسلام ، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطان ، مولده في سنة أربع وخمسين ومئتين . سمع من أبي عبد الله بن ماجه سننه[1]

وقال الخليلي في الارشاد[2] :" عالم بجميع العلوم : التفسير ، والنحو ، واللغة ، والفقه القديم لم يكن له نظير ، دينا ، وديانة ، وعبادة " توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة . وله زيادات على السنن ، قال الذهبي[3] :" ولأبي الحسن القطان زيادات كثيرة عن الأسانيد في كتاب ابن ماجه " وهذه الزيادات تأتي بعد أحاديث السنن بصيغ ، تارة بلفظ : (قال أبو الحسن القطان) وتارة (قال أبو الحسن) وتارة (قال أبو الحسن بن سلمة) أو (قال أبو الحسن ابن سلمة القطان) وقد أفرد هذه الزيادات الدكتور مسفر بن عزم الله الدميني وطبعت في مؤلف صغير سماه (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) .

1 السير ، ج:15 ص:463 .

2 الإرشاد للخليلي ، ص:259 .

3 تاريخ الاسلام ، ج:20 ص:355 .

المبحث الثالث: **المؤلفات حول سنن ابن ماجه**

لقد اعتنى العلماء بهذا السفر أيما اعتناء ، فمن شارح له ومن معلق ، ومن متكلم على رجاله أو مجرد لزوائده ، أو محقق لنسخه .

من شروحه :

1- العلامة عبد اللطيف البغدادي المعروف بابن اللباد المتوفى سنة : 629هـ شرح أحاديث ابن ماجه المتعلقة بالطب (انظر: شذرات الذهب لابن العماد (235/5)) وقد استخرج منه تلميذه الحافظ البرزالي كتاب الأربعين الطبية

2- الحافظ زكي الدين مُحَمَّد بن يوسف البرزالي المتوفى سنة : 636هـ ، له كتاب الأربعين الطبية المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها للعلامة عبد اللطيف البغدادي الذي تقدم معنا ، والكتاب حققه العلامة عبد الله كنون المغربي وطبعته وزارة الأوقاف المغربية سنة : 1979م ، وقد طبع أيضا ببيروت سنة 1405هـ بتحقيق كمال يوسف الحوت كما أفاد النعماني[1]

3- الحافظ مغلطاي المتوفى سنة : 762هـ شرح قطعة من سنن ابن ماجه في خمس مجلدات سماه (الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام) طبع بمكتبة ابن عباس ، ضبط وتخريج وتعليق : أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين .

4- الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة : 804هـ شرح زوائده على الكتب الخمسة في ثمان مجلدات سماه (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه) وهو ما زال مخطوطا .

5- الشيخ العلامة كمال الدين أبو البقاء الدميري المتوفى سنة : 808هـ له شرح على سنن ابن ماجه في نحو خمس مجلدات مات قبل أن يتمه سماه (الديباجة

---

1 النعماني ، **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن** ، ط.6 ، ص:234 .

بشرح سنن ابن ماجه) ذكر النعماني[1] أنه رأى نسخة مخطوطة منها في خزانة مُحَمَّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند تحت رقم : 332 .

6- الحافظ سبط ابن العجمي المتوفى سنة : 841هـ له تعليق لطيف على كتاب السنن ذكره ابن العماد في الشذرات (372/7) .

7- الشيخ شمس الدين ابن عمار المصري المالكي المتوفى سنة : 844هـ اختصر سنن ابن ماجه في كتاب سماه (الغيوث الثجاجة في مختصر ابن ماجه) ، ثم شرح هذا المختصر في كتاب سماه (الديباجة لتوضيح منتخب ابن ماجه) .

8- الشيخ مُحَمَّد بن رجب الزبيري القاهري كان حيا سنة : 892هـ شرح سنن ابن ماجه ، ونقل شرحه أبو الحسن السندي في مواضع من شرحه على سنن ابن ماجه ، سمى شرحه (ما تدعو إليه الحاجة إلى سنن ابن ماجه) مازال مخطوطا .

9- الحافظ عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة : 911هـ له حاشية على سنن ابن ماجه سماها (مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه) طبع مرات ولعل أفضل الطبعات ، طبعة دار النوادر في مجلدين تحقيق توفيق محمود تكله .

10- العلامة المحدث الكبير أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة 1138هـ له حاشية على كتاب السنن سماها (كفاية الحاجة على سنن ابن ماجه) وهي مشهورة بحاشية السندي على سنن ابن ماجه وقد طبعت طبعات منها طبعة دار الفكر ، مع السنن تخريج وعناية : صدقي جميل العطار .

11- الشيخ العلامة المحدث عبد الغني الدهلوي المتوفى سنة : 1296هـ له ذيل نفيس على كتاب السنن سماه (إنجاح الحاجة) طبع في دهلي على هامش السنن .

---

1 المرجع السابق، ص:257.

12- الشيخ علي بن سليمان الدمنتي المالكي الباجمعاوي المتوفى سنة : 1306هـ اختصر شرح السيوطي على سنن ابن ماجه وسماه (نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه) طبع بمطبعة الوهبي ثم الأزهرية .

13- الشيخ المحدث فخر الحسن الكنكوهي المتوفى سنة : 1315هـ له على الكتاب حاشية جمعها من شرح عبد الغني الدهلوي المسمى(إنجاح الحاجة) وحاشية السيوطي المسماة (مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه) وأضاف إليها أشياء أخرى وقد طبعت .

14- الشيخ مُحَمَّد أنوار الكشميري المتوفى سنة: 1352هـ له حاشية على كتاب السنن، ذكره صاحب نزهة الخواطر.

15- الشيخ مُحَمَّد العلوي المتوفى سنة : 1366هـ له حاشية مطبوعة على هامش الكتاب سماها (مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه) .

16- الشيخ مُحَمَّد الحفيد بن عبد الصمد كنون الحسني الإدريسي المتوفى سنة : 1416هـ له شرح على سنن ابن ماجه سماه (إتحاف ذي التشوق والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه) طبع طبعة الأوقاف المغربية سنة 1421هـ في تسع مجلدات .

17- الشيخ صفاء الضوي أحمد العدوي ، له شرح على سنن ابن ماجه سماه (إهداء الديباجة على سنن ابن ماجه) مطبوع في خمس مجلدات .

18- الشيخ أبو إسحاق الحويني له شرح على سنن ابن ماجه ، سماه (مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه) ذكره في رسالته (النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة)[1] والكتاب لعله في عداد المخطوط .

19 - الشيخ مُحَمَّد ابن الشيخ علي بن آدم الاثيوبي له شرح على سنن ابن ماجه سماه (مشارق الأنوار الوهاجه ومطالع الأسرار البهاجه في شرح سنن ابن ماجه) وقد طبع منه إلى الآن شرح المقدمة وهي في أربع مجلدات ، طبعة : دار المغني 1427هـ

---

1 الحويني ، **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**، ط.1 ، ص:9 .

20- الشيخ العلامة عبد المحسن العباد فقد شرحه في مجالس إملاء في مسجد النبي ﷺ.

وشرحه غير واحد في مجالس ، وهناك شروح أخرى باللغة الفارسية والأردية ذكرها النعماني في كتابه .

ب) رجاله :

جرد الحافظ الذهبي المتوفى سنة : 748هـ أسماء من انفرد ابن ماجه بإخراج حديثهم عن رجال الصحيحين وجمعهم في كتاب رتبه على الطبقات وسماه (المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه) والكتاب طبع بدار الراية للنشر 1409هـ تحقيق وتعليق واستدراك : الدكتور باسم فيصل الجوابرة .

ت) تخريجه :

1- خرج زوائده على الكتب الخمسة الحافظ البوصيري المتوفى سنة : 840هـ وتكلم عليها صحة وضعفا ، وسماه (مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه) وقد طبع الكتاب طبعات يعوزها التحقيق وقد نبه الشيخ أبو غدة في تحقيقه لكتاب النعماني إلى ذلك في المقدمة .

2- خرج أحاديثه الشيخ الألباني المتوفى سنة: 1998م وبين الصحيح من الضعيف وقد طبعا معا

3- وقد طبع الكتاب عدة طبعات مخرجة الأحاديث كطبعة الرسالة ناشرون في مجلد وطبعة الرسالة العالمية بتحقيق وتعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله ومجموعته ، وهي في خمس مجلدات ، وطبعة دار الفكر في مجلد ، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار وهي في خمس مجلدات ، وطبعة دار الصديق في مجلد ، وطبعة بشار عواد معروف ، وطبعة الأعظمي وغيرهم من الطبعات

ث) مؤلفات أخرى:

من المؤلفات التي عنيت بابن ماجه :

1- كتاب (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) للشيخ مُحَمَّد عبد الرشيد النعماني ، وقد طبع قديما باسم (ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه)
2- كتاب (الإمام ابن ماجه صاحب السنن) للدكتور عبد العزيز عزت عبد الجليل
3- كتاب (منهج الإمام ابن ماجه) للدكتور فاضل بن خلف الحمادة الرقي
4- كتاب (الإمام ابن ماجه في سننه) إعداد حسين قاسم مُحَمَّد رسالة ماجستير
5- كتاب (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) للدكتور مسفر بن عزم الله الدميني .

الباب الثالث: مكانة الموطأ وسنن ابن ماجه بين الكتب الستة والموازنة بين الكتابين

الفصل الأول: مكانة الموطأ وسنن ابن ماجه بين الكتب الستة

المبحث الأول: **مكانة الموطأ بين الكتب الستة**

لقد اتفقت كلمة العلماء قديما وحديثا على مكانة هذا الكتاب ، بل طَبَّقَتْ شهرته جميع ديار الاسلام حتى إنه لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية ، وقد ذُكِر أنه أول كتاب دُوِّنَ على ترتيب أبواب الفقه ، وبه جزم الامام الرافعي في أماليه[1] ، وقال الخطيب البغدادي [2] – بعد ذكره للكتب المصنفة في الأحكام ، الجامعة للمسانيد ، وغير المسانيد مثل كتب ابن جريج ..وغيره – : " وأما موطأ مالك بن أنس فهو مقدم في هذا النوع ، ويجب أن يُبتدأ بذكره على كل كتاب لغيره " . وقال الزواوي المنجلاتي في مناقب سيدنا الامام مالك[3] : " فإن قيل : كيف قلتم إن مالكا فتح الباب للمؤلفين ، وقد ألف قبله جماعة ، كعبد الملك بن جريج ، وسعيد بن أبي عروبة ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، وأبي بكر بن مُحَمَّد ، وأبي حنيفة ، على الخلاف في المتقدم منهم إلى ذلك ؟ قلنا : أولئك لم تكن تآليفهم على مثل (الموطأ) في الجمع بين الحديث والأثر ، والفقه وصحيح النظر ، وترتيب الكتب ، ووضع التراجم ، وحسن السياق في التأليف ، وترتيب التصنيف ، هذا مما لم يسبق مالكا أحد إليه ، ولا وقع نظر غيره قبله عليه ، فلذلك ظهر تأليفه واشتهر ، وشاع ذكره ، وانتشر ، مع ما قرنه الله به من التوفيق ، وسعادة مؤلفه بحسن نيته على التحقيق " .

قلت : وقد اختلفت آراء العلماء في مكانة وترتيب هذا الكتاب بين كتب السنة عموما وبين الكتب الستة خصوصا، وإن كان ليس ضِمنَها في الاصطلاح كما هو معلوم. ومنشأ هذا الخلاف هو ما ورد عن الشافعي بأسانيد صحاح[4] وبألفاظ مختلفة[5] ، من قوله : " ما على

---

1 ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، ط.1 ، ج:1 ص:264.

2 الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، د.ط ، ج:2 ص:186.

3 الزواوي المنجلاتي ، **مناقب سيدنا الإمام مالك** ، ط.1 ، ص:12- 13 .

4 الجديع ، **تحرير علوم الحديث**، ط.4 ، ج:2 ص:835- 836.

5 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ، ط.3 ، ج:1 ص:76- 77 .

ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك " ، وقوله : " ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك " ، وقوله : "ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك " ، وقوله : " ما كتاب بعد كتاب الله تعالى أنفع من كتاب مالك " إلى غير ذلك مما يطول الكلام بذكره ، فَتُأُوِّلَ كلام الشافعي على أنه قال ذلك قبل وجود الصحيحين ، فكان الموطأ أجلَّ وأعظم نفعا ، بل وأصح تلك الكتب حديثا إلى زمن أصحاب الصحيح . فَعُلِمَ – يقول ولي الله الدهلوي في المسوّى[1] : " أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، والنسائي وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري ، وجامع الترمذي ، مستخرجات على الموطأ ، تحوم حومه وتروم رومه ، ومطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله ، ورفع ما أوقفه ، واستدراك ما فاته ، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده ، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روي خلافه . وبالجملة : فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك ، إلا بإكبابٍ على هذا الكتاب " .

ولعل هذا ما جعل الحافظ ابن حجر يقول في النكت[2] ، بعد ذكره لمقارنة عجيبة بين كتاب البخاري والموطأ ، إن : " الحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يَصدُق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال ، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه ، كمصنفات سعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ، والثوري ، وابن اسحاق ، ومعمر ، وابن جريج ، وابن المبارك ، وعبد الرزاق ، وغيرهم ، ولهذا قال الشافعي " ما بعد كتاب الله عز وجل أصح من كتاب مالك " فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف " .

والتحقيق في هذه المسألة – يقول الدكتور نور الدين عتر[3]– : " أن الاختلاف في هذا يسير يمكن أن يعتبر خلافا لفظيا ، وذلك بأن نقول : الموطأ أول كتب الصحيح وجودا ، بالنظر إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح ، نعني جمعه ممزوجا بغير المرفوع من أقوال الصحابة

---

1 الدهلوي ، **المسوى شرح الموطأ**، د.ط ، ج:1 ص:63 .

2 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ط.1 ، ص:118 .

3 عتر ، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط.33 ، ص:251.

والتابعين ، وذلك وصف الموطأ ، فإنه جمع في الباب بعض ما ورد فيه من الحديث المرفوع ومن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وكثيرا ما يعقِّب عليها ببيان العمل بها وما يتفرع عليها من مسائل الفقه . فلم يكن الموطأ مجردا للحديث المرفوع بل ممزوجا بغيره ."

وكلام الدكتور هذا قد ألمح إليه المعلِّقون والمنكِّتون على مقدمة ابن الصلاح وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر في نكته[1] .

ونظرا لما تقدم من الأقوال – يقول الحافظ في النكت[2] – : ف " بعض أهل العلم لا يَعُدُّ السادس إلا (الموطأ) ، كما صنعَ رَزِين السَّرقُسطِي (في كتابه : التجريد للصحاح والسنن) ، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول) ، وكذا غيره " .

وبالجملة فإن العلماء قد انقسمت آراؤهم في مرتبة هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام ، منهم من جعله في الطبقة الأولى مع صحيحي البخاري ومسلم وإلى هذا ذهب الشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه (حجة الله البالغة)[3] ، ومنهم من جعله مقدما على الصحيحين باعتبار السبق الزماني وكذا مكانة صاحبه التي طبقت الآفاق ، حتى إن البخاري لا يبغي بحديثه بدلا إن وجده وهو المقدم عنده في أحاديث الباب ، وفي هذا يقول : صديق حسن خان[4] :" وإن شئت الحق الصريح ف(الموطأ) مقدم على الكل " ، ومنهم من جعله دونهما وفي هذا يقول ابن حزم في كتابه (مراتب الديانة)[5] وقد لخص كلامه فيه الحافظ السيوطي في التدريب[6] تحت عنوان (الموطأ ورتبته بين كتب السنة) قال : " وأما ابن حزم فإنه قال : أولى الكتب الصحيحان ، ثم صحيح سعيد بن السكن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب النسائي ، ومصنف قاسم بن أصبغ ، ومصنف

---

1 النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، ص: 118-119.

2 المرجع السابق، ص:289- 290.

3 الدهلوي ، **حجة الله البالغة**، ط.2 ، ج:1 ص:249 .

4 صديق حسن خان ، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، ، ط.1 ، ص:399 .

5 هذا الكتاب بحثت عنه كثيرا فلم أظفر به ، بل تبين لي فيما بعد والله أعلم أنه من الكتب المفقودة وقد نقل عنه السيوطي وسماه ، والظاهر أنه كان عنده ، كما نقل عنه قبل الذهبي في التذكرة والسير والتاريخ .

6 السيوطي ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، ط.1 ، ج:1 ص:186- 187 .

الطحاوي ، ومسانيد أحمد ، والبزار وابني أبي شيبة : أبي بكر وعثمان ، وابن راهويه ، والطيالسي ، والحسن بن سفيان ، والمُسنِدي ، وابن سنجر ، ويعقوب بن شيبة ، وعلي ابن المديني ، وابن أبي غرزة ، وما جرى مجراها ، التي أُفرِدت لكلام رسول الله صِرفا . ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره ، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل ، مثل مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف بقي بن مخلد ، وكتاب مُحَمَّد بن ناصر المروزي ، وكتاب ابن المنذر ، ثم مصنف حماد بن سلمة ، ومصنف سعيد بن منصور ، ومصنف وكيع ومصنف الفريابي ، وموطأ مالك ، ومالك ابن أبي ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومسائل ابن حنبل ، وفقه أبي عبيد ، وفقه أبي ثور ، وما كان من هذا النمط مشهورا كحديث شعبة ، وسفيان ، والليث ، والأوزاعي ، والحميدي ، وابن مهدي ، ومسدد ، وما جرى مجراها . فهذه طبقة موطأ مالك ، بعضها أجمع للصحيح منه ، وبعضها مثله ، وبعضها دونه ."

ونقل الذهبي في التذكرة[1] وكذا في السير[2] والتاريخ[3] له كلام ابن حزم السابق الذكر ، – الكلام الذي كان جوابا على من يقول بأن : (أجل المصنفات الموطأ) – ثم أردفه بقوله : " قلت : ما أنصف ابن حزم ، بل رتبة (الموطأ) أن يذكر تلو (الصحيحين) مع (سنن) أبي داود والنسائي ، لكنه تأدَّب ، وقدم المسندات النبوية الصرف ، وإن للموطأ لوقعا في النفوس ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء ."

قلت : وهذا القسم الثالث هو رأي جمهور المحدثين وذلك للكلام المعروف في المرسل وغيره مما هو مذكور في بابه ، وقد ذكر ابن حزم في مراتب الديانة كما في التدريب[4] قوله : " وأحصيت ما في موطأ مالك ، وما في حديث سفيان بن عيينة ، فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيفا مسندا ، وثلاثمائة مرسلا ونيفا ، وفيه نيف وسبعون حديثا ، قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء "

---

1 تذكرة الحفاظ، ج:3ص: 1153.

2 السير ، ج:18ص: 202-203 .

3 تاريخ الاسلام ، ج: 30 ص: 416-417 .

4 التدريب ، ج:1 ص: 187

ونقل الشيخ الألباني في رده على البوطي[1] هذا الكلام ثم قال : " قلت : وهذا هو الصواب الذي يشهد به كل عارف بهذا العلم ، درس أحاديث (الموطأ) دراسة علمية عن كثب ، وكل ما قد يقال على خلافه فهو مردود بشهادة الواقع والنقد العلمي الصحيح "

1 الألباني ، **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه " فقه السيرة"** ، ط.1 ، **ص:** 14 ، و **الروض الداني في الفوائد الحديثية** ، ط.1 ، ص:137 .

المبحث الثاني: **مكانة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة**

لقد اشتهر عند الجم الغفير من أهل الحديث أن أمهات الحديث المعروفة ستة ، ويعتبر سنن ابن ماجه من هذه الأمهات ، قال في الحطة[1] : " قال الشيخ عبد الحق الدهلوي : كتابه – أي ابن ماجه – واحد من الكتب الاسلامية التي يقال لها الأصول الستة والكتب الستة والصحاح الستة . قلت: والأمهات الستة. وإذا قال المحدثون: رواه الجماعة. يريدون به رواية هذه الرجال الستة، في تلك الكتب الستة، وإذا قالوا رواه الأربعة ، فمرادهم هذه الأربعة غير البخاري ومسلم ."

قال الحافظ العراقي في طرح التثريب [2] " أحد الأئمة الأعلام الستة " وقال ابن خلكان[3] " وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة " كما اشتهر أيضا أن هذا الكتاب هو آخر هذه الكتب الستة ، قال القاسم ابن يوسف التجيبي [4] " وهذا الكتاب هو سادس الكتب المعتمدة في السنة ، وقد شارك مصنفه الأئمة الخمسة المذكورين في أكثر مشايخهم "

وأشار أبو القاسم الرافعي في أخبار قزوين [5] إلى هذا بقوله " ويُقرَن سننه بالصحيحين ، وسنن أبي داود ، والنسائي ، وجامع الترمذي "

وقال ابن كثير[6] :" أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجه القزويني ، صاحب السنن التي كَمَّلَ بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين ، التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها " وقال في البداية[7] : " صاحب كتاب السنن المشهورة وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الاصول

---

1 صديق حسن خان ، **الحطة في ذكر الصحاح الستة** ، ط.1 ، ص:397 .

2 العراقي، **طرح التثريب في شرح التقريب**، ط.2 ، ج:1 ص:104 .

3 ابن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط.1 ، ج:4 ص:105 .

4 التجيبي ، القاسم بن يوسف، **برنامج التجيبي** ، د.ط ، ص: 118 .

5 الرافعي ، **التدوين في أخبار قزوين**، د.ط ، ج:2 ص:49 .

6 ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ط.1 ، ص:362 .

7 ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط.1 ، ج:11 ص:70- 71.

والفروع ، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتابا ، وألف وخمسمائة باب ، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة . وقد حكي عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثا .ربما يقال إنها موضوعة أو منكرة جدا " ، وذكر حاجي خليفة[1] أن سننه في الحديث من الكتب الستة .

وبالجملة فلا خلاف بين أهل العلم أن سنن ابن ماجه هي التي كَمُلت بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين ، وبالتالي فهي آخر هذه الكتب ، وأن أول من ألحقها هو الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي [2] بعد معرفة ودراسة – كما أخبر بذاك بقوله " ولعمري إن كتاب أبي عبد الله بن ماجه من نظر فيه علم مزية الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب وقلة الأحاديث وترك التكرار ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين إلا قدر ما أشار إليه أبو زرعة ، وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء ، فإن له بالري وما والاها من ديار الجبل وقوهستان وما زندران وطبرستان شأن عظيم ، عليه اعتمادهم ، وله عندهم طرق كثيرة ، وقد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته " [3] – ثم بعد ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في الكمال في أسماء الرجال ، والمقصود رجال الكتب الستة الذي هذبه الحافظ جمال الدين المزي بعد ذلك ، ثم تبعهم على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس ، واستمر العمل على ذلك إلى يومنا هذا .

---

1 حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، د.ط ، ج:6 ص:16.

2 في أطراف الكتب الستة له، وكذا شروط الأئمة الستة

3 ابن نقطة ، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، ط.1 ، ص:120 .

فائدة :

قال الحافظ مُحَمَّد بن طاهر المقدسي [1] :" رأيت على ظهر جسر قديم بالري حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازي : طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرا يسيرا ، فما فيه شيء ، وذكر قريب بضعة عشر أو كلاما هذا معناه "

ثم علق على كلام أبي زرعة بقوله : " وحسبك من كتاب يعرض على ابي زرعة ويذكر هذا الكلام بعد إمعان البصر والنقد " .

وذكر الحموي في معجم البلدان[2] عن ابن ماجه قوله : " عرضت هذه النسخة ، يعني كتابه في السنن ، على أبي زرعة فنظر فيه وقال : أظن هذه إن وقعت في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها ، أو قال أكثرها ، ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف ، أو قال عشرين أو نحو هذا من الكلام " وذكر الذهبي نحو هذا في السير[3] والتذكرة[4] والتاريخ[5] ثم علق عليه كما في السير[6] : " قلت : قد كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا ، واسع العلم ، وإنما غض من رتبة (سننه) ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات وقول أبي زرعة – إن صح – فإنما عنى بثلاثين حديثا ، الأحاديث المطرحة الساقطة ، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة ، فكثيرة ، لعلها نحو الألف " وقال في التذكرة :" قلت سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة "

وذكر ابن الملقن[7] كلام أبي زرعة هذا ، ثم قال : " وهذا الكلام من أبي زرعة – رحمه الله – لولا أنه مروي عنه من أوجه ، لجزمت بعدم صحته عنه ، فإنه غير لائق بجلالته "

---

1 المرجع السابق، ص: 120.

2 الحموي، **معجم البلدان**، ط.2 ، ج:4 ص:391.

3ج:13 ، ص: 278 .

4ج: 2 ، ص: 636 .

5ج:11 ، ص: 625 .

6ج: 13 ، ص:278-279 .

7 ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، ط.1 ، ج:1 ص:426.

قلت : ساق كلام ابن ماجه عن أبي زرعة ابن ناصر الدين الدمشقي بصيغة التمريض مما يومئ إلى تضعيفه بل جزم الحافظ ابن حجر بذلك في النكت[1] بقوله : " وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف . فهي حكاية لا تصح لانقطاع إسنادها، وإن كانت محفوظة، فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءا منه فيه هذا القدر. وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة ، وذلك محكي في كتاب العلل لابن ابي حاتم "

ونقل ابن الملقن في البدر المنير عن الشيخ تقي الدين في شرح الإلمام قوله : " هذا الكلام من أبي زرعة لابد من تأويله ، وإخراجه عن ظاهره ، وحمله على وجه يصح " وقال في موطن آخر من البدر[2] ، قال الشيخ تقي الدين : " لابد من تأويله جزما ، ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه ، أو غيره مما يصح " .

وبالجملة يقول الحافظ في التهذيب[3] : "كتابه في (السنن) جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن السري كان يقول : مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبا ، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي ، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة ، والله تعالى المستعان . ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول : كل من انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة ، انتهى ما وجدته بخطه ، وهو القائل يعني(!) وكلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة "

---

1 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ، ط.1 ، ص:289 .

2 المرجع السابق، ج:1 ص:428.

3 ابن حجر العسقلاني ، **تهذيب التهذيب** ، ط.1 ، ج:3 ص:737 – 738 .

قلت: قد بيض الحافظ في التهذيب لتقديم الأمثلة من الأحاديث الصحاح و الحسان مما انفرد به ابن ماجه ، لكنه لم يخرجها ، وقد اعترض على كلامه شيخنا الشيخ مُحَمَّد بن الشيخ علي بن آدم الإثيوبي في شرحه على ابن ماجه[1] بقوله ، قال الجامع عفا الله تعالى عنه " هذا الكلام ليس بصحيح على إطلاقه ، فإن فيه أحاديث انفرد بها ، وهي إما صحيحة وإما حسان ، وكذا حمل الحافظ هذا الكلام في (التهذيب) على الرجال غير صحيح ، لأنه انفرد برجال ثقات وسوف تراهم حين أنبه عليهم في هذا الشرح – إن شاء الله – " .

1 الإثيوبي ، **مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجه في شرح سنن الإمام ابن ماجه**، ط.1 ، ج:1 ص:8.

الفصل الثاني: الموازنة بين الموطأ وسنن ابن ماجه

المبحث الأول: ترجيح سنن ابن ماجه على الموطأ

المطلب الأول: العلماء القائلون بذلك

سبقت الاشارة إلى أن ابن عساكر حكى أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول الستة هو أبو الفضل بن طاهر ، وهو كما قال كما أفاد الحافظ في النكت[1] بقوله : " فإنه عمل أطرافه معها ، وصنف جزءا آخر في شروط الأئمة الستة فعده معهم ، ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب (الكمال في أسماء الرجال) الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المزي فذكره فيهم"

قلت: وتبع هؤلاء كل من جاء بعدهم من الحفاظ إلى يومنا هذا، فاستقر أن هؤلاء هم الذين رجحوا سنن ابن ماجه على الموطأ من خلال صنيعهم .

المطلب الثاني: الأسباب

من الأسباب الوجيهة التي جعلت هؤلاء العلماء يرجحون سنن ابن ماجه على الموطأ ما أفاده الحافظ في النكت[2] بقوله : " وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد (الموطأ) إلى عد ابن ماجه ، لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه ، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة ، والله أعلم " .

وذكر نحو هذا الكلام السخاوي في فتح المغيث[3] ثم قال : " وقد أبرزت من كتاب ابن ماجه جواهر أوضحتها في جزء أفردته لختمه – رحمهم الله وإيانا – "

---

1 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ، ط.1 ، ص:290 .

2 المرجع السابق، ص: 291.

3 السخاوي ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ، ط.1 ، ج:1 ص:156.

قلت : وهذه الأحاديث الزوائد على الكتب الخمسة فقد أوردها ابن ماجه بأسانيده و إن وُجِدَت فيها مما يساعد على التقوية وتكثير الأحاديث المرفوعة ،كما أشار الحافظ وستتضح هذه النتيجة عند التطبيق والمقارنة العملية إن شاء الله .

فائدة :

قال الحافظ في النكت[1] : " وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول : ينبغي أن يُعدَّ كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه ، فإنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة ، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه . "

وقال ابن رجب الحنبلي في شرح العلل[2] بعد ذكره لقوم من المتروكين والمجهولين الذين رووا عن الزهري وهم الطبقة الخامسة : " فلم يخرج لهم الترمذي ولا أبوداود ولا النسائي ، ويخرج ابن ماجه لبعضهم ، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب ، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين "

---

1 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ط.1 ، ص:289 .

2 ابن رجب الحنبلي ، **شرح علل الترمذي** ، ط.1 ، ج :2 ص: 615.

المبحث الثاني: **ترجيح الموطأ على سنن ابن ماجه**

المطلب الأول: **العلماء القائلون بذلك**

من خلال ما ذكر علم أن من أهل العلم من لا يعد السادس إلا الموطأ كما صنع رَزِين السرقسطي وتبعه في ذلك المجد ابن الأثير في (جامع الأصول) ، وكذا غيره . أفاد ذلك الحافظ في النكت[1] وكذا السخاوي[2] في فتح المغيث .

المطلب الثاني: **الأسباب**

والموطأ – يقول الحافظ[3] – " في الجملة أنظفُ أحاديثَ وأتقنُ رجالا " ، وقد سبق وأن ذكرت أن الموطأ له وقع في النفوس وهذا ولله الحمد واضح إذ صاحبه غني عن التعريف ويكفيه قول الحافظ في التقريب : " رأس المتقنين ، وكبير المتثبتين "

1 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ط.1 ، ص:289 -290 .

2 السخاوي ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ، ط.1 ، ج:1 ص:156.

3 المرجع السابق ، ص: 120 .

المبحث الثالث: **الترجيح**

من خلال المقارنة بين الكتابين من حيث الزوائد فقد رجح سنن ابن ماجه على الموطأ ، ومن حيث الصحة فيرجح الموطأ ، ولما كان الموطأ قليل الأحاديث المرفوعة كثير المراسيل تم ترجيح سنن ابن ماجه عليه من هذا الجانب نظرا لاعتبار هذه الزوائد ، كما سيأتي في الدراسة التطبيقية إن شاء الله .

الباب الرابع: الوصل والارسال والوقف والرفع عند الإمامين مالك وابن ماجه (دراسة تطبيقية)

الفصل الأول: الوصل والإرسال عند الإمام مالك والإمام ابن ماجه

المبحث الأول: **تعريف الوصل والإرسال لغة واصطلاحا**

المطلب الأول: **تعريف الوصل لغة واصطلاحا**

الفرع الأول: **تعريف الوصل لغة**

قال في اللسان[1] : " والوصل ضد الهجران ، والوصل خلاف الفصل .... واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع، ووصَّله إليه وأوصله: أنهاه إليه وأبلغه إياه ".

قال في التاج[2] : " واتصل الشيء بالشيء : لم ينقطع "

قلت : والاتصال ضد الانقطاع ، واسم المفعول منه الموصول ويقال المتصل وكذا المؤتصل بالفك والهمز ، وقد استعمله الشافعي في الرسالة[3] ، وقيل في الأم[4]

الفرع الثاني: **تعريف الوصل اصطلاحا**

الوصل كما سبق من حيث اللغة فهو خلاف الفصل، والاتصال ضد الانقطاع، وأما اصطلاحا ، فالمتصل يقول الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح[5] : " ويقال فيه أيضا الموصول ،

---

1 ابن منظور، **لسان اللسان تهذيب لسان العرب**، ط.1، مادة: وصل .

2 الزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ط.1 ، ج:31 ص:40

3 الشافعي، **الرسالة**، د.ط ، ص:464 ، ونبه الشيخ أحمد شاكر أنها لغة الحجاز .

4 ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي**، ط.1 ، ص: 313 ، و السخاوي ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط.1 ، ج:1 ص:185 .

5 ابن الصلاح ، **علوم الحديث لابن الصلاح** ، ط.3 ، ص: 44 .

ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف : وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه "

قال السخاوي في شرح الألفية[1] : " هذا عند الإطلاق ، كما يشير إليه قول ابن الصلاح : ومطلقه أي : المتصل يقع على المرفوع والموقوف ، أما مع التقييد فهو جائز ، بل واقع أيضا في كلامهم ، يقولون : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب ، أو إلى الزهري ، أو إلى مالك ، ونحو ذلك " وقال في شرح التقريب[2] : " أي طريقه بسماع كل واحد من رواته له ممن فوقه إلى منتهاه ، وكذا لو كان بالإجازة على المعتمد "

قال في النكت الوفية[3] : " جعلوا (المتصل) و(الموصول) بمعنى واحد ، وهو أن يسلم السند من ابتدائه إلى انتهائه من السقط حقيقة وحكما ، حتى يخرج عن ذلك معنعنات المدلسين فإنها محكوم عليها بالانقطاع ، إلا إن فتش ، فبان الاتصال . فالمتصل والموصول من صفات الاسناد "

المطلب الثاني: **تعريف الإرسال لغة و اصطلاحا**

الفرع الأول : **تعريف الارسال لغة**

قال في اللسان[4] : " وأرسل الشيء : أطلقه وأهمله . كان لي طائر فأرسلته أي خليته وأطلقته " قال في المعجم الوسيط[5] " أرسل الشيء: أطلقه وأهمله. يقال : أرسلت الطائر من يدي . ويقال: أرسل الكلام: أطلقه من غير تقييد، و- الرسول: بعثه برسالة. و- عليه : سلطه . وفي التنزيل العزيز ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾

---

1 السخاوي ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط.1 ، ج:1 ص:186 .

2 السخاوي ، **شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ للإمام النووي ، ص**:86 .

3 البقاعي ، **النكت الوفية بما في شرح الألفية** ، ط.2 ، ج:1 ص: 324 .

4 المرجع السابق، مادة: أرسل.

5 المعجم الوسيط، ص:344

ويقال : أرسل الكلاب على الصيد ." وقال في التاج[1] " والارسال : التَّسْليط ، وبه فُسِّر قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ **مريم: ٣٨** أي سلطوا عليهم ، وقيضوا لهم بكفرهم كما قال تعالى : ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ **الزخرف:٦٣** ، وقيل : معناه أنا خلينا الشياطين وإياهم فلم نعصمهم من القبول منهم ، وكلا القولين ذكرهما الزجاج ، قال : والمختار الأول ، وقيل الارسال هنا : الإطلاق والتخلية ، وبه فسر أبو العباس الآية . والارسال أيضا : الاهمال ، وهو قريب من الإطلاق والتخلية . والارسال أيضا : التوجيه ، وبه فُسِّر إرسال الله عز وجل أنبياءه عليهم السلام ، كأنه وجه إليهم أن أنذروا عبادي ، قاله أبو العباس ."

قال العلائي[2] : " فكأن المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده براو معروف "

وقال في المصباح[3] " وحديث (مرسل) لم يتصل إسناده بصاحبه ".

الفرع الثاني: **تعريف الإرسال اصطلاحا**

قال الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث[4] : " وهذا نوع من علم الحديث صعب قلَّ ما يهتدي إليه إلا المتبحر في هذا العلم ، فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " وقال في المدخل في أصول الحديث[5] : " وأما القسم المختلف في صحتها ، فالقسم الأول منها المراسيل وهو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

---

1 الزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ط.1 ، ج:29 ص:40 .

2 العلائي ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط.1 ، ص: 14 .

3 الفيومي، **المصباح المنير**، ط.1 ، ص:119.

4 الحاكم النيسابوري ، **معرفة علوم الحديث** ، ط.2 ، ص: 25 .

5 الحاكم النيسابوري ، **المدخل في أصول الحديث** ، ص:155 .

قال عثمان بن سعيد الداني[1] : " والمرسل من الحديث ما يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي ، فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ ، أو عن رسول الله ﷺ . وكذلك سبيل ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم من العلماء عند عامة الكوفيين، وخولفوا في ذلك "

قال أبو عمر بن عبد البر[2] : " فأما المرسل : فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ " ثم ذكر أمثلة ثم قال : " فهذا هو المرسل عند أهل العلم "

وقال الخطيب البغدادي[3] : " وأما (المرسل) فهو : ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه ، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ . وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه (المعضل) وهو أخفض مرتبة من المرسل " .

قلت: وبعبارة مختصرة: فالمرسل هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ صغيرا كان أو كبيرا، ومن تم فإن قول البيقوني رحمه الله : ومرسل منه الصحابي سقط // .....تسامح غير مرضي لأنه إن عُلم أن الساقط صحابي فلا ضير، لما عُرف من أن الصحابة كلهم عدول وجهالتهم لا تضر، لتزكية الله لهم وكذا رسوله ﷺ وإجماع الأمة على ذلك.

قال عبد الله بن يوسف الجديع[4] : " ويجب التنبه هنا لثلاث صور يقع فيها الالتباس :

الصورة الأولى: تدخل في (المرسل)، وظاهرها الاتصال، وهي رواية من رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا. فهذا له شرف الصحبة لا حكمها في الرواية، فحديثه من قبيل المرسل، و لا يعد متصلا، لكنه بمنزلة روايات كبار التابعين. مثل : جعدة بن هبيرة المخزومي ، أمه أم هانئ بنت أبي طالب ، ولد في حياة النبي ﷺ ، وله رؤية ، ثبت له بها شرف الصحبة ، ولذا حكم بصحبته بعض أهل العلم ، وراعى آخرون عدم سماعه من النبي ﷺ فحكموا

---

1 الداني، **كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع**، ص: 61.

2 ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:19-20 .

3 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:1 ، ص: 96 .

4 الجديع ، **تحرير علوم الحديث** ، ط.4 ، ج:2 ، ص: 923-925 .

بتابعيته ، وهذا ينبئك عن سبب اختلافهم . فالتحقيق أنه صحابي، لكن لحديثه حكم روايات التابعين، لأنه لم يسمع من النبي ﷺ شيئا.

قال يحي بن معين: (لم يسمع من النبي ﷺ) ، وقال أبو عبيد الآجري لأبي داود : جعدة بن هبيرة رأى النبي ﷺ ، قال : (لم يسمع من النبي ﷺ) .

والصورة الثانية: ظاهرها الارسال ، وهي معضلة ، وهي رواية من له رؤية لبعض الصحابة ولم يسمع من أحد منهم ، فهذا يثبت له شرف التابعية لا أحكامها . وعليه، فروايته عن النبي ﷺ معضلة، وروايته عن الصحابة منقطعة. وذلك كروايات إبراهيم النخعي أو الأعمش عن النبي ﷺ .

قال أبو حاتم الرازي[1] : " لم يلق إبراهيم النخعي أحدا من أصحاب النبي ﷺ ، إلا عائشة ولم يسمع منها شيئا ، فإنه دخل عليها وهو صغير ، وأدرك أنسا ولم يسمع منه "

وقال أبو عبيد الآجري : سمعت أبا داود (السجستاني) يقول : " لم يسمع الأعمش من واحد من أصحاب رسول الله ﷺ " ، قلت : أنس ؟ قال : " ولا كلمة ، إنما رأى أنسا ، ولم ير ابن أبي أوفى ، ولا سمع منه " .

والصورة الثالثة: من يروي من كتاب النبي ﷺ، على ما بلغه عنه في حياته، ولم تثبت له صحبة. فهذا وإن أدرك زمان النبي ﷺ فهو تابعي، وحديثه مرسل، لتعين بلوغ الحديث له بالواسطة، وهي مجهولة. وليس لدينا مثال في الواقع يصلح للاستدلال به، لهذا يسلم من علة وإنما ذكرته لجوازه على من يقبل بعض ما روي بهذا الطريق " .

---

1 ابن أبي حاتم، **كتاب المراسيل، ص:** 9.

المبحث الثاني: **الوصل والإرسال عند الإمام مالك**

المطلب الأول: **الوصل عند الإمام مالك**

اختلف العلماء في عدد أحاديث الموطأ عموما مما أثر على الموصول منها ، فروى أبوبكر الأبهري أن جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا (ح1720) ، منها ستمائة حديث مسند (600) ، ومائتان واثنان وعشرون مرسلا (222) ، وستمائة وثلاثة عشر موقوفا (613)، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون[1] (285) ، وقال ابن حزم[2] :" وأحصيت ما في الموطأ من المسند فوجدت خمسمائة ونيفا وثلاثمائة ونيفا مرسلا " قال الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور[3] معلقا " أقول : إن مالكا لم يكرر ذكر الأحاديث المشتملة على أحكام عديدة تندرج تحت أبواب كثيرة ، ولو كرر كما فعل البخاري لكان حجم الموطأ ضعف ما هو عليه "

قال صالح أحمد الشامي[4] : " أما أحاديث الموطأ فإنه وفقا للإحصائية التي أمكن الحصول عليها من خلال هذا العمل فقد بلغت (1740) حديثا ، وهي إحصائية قريبة جدا من إحصائية الأبهري السابق ذكرها . أما تفصيل هذا العدد فهو كالتالي:

(614) حديثا خرجت في الصحيحين أو أحدهما ، بغض النظر عن كونها في الموطأ مسندة أو مراسيل أو بلاغات . (136) حديثا خرجت في السنن الخمسة. (24) حديثا خرجت في المسند . (966) حديثا انفرد بها الامام مالك عن الكتب الثمانية وأكثرها من الآثار ."

قلت : ذكر الذهبي[5] من أخذ عنه مالك في موطئه ثم قال : " فعنهم كلهم ست مئة وستة وثلاثون حديثا ، وستة أحاديث عمن لم يسم ، واختلف في ذلك في أحد وسبعين حديثا "

---

1 السيوطي، **تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك** ، ط.1 ، ص:97 ، وأبو زهو ، **الحديث والمحدثون**، د.ط ، ص: 248- 249 ، و ابن عاشور ، **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**، د.ط ، ص:37 .

2 السيوطي ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، ، ط.1 ، ج:1 ص:187 .

3 ابن عاشور ، **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**، د.ط ، ص:37

4 صالح أحمد الشامي ، **زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة للإمامين : مالك وأحمد** ط.1 ، ج:1 ، ص: 27

5 السير ، ج:8 ص:51

وأما بالنسبة للأحاديث في رواية يحي الليثي فقد بلغت (853) حديثا كما ذكر الحافظ ابن عبد البر في خاتمة التجريد ، وبلغ عدد الاحاديث في نسخة دار الفكر بتحقيق وتخريج : مُحَمَّد صدقي العطار (1891) وقد اعتمدت ترقيم المعجم المفهرس ، ومفتاح كنوز السنة وهذه الطبعة فيها (809) حديثا مرفوعا ، و(680) حديثا موقوفا ، و(402) حديثا مقطوعا ، بينما بلغت الأحاديث في طبعة الدكتور مُحَمَّد مصطفى الاعظمي (844) حديثا وفي طبعة الدكتور بشار عواد (2861) وهذا بما في ذلك أقوال مالك ، وفي طبعة دار المعرفة تحقيق وتخريج الدكتور الشيخ خليل مأمون شيحا (1942) ، وبلغت في طبعة المجلس العلمي الأعلى المغربي إلى (2815) . وذكر الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور[1] أن : " عدد أحاديث الموطأ (1041) ، منها (519) بالأسانيد المشهورة ، ومنها (240) مما قال (بلغني) ، ومنها (41) سماعا منه لم يوجد سنده في الكتب ، ومنها (292) مضطربة الإسناد بين الرواة فبعضهم ...وبعضهم قطعة وأوقفه " . والخلاصة أن الأحاديث الموصولة ما يقرب الألف ونيف كما ذكر القاضي عياض [2] عن سليمان بن بلال قال : " لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر ، فمات وهي ألف حديث ونيف يلخصها عاما عاما بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين " .

المطلب الثاني: **الإرسال عند الإمام مالك**

سبق وأن ذكرت في المطلب السابق كلام أبي بكر الأبهري في جملة ما في الموطأ ، وفيه : مائتان واثنان وعشرون مرسلا (222) ، وكذا كلام ابن حزم وفيه : " وأحصيت ما في الموطأ من المسند فوجدت خمسمائة ونيفا وثلاثمائة ونيفا مرسلا " وذكر الذهبي في السير[3] قوله : " وفي (الموطأ) عدة مراسيل أيضا عن الزهري ، ويحي الأنصاري وهشام بن عروة " وذكر في

---

1 ابن عاشور ، **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ** ، د.ط ، ص:42-43 .

2 القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، ط.2 ، ج:1 ص:102 .

3 السير ، ج:8 ص:58

الموقظة[1]:" أن بلاغات مالك لعلها أقوى من مراسيل مثل حميد وقتادة وذلك لأن مالك متثبت" .

مسائل :

الأولى : هناك تداخل بين المرسل والمنقطع عند بعض المتقدمين من السلف بحيث يطلقون المرسل على كل منقطع مما يوجب من طالب العلم أن ينتبه إلى مثل هذه المسائل حتى لا يقع في الخلط ومن أمثلة ذلك حديث أسماء في الوجه والكفين فقد أخرجه أبوداود[2] من طريق سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن خالد بن دريك ، عن عائشة ﵂ ، أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال : " يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض ، لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا " ، وأشار إلى وجهه وكفيه .

قال أبوداود : هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يدرك عائشة ﵂ . وكذا ذكر أبو حاتم الرازي أنه مرسل كما في علل ابنه[3] ، وهذا في الاصطلاح يسمى أيضا منقطعا ، وإلى هذا يومئ الخطيب في الكفاية[4] بقوله : " والمنقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر ، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله ، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك ، وما أشبه ذلك " .

الثانية : أن هناك تفاوت في المراسيل من حيث القبول والرد وذلك بناء على مكانة المرِسل وطبقته ، فمثلا مراسيل سعيد بن المسيب والحسن البصري وعروة بن الزبير وغيرهم ، فهي تتفاوت من حيث القوة مقارنة بمراسيل أبي إسحاق السبيعي والأعمش والتيمي وابن عيينة

---

1 الذهبي، **الموقظة في مصطلح الحديث**، ط.2 ، ص:41.

2 أخرجه أبوداود في **السنن** ، كتاب اللباس ، باب فيما تبدي المرأة من زينتها ، رقم (4104)

3 ابن أبي حاتم ، **كتاب العلل** ، ط.1 ، ج:4 ص:335 ، مسألة : 1463 .

4 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:1 ، ص: 97 .

وكذا مالك ابن أنس قال أحمد بن حنبل كما في المعرفة[1] والكفاية[2] : " مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات ، ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها ، وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح فإنهما يأخذان عن كل أحد " وقال يحيى ابن سعيد[3] : " مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير ، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ..ومرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير ، ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ، ثم قال : إي والله ، وسفيان بن سعيد ، قلت ليحيى : فمرسلات مالك بن أنس ؟ قال : هي أحب إلي ثم قال : ليس في القوم أصح حديثا من مالك "

قال الخطيب معلقا على كلام يحيى[4] :" والذي نختاره من هذه الجملة ، سقوط فرض العمل بالمراسيل ، وأن المرسل غير مقبول ، والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه ، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه ، وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته ، فوجب لذلك كونه غير مقبول ، وأيضا فإن العدل لو سئل عمن أرسل عنه فلم يعدله لم يجب العمل بخبره إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره فكذلك حاله إذا ابتدأ الامساك عن ذكره وتعديله لأنه مع الامساك عن ذكره غير معدل له فوجب ألا يقبل الخبر عنه . فإن قيل ليس الأمر على هذا، لأن إرسال الثقة تعديل منه لمن أرسل عنه، وبمثابة نطقه بتزكيته. قلنا : هذا باطل من وجوه ." ثم ذكر هذه الوجوه وقد أعرضت عن ذكرها حتى لا يطول المقام.

---

1 الفسوي ، **كتاب المعرفة والتاريخ** ، ط.2 ، ج:3 ص:239-240 .

2 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:2 ، ص: 472 ، 439-440 .

3 الترمذي ، **العلل آخر الجامع** ، ط.1 ، ص: 1160 ، ابن أبي حاتم ، **كتاب الجرح والتعديل** ، ط.1، ج:1، ص: 243-244، الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:2 ، ص: 440 – 441 .

4 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:2 ، ص: 441 – 442

وذُكِر أيضا عن عروة بن الزبير[1] أنه قال : " إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به ، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به ، وأسمعه من الرجل أثق به حدثه عمن لا أثق به " زاد الشافعي[2] : " وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا من عرف ، وما لقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب ، والله أعلم "

قال أبو عمر[3] : " هذا فعل أهل الورع والدين ، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا ؟ أليس قد كفاك المؤنة ؟ ولو كان الناس على هذا المذهب كلهم، لم يحتج إلى شيء مما نحن فيه. وفي خبر عروة هذا دليل على أن ذلك الزمان كان يحدث فيه الثقة وغير الثقة، فمن بحث وانتقد كان إماما، ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامة مرسله وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم "

الثالثة: أن العلماء قد اختلفوا في الاحتجاج بالمرسل وعدمه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الذين قالوا بصحة الاحتجاج به شريطة أن يكون الُمرسِلُ ثقة عدلا ، وهذا القول منقول عن جماعة كإبراهيم النخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ومالك وقول عن أحمد قال أبوداود[4] : " وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره . فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة " . وقال الحاكم[5] بعد ذكره لتعريف المرسل وعلى من يتنزل :" فهذه

---

1 الشافعي، **كتاب الأم** ، ط.1 ، **ج:** 12 ، **ص:** 368-369 ، الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:1 ، ص: 131 ، ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:38 .

2 الشافعي، **كتاب الأم** ، ط.1 ، **ج:** 12 ، **ص:** 369 ، ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:39 .

3 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:39 .

4 أبوداود ، **رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه ، ص:** 32-33 .

5 الحاكم النيسابوري ، **المدخل في أصول الحديث** ، ص:155 .

الأحاديث صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة كإبراهيم بن يزيد النخعي وحماد بن سليمان وأبي حنيفة النعمان بن ثابت ، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ومُحَمَّد بن الحسن ومن بعدهم من أئمتهم يحتج بها عند جماعتهم " . قال ابن عبد البر[1] وهو يتكلم عن طائفة من هذا المذهب ممن يقولون بأنه أولى من المسند : " وممن كان يذهب إلى هذا القول من أصحابنا : أبو الفرج عمرو بن مُحَمَّد المالكي وأبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن صالح الأبهري ، وهو قول أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري ، وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين ، كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى من قبول المرسل " ونقل العلائي[2] مذاهب العلماء في ذلك فقال : " فأما القابلون له المحتجون به ، فهم مالك وأبو حنيفة وجمهور أصحابهما وأكثر المعتزلة ، وهو أحد الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله ، وهؤلاء لهم في قبوله أقوال "

قلت : وخلاصة القول يقول الحافظ ابن عبد البر[3] : " وأما الإرسال ، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك ، لم يحتج بما أرسله ، تابعيا كان أو من دونه ، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول " .

المذهب الثاني: الذين قالوا إنه ليس بحجة، بل هو من قبيل الحديث الضعيف ، قال الحاكم في المدخل[4] : " والمراسيل واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز غير محتج بها وهو قول سعيد بن المسيب ، ومُحَمَّد بن مسلم الزهري ، ومالك بن أنس الأصبحي ، وعبد الرحمان الأوزاعي ، ومُحَمَّد بن إدريس الشافعي ، وأحمد بن حنبل ومن بعدهم من فقهاء المدينة ، وحجتهم فيه كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وهو قوله سبحانه وتعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين) الآية ، فقرن الله تعالى الرواية بالسماع من نبيه ﷺ في خطب ذوات عدد نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من يسمعها " . قال

---

1 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:4 .

2 العلائي ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط.1 ، ص: 27 .

3 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:30 .

4 الحاكم النيسابوري ، **المدخل في أصول الحديث** ، ص:155 .

الشافعي[1] : " ونحن لا نقبل الحديث المنقطع " وقال أيضا : " والحديث المنقطع لا يكون حجة " ، وقال مسلم[2] في مقدمة صحيحه : " والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة " ، وقال الترمذي[3] : " والحديث إذا كان مرسلا فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث ، قد ضعفه غير واحد منهم " وقال في موطن آخر من العلل : " ومن ضعف المرسل فإنه يضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات ، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة " ، قال ابن أبي حاتم[4] : " سمعت أبي ، وأبا زرعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل ، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة . وكذا أقول أنا " ، قال ابن حبان[5] : " والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة ، لأن الله جل وعلا لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يعرف ، والمرسل والمنقطع ليس يخلو ممن لا يعرف ، وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول حتى يرويه عدل عن عدل إلى رسول الله ﷺ موصولا " ، وقال ابن حزم[6] " المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعدا وهو المنقطع أيضا ، وهو غير مقبول . ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول " ، وقال ابن عبد البر[7] : " وقال سائر أهل الفقه ، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار ، فيما علمت : الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به ، وسواء عارضه خبر متصل أم لا ، وقالوا : إذا اتصل خبر ، وعارضه خبر منقطع لم يعرج على المنقطع مع المتصل ، وكان المصير إلى المتصل دونه . وحجتهم في رد المراسيل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم ذلك... إلى أن قال رحمه: قالوا ولو جاز قبول المراسيل، لجاز قبول خبر

---

1 الشافعي، **كتاب الأم** ، ط.1 ، **ج**: 10 ، **ص**: 461 ، ج: 12 ، ص: 482 .

2 مسلم، **مقدمة الصحيح بشرح النووي**، ط.1 ، ج:1 ص: 117-118 .

3 الترمذي ، **العلل آخر الجامع** ، ط.1 ، ص:1159- 1160 .

4 ابن أبي حاتم، **كتاب المراسيل، ص**: 7.

5 ابن حبان ، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** ، د.ط ، ص: 72 .

6 ابن حزم، **كتاب الإحكام في أصول الأحكام**، ط.1 ، ج: 2 ص: 2 .

7 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:5-6 .

مالك والشافعي والأوزاعي ومثلهم ، إذا ذكروا خبرا عن النبي ﷺ ، ولو جاز ذلك فيهم لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا ، وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر "

قلت: سبق معنا في المسألة الثانية ذكر كلام الخطيب البغدادي في عدم قبول المرسل للجهل به كما هو مذهب غيره من العلماء ممن ذَكَرتُ وأَجْمَعَ القولَ في هذا المذهب العلائي[1] ، فقال بعد ذكره لكلام مسلم وابن عبد البر ما خُلاَصُته أنه مذهب جمهور أهل الحديث أو كلهم ، ثم ذكر مجموعة من الأسماء .

المذهب الثالث: الذين توسطوا فقالوا بالقبول بشروط، وهذا المذهب عُزِيَ للشافعي وقد أطال الكلام فيه، وفي تقريره في الرسالة[2] ، وهو إن شاء الله التحقيق في هذا الباب ، ولعل هذا هو مذهب الحافظ ابن عبد البر كما في التمهيد[3] حيث قال : " ثم إني تأملت كتب المناظرين ، والمختلفين من المتفقهين ، وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم ، فلم أر أحدا منهم يقنع من خصمه ، إذا احتج عليه بمرسل ، ولا يقبل منه في ذلك خبرا مقطوعا ، وكلهم عند تحصيل المناظرة ، يطالب خصمه بالاتصال في الأخبار ، والله المستعان ... إلى أن قال رحمه الله: ولم نشاهد نحن مناظرة بين مالكي يقبله ، وبين حنفي يذهب في ذلك مذهبه ، ويلزم على أصل مذهبهما في ذلك قبول كل واحد منهما من صاحبه المرسل إذا أرسله ثقة عدل رضا ، ما لم يعترضه من الأصول ما يدفعه ، وبالله التوفيق " ، وهو أيضا مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية[4] حيث قال : " والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها ، وأصح الأقوال أن منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف ، فمن عُلِمَ من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبِلَ مُرْسلُه ، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف . وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات كان مردودا " وهذا القول هو قول

---

1 العلائي ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط.1 ، ص: 30 .

2 الشافعي، **الرسالة**، د.ط ، ص: 461-465 .

3 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:7 .

4 ابن تيمية ، **منهاج السنة النبوية** ، ط.2 ، ج:7 ص: 435 .

العلائي[1] أيضا ، حيث قال بعد ذكره لجميع مذاهب القوم ومناقشته لها : " فهذا القول أرجح الأقوال في هذه المسألة وأعدلها كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى "

أقول: وخلاصة هذا المذهب إلى جانب ما ذكر من كلام أهل العلم، ما حرره الحافظ ابن رجب[2] في شرح العلل بقوله : " واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ ، وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلا ، وهو ليس بصحيح على طريقتهم ، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أنه له أصلا قوي الظن بصحة ما دل عليه ، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن . وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ " .

قال الحافظ ابن عبد البر[3] : " ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك، و كل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمة الله عليه ، فيما بلغني علمه ، وصح بروايتي جمعه ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة ، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة ، وما رواه ثقات هذه الأمة "

قلت : وقد وصل رحمه الله أيضا البلاغات التي في الموطأ – وهي واحد وستون بلاغا – إلا أربعة، وهذه قد وصلها ابن الصلاح في جزء[4] ، ونبه ابن عبد البر رحمه الله إلى أن كل من تفقه لمالك إذا سئل عن مراسيل الموطأ [5] قال : " صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها ، لثقة

---

1 العلائي ، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط.1 ، ص: 34 .

2 ابن رجب ، **شرح علل الترمذي** ، ط.1 ، ج:1 ص: 543-544 .

3 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:9 .

4 ابن الصلاح، **جزء في الكلام على البلاغات الأربع التي لم يصلها ابن عبد البر في تمهيده**، ط.1، ص: (138-142) ، وهذه الأحاديث الأربع هي: أ) " إني لأَنْسى أو أُنسَّى لأَسُن " ب) " إذا أنشأَت بحرية ثم تَشاءمت فتلك عَين غَديقة " ج) " أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر " د)" أَحْسن خُلُقَك لِلنَّاس مُعَاذ بنَ جبل"

5 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:2 .

ناقليها ، وأمانة مرسليها وصدقوا فيما قالوه من ذلك ، ...وأصل مذهب مالك رحمه الله، والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين: أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء " وذكر في مقدمة التجريد[1] قبول السلف لمراسيل الثقات وأحال على التمهيد ثم قال : " وفي ذلك ما يبين لك صحة مراسيله ومن تأمل ذلك رآه هنالك والحمد لله "

وقال السيوطي في التنوير[2] : " قلت : ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل ، فهي أيضا حجة عندنا لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد كما سأبين ذلك في هذا الشرح "

فائدة :

قال الحافظ في النكت[3] : " فإن قيل : هل يجوز تعمد الإرسال أو يمنع ؟

قلنا: لا يخلو المرسل أن يكون شيخ من أرسل الذي حدث به:

- عدلا عنده وعند غيره.
- أو غير عدل عنده وعند غيره.
- أو عدلا عنده لا عند غيره.
- أو غير عدل عنده عدلا عند غيره.

هذه أربعة أقسام

---

1 ابن عبد البر ، **تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، أو **التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك** ط.1 ، ص:10 .

2 السيوطي، **تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك** ، د.ط ، ص:7 .

3 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ط.1 ، ص:358 .

الأول: جائز بلا خلاف.

والثاني: ممنوع بلا خلاف.

وكل من الثالث والرابع يحتمل الجواز وعدمه.

وتردد بينهما بحسب الأسباب الحاملة عليه ، والله سبحانه وتعالى أعلم " .

المبحث الثالث: **الوصل والإرسال عند الإمام ابن ماجه**

المطلب الأول : **الوصل عند الإمام ابن ماجه**

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحديث الموصول يجمع المرفوع والموقوف وبناء عليه فإن سنن ابن ماجه يحوي أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعين حديثا (4341ح) وهذا العد ، بالرجوع إلى مجموعة من الطبعات ، والتي منها : طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي وهي في مجلدين طبعة دار الكتب العلمية ، ومنها : طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون وهي في مجلد تحقيق وتعليق : عماد الطيار وياسر حسن وعز الدين ضلي ، وطبعة الرسالة العالمية بتحقيق شعيب الأرناؤوط ومجموعته وهي في خمس مجلدات ، ومنها : طبعة دار الصديق للنشر بتحقيق : عصام موسى هادي وهي أيضا في مجلد ومضبوطة على سبع نسخ خطية ولعلها من أفضل النسخ ، ومنها : طبعة دار الفكر بتخريج وعناية : صدقي جميل العطار ، وبهامشها حاشية السندي وهي أيضا في مجلد ، ومنها : طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار ، وهي في خمس مجلدات ، وهذا القدر من الأحاديث فيه : أربعة آلاف ومائتان وستة وثمانون حديثا مرفوعا (4286ح) ، وأربعة وخمسون حديثا موقوفا (54ح) وحديث واحد مقطوع[1] ، فإذا علم هذا فإن عدد الأحاديث الموصولة هو : أربعة آلاف وثلاثمائة وأربعين حديثا .

المطلب الثاني : **الإرسال عند الإمام ابن ماجه**

بالنسبة للإرسال عند الحافظ ابن ماجه فلا يتجاوز حديثين [2] وقيل أربعة[3] :

الأول: عن عدي بن ثابت عن أبيه[4] قال: " كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم "

---

1 فاضل بن خلف الحمادة الرقي ، **منهج الإمام ابن ماجه** ، ط.1 ، ص: 197

2 المرجع السابق، ص:200-202

3 مقدمة كتاب السنن تحقيق وتخريج وضبط : الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله ومجموعته ، ج:1 ص: 26 .

4 أخرجه ابن ماجه **في السنن** ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب (219/2) ، رقم (1136) قال في الزوائد :" رجال إسناده ثقات ، إلا أنه مرسل " .

قال في التهذيب[1] : " وبقي على المصنف أن ينبه على ما وقع عند ابن ماجه من رواية عدي بن ثابت ، عن أبيه ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم ، قال ابن ماجه : أرجو أن يكون متصلا ، قلت : لا شك ولا ارتياب في كونه مرسلا ، أو يكون سقط منه عن جده ، والله أعلم ."

قال الدكتور فاضل بن خلف الحمادة الرقي[2] : " ومقالة ابن ماجه ليست في رواية أبي الحسن القطان ، كما في المطبوع ، وكذا في نسخة ابن قدامة المقدسي المرفقة أدناه ، ولعلها في رواية سعدون ، فقد صرح الحافظ ابن حجر بوقوفه على نسخة صحيحة مجودة ، وقال :(وفيها عدة أحاديث في الطهارة ، لم أرها في رواية غيره)[3] . فإن كانت مقالة ابن ماجه في إحدى النسخ ثابتة ، فسياقه للحديث على ظن الاتصال لا الإرسال ."

قلت : هذه الزيادة من الحافظ ابن ماجه وردت في النسخة التركية كما في طبعة ابن ماجه المضبوطة على سبع نسخ خطية[4] والحديث صحيح لغيره لشاهد له في الترمذي[5] وفيه عن "عبد الله بن مسعود قال : كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا " وبذلك يصح ظن الدكتور الآنف الذكر .

الثاني :عن علقمة بن نضلة قال :" توفي رسول الله ﷺ وأبوبكر وعمر وما تدعى رباع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن "[6] .

---

1 ابن حجر العسقلاني ، **تهذيب التهذيب**، ط.1 ، ج:1 ص:271 .

2 منهج الإمام ابن ماجه ، ص:201

3 المزي، ، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكث الظراف على الأطراف لابن حجر**، ط.2 ، ج: 4 ص:35

4 جامع **السنن**، أبواب الجمعة، باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب، ح1136

5 أخرجه الترمذي في **السنن** ، أبواب الجمعة ، باب في استقبال الإمام إذا خطب ، (ح509) ، قال أبو عيسى : ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء .

6 أخرجه ابن ماجه في **السنن** ، كتاب المناسك ، باب أجر بيوت مكة ، (288/4) ، رقم (3107) ، قال في الزوائد :" اسناده صحيح على شرط مسلم . وليس لعلقمه بن نضلة عند ابن ماجه ، سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في بقية الكتب . قال السندي : قلت الحديث حجة إذ يروى ذلك . لكن قال الدميري : علقمة بن نضلة لا يصح له صحبة وليس له في الكتب شيء سواه ... وهذا الحديث ضعيف ، وإن كان الحاكم رواه في مستدركه " .

الثالث : عن أبي الخير عن أبي رُهم[1] قال ، قال رسول الله ﷺ : " من أفضل الشفاعة أن يشفع بين الاثنين في النكاح "

الرابع :قال عطاء[2] : وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال : " لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجراح "

---

1 أخرجه ابن ماجه ، في **السنن** ،كتاب النكاح ، باب الشفاعة في التزويج ، (146/3) ، رقم (1975) ، قال في الزوائد " هذا اسناد مرسل أبو رهم هذا اسمه أحزاب بن أسيد (بفتح الهمزة وقيل بضمها) قال البخاري : هو تابعي . وقال : أبوحاتم : ليست له صحبة "

2 أخرجه ابن ماجه ، في **السنن** ، كتاب الطهارة ، باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل ، (363/1) ، رقم (572) ، قال في الزوائد : " إسناده منقطع " ، الدار قطني ، في **السنن** ،كتاب الطهارة ، باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح ، (352/1) ، رقم (730) ، الحاكم ، في **المستدرك على الصحيحين** ، كتاب الطهارة ، باب كيف يفعل من احتلم وبه جراحة ، (178/1)

الفصل الثاني : الرفع والوقف عند الإمام مالك والإمام ابن ماجه

المبحث الأول: **تعريف الرفع والوقف لغة واصطلاحا**

المطلب الأول: **الرفع لغة واصطلاحا**

الفرع الأول: **الرفع لغة**

قال في اللسان[1] : " الرفع: ضد الوضع، رفعته فارتفع فهو نقيض الخفض في كل شيء "

وقال في المعجم الوسيط[2] : " ...والحديث إلى قائله: وصَّله بسنده إليه، ومنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ " .

قال في التاج[3]: " ورفعت الرجل: نميته ونسبته، ومنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ "

الفرع الثاني: **الرفع اصطلاحا**

قال الحافظ ابن عبد البر[4] : " وقد ذهب قوم إلى أن المرفوع كل ما أضيف إلى النبي ﷺ متصلا كان أو مقطوعا ، وأن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعا إلى النبي ﷺ . ففرقوا بين المرفوع والمسند، ...وقال آخرون : المرفوع والمسند سواء ، وهما شيء واحد ، والانقطاع يدخل عليهما جميعا والاتصال "

قال الخطيب في الكفاية [5] : " والمرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله "

قال الحافظ في النكت[6] : " قلت : يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد فلا يخرج عنه شيء ، وعلى تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيدا فالذي

---

1 ابن منظور، **لسان اللسان تهذيب لسان العرب**، ط.1، مادة: رفع .

2 مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، **المعجم الوسيط**، ط.2 ، مادة: رفع .

3 الزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ط.1 ، ج:21 ص:62 .

4 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:25 .

5 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:1 ، ص: 96 .

6 ابن حجر العسقلاني ، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، ط.1 ، ص:315-316 .

يخرج عنه أعم من مرسل التابعي ، بل يكون كل ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعا إلا إذا ذكر فيه الصحابي ﷺ ، والحق خلاف ذلك ، بل الرفع كما قررناه إنما ينظر فيه إلى المتن دون الاسناد والله أعلم "

قلت : قال شيخنا في حاشية اختصار علوم الحديث[1] : " المرفوع : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم صراحة من قول أو فعل أو تقرير أو وصف ، وألحق به ما له حكم الرفع ، ويطلق المرفوع على ما أضيف إليه ﷺ وإن كان منقطع الاسناد ، أو مرسلا ، خلافا للخطيب " وقد سمي مرفوعا لارتفاع رتبته بإضافته إلى رسول الله ﷺ .

المطلب الثاني: **الوقف لغة و اصطلاحا**

الفرع الأول: **الوقف لغة**

قال في التاج[2] : " والموقوف من الحديث : خلاف المرفوع "

قال في المصباح[3] : " وقفت الدابة (تقف) (وقفا) و(وقوفا) : سكنت " وذكر الدكتور مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي [4] قوله :" الموقوف : لغة : اسم مفعول من (الوقف) وهو السكون يقال : وقفت الدابة إذا أمسكت عن السير "

الفرع الثاني: **الوقف اصطلاحا**

قال الحافظ أبو عمر[5] : " والموقوف : ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ﷺ مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله "

---

1 الخضير ، **حاشية على اختصار علوم الحديث** ، ط.1 ، ص: 101 .

2 الزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ط.1 ، ج:24 ص:257 .

3 الفيومي، **المصباح المنير**، ط.1 ، مادة : وقف .

4 الخير آبادي، مُحَمَّد أبو الليث، **معجم المصطلحات الحديثية**، ط.1 ، ص: 104-105

5 ابن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، ط.3 ، ج:1ص:25 .

قال الخطيب[1] البغدادي: " والموقوف ما أسنده الراوي إلى الصحابي ولم يتجاوزه "

قال البدر بن جماعة[2] : " وهو عند الإطلاق : ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله أو نحو ذلك ، متصلا كان أو منقطعا ، و قد يستعمل في غير الصحابي مقيدا مثل : وقفه معمر على همام ووقفه مالك على نافع . وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما "

قلت : وخلاصة القول أن الموقوف هو ما انتهى إلى الصحابي قولا له، أو فعلا، أو نحوهما كالتقرير، ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ، وخلا من قرينة الرفع، متصلا كان أو منقطعا.

1 الخطيب، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ط.1 ، ج:1 ، ص: 97 .

2 ابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ط.1 ، ص: 116 .

المبحث الثاني: **الرفع والوقف عند الإمام مالك**

المطلب الأول: **الرفع عند الإمام مالك**

سبق وأن أشرت في مبحث الوصل عند الإمام مالك إلى أن عدد المرفوع عنده رحمه الله يصل إلى ثمانمائة وتسعة أحاديث (809) ، وفي بعض نسخ الموطأ يزيد أو ينقص قليلا

المطلب الثاني: **الوقف عند الإمام مالك**

وسبق وأن أشرت أيضا أن عدد الموقوف ستمائة وثمانون حديثا (680).

المبحث الثالث : **الرفع والوقف عند الإمام ابن ماجه**

المطلب الأول : **الرفع عند الإمام ابن ماجه**

بالنسبة للإمام ابن ماجه فعدد الأحاديث المرفوعة هو : أربعة آلاف ومائتان وستة وثمانون حديثا .

المطلب الثاني : **الوقف عند الإمام ابن ماجه**

أما الموقوف فعدد أحاديثه عند ابن ماجه هو : أربعة وخمسون حديثا (54) .

مثاله: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: " كانت الأنبياء تدخل الحرم مشاة حفاة، ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك حفاة مشاة "[1]

الخاتمة :

بعد هذه العجالة والتي أسأل الله العلي القدير أن يلهمني فيها الصواب وأن يجنبني الزلل والشطط ، فقد خلصت إلى ما يلي :

1- تأكيد مكانة الكتابين ضمن أصول السنة بغض النظر عن ميزة كل واحد منهما.
2- أن الموطأ :وهو بسبق حائز تفضيلا ** مستوجب ثنائي الجميلا [2] وذلك بالنظر إلى علو أسانيده وصحة أحاديثه من حيث العموم .
3- أن نسبة المرفوع في الموطأ مقارنة بالكتب الخمسة قليلة جدا .
4- أن الموطأ قليل الزوائد على الكتب الخمسة .
5- أن الموطأ يعتبر مرجعا فقهيا بالنسبة للمالكية ولغيرهم .

---

1 أخرجه ابن ماجه **في السنن** ،كتاب المناسك ، باب دخول الحرم ، (170/4) رقم (2939) ، قال في الزوائد " في اسناده مبارك بن حسان وهو وإن وثقه ابن معين ، فقد قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال أبو داوود : منكر الحديث ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، وقال الأزدي : متروك ، واسماعيل ذكره ابن حبان في الثقات ، وباقي رجال الاسناد ثقات "

2 انظر: (مقدمة ألفية ابن مالك)

6- أن سنن ابن ماجه متلائم مع الكتب الخمسة من حيث عدد الأحاديث المشتركة.

7- أن زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة تفوق عدد أحاديث الموطأ .

8- أن سنن ابن ماجه قليل الموقوفات و المقاطيع بخلاف الموطأ .

9- أن سنن ابن ماجه لم يعطى حقه من العناية كما أفاد الحافظ المزي[1] مقارنة مع الموطأ.

10- أن الأحاديث الضعيفة في سنن ابن ماجه تقارب الألف .

بالنسبة للتوصيات أتمنى أن أكون قد وفقت للقيام بهذه المقارنة بشكل مشرف مع أني كان بودي أن يهتم بهاذين الأصلين أكثر ، لأن ضبطهما ضبط لأصول الشريعة وبالخصوص الكتب الستة التي هي أصول الدين ، فينبغي الاهتمام بذلك بشكل دائم حتى يتسنى لنا تصفية تراثنا ثم بعد ذلك تأتي التربية ، والله أسأل العون على ما يرضاه ويحسن النيات ، فله الحمد على ما ألهم وما وهب وصلى الله على نبيه وآله والصحب والتابعين ، والحمد لله رب العالمين .

1- ابن القيم ، **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، ط.13 ، ج: 1 ص:453

قائمة المصادر والمراجع:

- الإثيوبي، مُحَمَّد بن علي بن آدم ، **مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجه في شرح سنن الإمام ابن ماجه**، ط.1 (الرياض، دار المغني، 1427هـ-2006م).

- الإثيوبي، مُحَمَّد بن علي بن آدم ، **إتحاف النبيل بمهمات علم الجرح والتعديل**، ط.1 (المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي ، 1428هـ).

- الألباني ، مُحَمَّد ناصر الدين ، **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه " فقه السيرة"** ، ط.1 (الرياض السعودية ،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، 1431هـ - 2010م) .

- الألباني، مُحَمَّد ناصر الدين ، **الروض الداني في الفوائد الحديثية** ، جمع وإعداد عصام موسى هادي ، ط.1 (عمان الأردن، المكتبة الاسلامية، 1422هـ).

- الألباني، مُحَمَّد ناصر الدين، **ضعيف سنن ابن ماجه**، إشراف وتعليق زهير الشاويش، ط.1 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1408هـ-1988م).

- الأنصاري ، زكرياء بن مُحَمَّد، **فتح الباقي على ألفية العراقي**، تحقيق وتعليق حافظ ثناء الله الزاهدي، ط.1 (بيروت لبنان، دار ابن حزم، 1420هـ-1999م).

- أبو الأشبال، أحمد مُحَمَّد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تعليق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري، ط.1 (الرياض-المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، 1415هـ).

- أبو الأشبال، أحمد مُحَمَّد شاكر، **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر**، ومعه شرح مُحَمَّد بن علي بن آدم الإثيوبي، ط.1 (القاهرة، دار الآثار، 1429هـ-2008م).

- أبوداود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، **سنن أبي داود** ، تحقيق وتعليق وتخريج عصام موسى هادي ، ط.2 (الجبيل – المملكة العربية السعودية ، دار الصديق ، 1434هـ- 2013م) .

- أبوداود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، **رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه** ، اعتنى بها عبد الفتاح أبوغذة ، ط.1 (حلب – سورية ، مكتبة المطبوعات الاسلامية ، 1417هـ- 1997م) .

- أبو زهرة، مُحَمَّد، **مالك حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، ط.4 (القاهرة، دار الفكر العربي، 1433هـ-2012م).

- أبو زهو، مُحَمَّد مُحَمَّد، **الحديث والمحدثون**، د.ط (بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي، 1404هـ-1984م).

- أبو شعر، منذر مُحَمَّد سعيد، **معجم محمود مُحَمَّد شاكر**، ط.2 (بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، 1428هـ-2007م).

- أبوغدة، عبد الفتاح، **أربع رسائل في علوم الحديث**، ط.6 (حلب سورية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1419هـ - 1999م).

- أبوغدة ، عبد القتاح ، **ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث** ، ط.1 (بيروت-لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ-1997م) .

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب، **المنتقى شرح موطأ مالك**، تخريج مُحَمَّد رمضان و مُحَمَّد مسعد، ط.1، (القاهرة ، مصر، المكتبة التوفيقية، 1433هـ 2012م).

- البقاعي ، برهان الدين إبراهيم بن عمر ، **النكت الوفية بما في شرح الألفية** ، ط.2 (الرياض ، المملكة العربية السعودية ، مكتبة الرشد ناشرون ، 1429هـ- 2008) .

- بازمول، مُحَمَّد بن عمر بن سالم، **منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة**، ط.1 (القاهرة- مصر، دار سبيل المومنين ، دار التوحيد والسنة، 1428هـ-2007م).

- ابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي ، **كتاب الجرح والتعديل** ، ط.1 (حيدر آباد – الهند ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، دار الكتب العلمية ، د.ت)

- ابن أبي حاتم ، أبو مُحَمَّد عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي ، **كتاب المراسيل** ، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، ط.2 (بيروت – لبنان ، مؤسسة الرسالة ، 1418هـ- 1998م)

- ابن أبي حاتم ، أبو مُحَمَّد عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي ، **كتاب العلل** ، تحقيق فريق من الباحثين ، بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمان الجريسي ط.1 (الرياض- المملكة العربية السعودية ، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، 1427هـ-2006م) .

- ابن أبي زيد القيرواني، أبو مُحَمَّد بن عبد الله، **الذب عن مذهب مالك في غير شيء من أصوله، وبعض مسائل من فروعه، وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف، وجهله من محاج الأسلاف**، دراسة وتحقيق الدكتور مُحَمَّد العلمي، ط.1 (الرباط-المغرب، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، سلسلة نوادر التراث(13)، 1432هـ-2011م).

- ابن الأثير، عز الدين الجزري ، **اللباب في تهذيب الأنساب** ، د.ط (بيروت، دار صادر ، 1400هـ-1980م).

- ابن تيمية ، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ، **منهاج السنة النبوية** ، تحقيق الدكتور مُحَمَّد رشاد سالم ، ط.2 (الرباط – المغرب ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، 1419هـ – 1998م) .

- ابن جماعة، بدر الدين مُحَمَّد بن إبراهيم، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق وتعليق وتخريج جاسم بن مُحَمَّد بن حمود الزامل ، ط.1 (د.م – الكويت ، 1433-2012م) .

- ابن حبان ، مُحَّد بن حبان بن أبي حاتم التميمي البستي، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود ابراهيم زايد، د.ط، (بيروت-لبنان، دار المعرفة، 1412هـ-1992م).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق وتخريج أبي عبد الرحمن نبيل صلاح عبد المجيد سليم، د.ط ، (جمهورية مصر العربية، مكتبة ابن عباس، 2011م).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، باعتناء ابراهيم الزيبق وعادل مرشد، ط.1 (بيروت –لبنان ، مؤسسة الرسالة ، 1416هـ-1996م).

- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، **النكت الظراف على الأطراف** ، ط.1 (القاهرة، دار الكتاب الاسلامي ، 1386هـ - 1966م) .

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن مُحَّد بن علي، **المعجم المفهرس**، تحقيق شكور محمود الحاجي امرير الميادیني، ط.1 (بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1998م).

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **النكث على كتاب ابن الصلاح ونكث العراقي**، تحقيق وتخريج وتعليق ماهر ياسين الفحل، ط.1 (الرياض، دار الميمان، 1434هـ-2013م).

- ابن حزم الظاهري، أبو مُحَّد علي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد مُحَّد شاكر، ط.1 (القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 1429هـ-2008م).

- ابن خلفون الأندلسي، أبو عبد الله مُحَّد بن اسماعيل بن اسماعيل بن عبد الرحمن، **أسماء شيوخ مالك بن أنس**، تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، ط.1(الرياض، أضواء السلف، 1425هـ-2004م).

-ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن ابراهيم بن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، ط.1 (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).

-ابن رجب الحنبلي ، أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد بن رجب زين الدين ، **شرح علل الترمذي** ، تحقيق ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، ط.1 (الزرقاء الأردن ، مكتبة المنار ، 1407هـ – 1987م).

- ابن سيد الناس، أبو الفتح اليعمري، **أجوبة ابن سيد الناس**، دراسة وتحقيق الأستاذ مُحَمَّد الراوندي، د.ط (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1410هـ-1990م).

- ابن الصلاح ، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري ، **علوم الحديث لابن الصلاح** ، تحقيق وشرح نور الدين عتر ، ط.3 ، (دمشق سورية ، دار الفكر، 1427هـ – 2006م) .

- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، **جزء في الكلام على البلاغات الأربع التي لم يصلها ابن عبد البر في تمهيده**، عناية خالد بن مُحَمَّد المختار البداوي السباعي، ط.1 (طنجة – المغرب، دار الحديث الكتانية، 1434هـ-2013م).

- ابن طاهر المقدسي، أبو الفضل مُحَمَّد، **شروط الأئمة الستة**، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط.1 (بيروت-لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ-1997م).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق وتعليق الأستاذين مصطفى بن أحمد العلوي ومُحَمَّد عبد الكبير البكري، ط.3 (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1408هـ-1988م).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد ، **تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، أو **التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك** ، اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور ناجي السويد ، ط.1 (لبنان،كتاب ناشرون ، 1432هـ - 2011م) .

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **كشف المغطا في فضل الموطا**، عناية خالد بن مُحَمَّد المختار البداوي السباعي، ط.1 (طنجة –المملكة المغربية، دار الحديث الكتانية، 1434هـ-2013م).

- ابن عاشور، مُحَمَّد الطاهر، **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا**، د.ط (تونس، دار النوادر القيمة، 1428هـ-2008م).

- ابن العربي، مُحَمَّد بن عبد الله أبو بكر المعافري، **القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس**، ط.1 (بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1992م).

- ابن العربي، مُحَمَّد بن عبد الله أبو بكر المعافري، **المسالك في شرح موطأ مالك**، تحقيق مُحَمَّد بن الحسين السليماني و عائشة بنت الحسين السليماني، ط.1 (د.م، دار الغرب الإسلامي، 1428هـ-2007م).

- ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط.1 (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).

-ابن فرحون المالكي، ابراهيم بن علي بن مُحَمَّد، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق الدكتور علي عمر، ط.1 (بورسعيد-القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1423هـ-2003م).

-ابن قيم الجوزية ، أبوعبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر شمس الدين ، **زاد المعاد في هدي خير العباد** تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، ط.13 (بيرت لبنان مؤسسة الرسالة ، 1406هـ – 1986م) .

- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، ط.1 (القاهرة، دار أبي حيان، 1416هـ-1996م).

- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق وتعليق وتخريج الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط.1 ، (الرياض السعودية ، دار الميمان للنشر والتوزيع ، 1434هـ - 2013م) .

- ابن ماجه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، وبهامشه كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه للسندي ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، تخريج وعناية صدقي جميل العطار، ط.1 (بيروت لبنان، دار الفكر، 1421هـ-2001م).

+ تخريج وتحقيق عماد الطيار و ياسر حسن و عز الدين ضلي، ط.1 (بيروت لبنان- دمشق سوريا، مؤسسة الرسالة، 1434هـ-2013م).

+ تحقيق وضبط وتخريج شعيب الأرناؤوط ومجموعته ، ط .2 (بيروت ، دمشق سورية ، دار الرسالة العالمية ، 1431هـ - 2010م) .

+ تحقيق مُحَمَّد محمود حسن نصار، ط.1 (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).

+ تحقيق وتعليق عصام موسى هادي، ط.2 (الجبيل- المملكة العربية السعودية، دار الصديق، 1435هـ -2014م).

+ تحقيق وتعليق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، د.ط (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

- ابن محيي الدين، عبد الرحمن، **تعريف المسلمين بأئمة الكتب الستة وبكتبهم الناقلة لسنن خاتم النبيين**، ط.1 (جمهورية مصر العربية – المملكة العربية السعودية، مكتبة المورد، 1430هـ-2009م).

- ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، تحقيق جما مُحَمَّد السيد، ط.1 (الرياض، دار العاصمة، 1414هـ).

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم، **لسان اللسان تهذيب لسان العرب**، ط.1، (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1413هـ-1993م).

- ابن مايأبا الجكني الشنقيطي، **دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك**، تحقيق وتعليق مُحَمَّد صديق المنشاوي، د.ط (القاهرة، دار الفضيلة، د.ت).

- ابن ناصر الدين الدمشقي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر عبد الله بن أحمد ، **التبيان لبديعة البيان**، دراسة وتحقيق د.عبد السلام الشيخلي و سعيد البوتاني وعبد الخالق المروزي وإسماعيل الكوراني، ط.1 (سورية – لبنان، دار النوادر، 1429هـ-2008م).

- ابن ناصر الدين الدمشقي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر عبد الله ابن أحمد، **إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك**، تحقيق سيد كسروي حسن، ط.1 (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، 1415هـ-1995م).

- ابن نقطة، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الغني البغدادي، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط.1 (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 1408هـ-1988م).

- الترمذي ، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة أبو عيسى ، **الجامع الكبير (سنن الترمذي)** ، تحقيق وتعليق وتخريج عصام موسى هادي ، ط.1 (الجبيل – المملكة العربية السعودية ، دار الصديق ، 1433هـ- 2012م) .

- التجيبي، القاسم بن يوسف، **برنامج التجيبي** ، د.ط (د.م، الدار العربية للكتاب، د.ت)

- التركي، مُحَمَّد بن تركي، **مناهج المحدثين: مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني**، ط.1 (المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، 1430هـ -2009م).

- الجديع، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، ط.4 (بيروت-لبنان، مؤسسة الريان، 1431هـ-2010م).

- حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، د.ط (بيروت-لبنان، دار الفكر، 1431-1432هـ-2010م).

- الحازمي، أبو بكر مُحَمَّد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة**، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط.1 (بيروت لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1417 هـ -1997م).

- الحسني، السيد مُحَمَّد بن علوي المالكي، **أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك**، ط.3، (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1431هـ-2010م).

- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق وتعليق السيد معظم حسين، ط.2 (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1397هـ-1977م).

- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله ، **المدخل في أصول الحديث** ، د.ط (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت) .

- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، **المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء رجال الصحيحين**، تحقيق وتعليق ابراهيم بن علي بن مُحَمَّد آل كليب، ط.1 (الرياض، مكتبة العبيكان، 1423هـ-2002م).

- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم البلدان**، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، ط.2 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2011م).

- الحويني ، أبو إسحاق حجازي مُحَمَّد شريف، **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**، ط.1 (د.م، دار الصحابة للتراث، 1408هـ -1988م).

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق وتعليق أبي اسحاق ابراهيم بن مصطفى الدمياطي ، ط.1 (د.م، دار الهدى، 1423هـ - 2003م) وتحقيق وتخريج وتعليق الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط.2 (المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، 1435هـ).

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق الدكتور محمود الطحان، د.ط (الرياض-المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف، 1403هـ-1983م).

- الخضير ، الدكتور عبد الكريم بن عبد الله ، **حاشية على اختصار علوم الحديث** ، ط.1 (الرياض- المملكة العربية السعودية ، 1438هـ- 2017م) .

- الخليلي، الخليل بن عبد الله بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ضبط عامر أحمد حيدر، د.ط (بيروت-لبنان، دار الفكر، 1993م-1414هـ).

- الخير آبادي، مُحَمَّد أبو الليث، **معجم المصطلحات الحديثية**، ط.1 (بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1426هـ-2005م).

- الدار قطني ، علي بن عمر ، **سنن الدار قطني** ، تحقيق وضبط وتعليق شعيب الأرنؤوط ومجموعته ، ط.1 (بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة ، 1424هـ 2004م) .

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، **كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع**، تحقيق أبي عبد الله عمرو بن فهمي، ط.1، (د.م، دار الآفاق، 1430هـ-2009م).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق وضبط وتعليق الدكتور بشار عواد معروف، ط.2 (تونس، دار الغرب الإسلامي، 2011م).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد عثمان، **تذكرة الحفاظ**، د.ط (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد عثمان، ، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق وتعليق الدكتور بشار عواد معروف، ط.1 (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417هـ-1996م).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد عثمان، **الموقظة في مصطلح الحديث**، تحقيق علي بن أحمد بن حسن الرزاحي، ط.1 (صنعاء اليمن، دار الآثار، 1433هـ-2012م) ، واعتناء عبد الفتاح أبوغدة ، ط.2 (حلب سورية، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1412هـ).

- الدهلوي، أحمد شاه ولي الله عبد الرحيم، **حجة الله البالغة**، ضبط وحواشي مُحَمَّد سالم هاشم، ط.2 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1433هـ-2012م).

- الدهلوي، أحمد شاه ولي الله عبد الرحيم، **المسوى شرح الموطا**، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، د.ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).

- رستم، مُحَمَّد بن زين العابدين، **إضاءة الدجنة في التعريف بابن ماجه**، العدد.7 (المغرب، جمعية الأمام البخاري، مارس 2008م).

- الرشيد العطار، أبو الحسين يحيى بن عبد الله بن علي القرشي، **مجرد أسماء الرواة عن مالك**، تحقيق أبي مُحَمَّد سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي، ط.1(المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ-1997م).

- الرافعي، عبد الكريم بن مُحَمَّد عبد الكريم أبو القاسم، **التدوين في أخبار قزوين**، تحقيق عزيز الله العطاردي ، د.ط (د.م، دار الكتب العلمية، 1408هـ- 1987م).

- الزبيدي، مُحَمَّد مرتضى بن مُحَمَّد الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، اعتنى به ووضع حواشيه د.عبد المنعم خليل ابراهيم و ذ.كريم سيد مُحَمَّد محمود، ط.1 (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1428هـ-2007م).

- الزواوي المنجلاتي، شرف الدين أبي الروح عيسى بن مسعود بن منصور، **مناقب سيدنا الإمام مالك**، بعناية هارون عبد الرحمن آل باشا الجزائري، ط.1 (بيروت – لبنان، دار ابن حزم، 1433هـ-2012م).

- الزرقاني ، مُحَمَّد بن عبد الباقي بن يوسف ، **شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك** ، د.ط (بيروت –لبنان ، دار الكتب العلمية ، د.ت) .

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق مُحَمَّد فتحي النادي، ط.1 (القاهرة، مؤسسة العلياء، 1429هـ-2008م).

- السخاوي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق د.عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير و د. مُحَمَّد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، ط.1 (الرياض، مكتبة دار المنهاج، 1426هـ).

- السخاوي ، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن ، **شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ للإمام النووي** ، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر ، ط.1 (أبوظبي مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع ، 1428هـ-2007م) .

- السخاوي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن، **الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة**، تحقيق مُحَمَّد ابراهيم الحسين، ط.1 (المملكة المغربية، دار الحديث الكتانية ، 1433هـ-2012م).

- سيزكين، فؤاد، **تاريخ التراث العربي**، د.ط (السعودية، جامعة الملك سعود، 1411هـ-1991م).

- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ، **الإتقان في علوم القرآن** ، تقديم وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا ، د.ط (د.م، دار ابن كثير، د.ت) .

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك**، ضبط وتصحيح مُحَمَّد بن عبد العزيز الخالدي، د.ط (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 1423هـ-2002م).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، بعناية مازن بن مُحَمَّد السرساوي، ط.1 (المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، 1431هـ).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك**، تحقيق هشام بن مُحَمَّد حيجر الحسيني، ط.1 (الدار البيضاء- المغرب، دار الرشاد الحديثة، 1431هـ-2010م).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **إسعاف المبطأ برجال الموطأ**، ط.1 (المغرب، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1412هـ-1992م).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **ألفية السيوطي في مصطلح الحديث**، شرح وتحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، تعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، ط.3 (السعودية-القاهرة، دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، 1434هـ-2013م).

- الشافعي، مُحَمَّد بن ادريس، **الرسالة** ، شرح وتحقيق أحمد مُحَمَّد شاكر، د.ط (بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

- الشافعي، مُحَمَّد بن إدريس، **كتاب الأم**، توثيق وضبط و تخريج الدكتور أحمد بدر الدين حسون، ط.1 (بيروت، دار قتيبة، 1416هـ-1996م).

- صديق حسن خان، أبو الطيب السيد، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، تحقيق وتعليق أبي عبد الرحمن يحي بن علي الحجوري وابن أخيه حسين بن أحمد بن علي الحجوري، ط.1 (صنعاء – اليمن، دار الآثار، 1432هـ-2011م).

- صالح أحمد الشامي ، **زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة للإمامين : مالك وأحمد** ط.1 (الرياض – المملكة العربية السعودية ، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، 1431هـ-2010م) .

- ضيف بن أبي بكر المالكي، أبو عاصم بشير، **المدخل إلى موطأ الإمام مالك بن أنس**، ط.1(بيروت لبنان، دار ابن حزم ، 1433هـ-2012م).

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، **جزء فيه طرق حديث من كذب علي متعمدا**، تحقيق د.مُحَمَّد بن حسن الغماري، ط.1 (بيروت لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ-1997م).

- عبد الله بن أحمد بن الحاج حمى الله الغلوي البكري ، **متن نظم الرسالة في الفقه** المالكي تحقيق سيدي المختار ولد سيدينا ، ط.1 (د.م، الأندلس الجديدة للنشر و للتوزيع ، 1435هـ - 2014م) .

- عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط.33 (دمشق – سورية، بيروت- لبنان، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، 1434هـ-2013م).

- العراقي، زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، **طرح التثريب في شرح التقريب**، تحقيق حمدي الدمرداش مُحَّد، ط.2 (مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1420هـ-1999م).

- العراقي، زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، **التبصرة والتذكرة**، د.ط (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

- العراقي، زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم حسين، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَّد، ط.2 (السعودية، القاهرة، دار ابن القيم- دار ابن عفان- 1432هـ-2011م).

- العلائي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي، **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**، تحقيق ودراسة حمدي عبد المجيد السلفي، ط.2 (سوريا– لبنان – الكويت، دار النوادر، 1433هـ-2012م).

- العلائي، صلاح الدين ابو سعيد خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط.1 (الجمهورية العراقية، مكتبة العلوم والحكم، 1398هـ-1978م).

- العوني الشريف، حاتم بن عارف، **شرح موقظة الذهبي**، اعتنى به عدنان بن زايد الفهمي وبدر بن زايد الفهمي، ط.2 (المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي ، 1428هـ).

- الفيومي، أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقرئ، **المصباح المنير**، ط.1 (صيدا بيروت، المكتبة العصرية، 1417هـ-1996م).

- الفسوي ، يعقوب بن سفيان أبو يوسف ، **كتاب المعرفة والتاريخ** ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، ط.2 (القاهرة - مصر ، مكتبة ابن تيمية ، 1401هـ - 1981م) .

- فاضل بن خلف الحمادة الرقي ، **منهج الإمام ابن ماجه** ، ط.1 (المملكة العربية السعودية ، دار أطلس الخضراء ، 1435هـ - 2014م)

- القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، ضبط وتصحيح مُحَمَّد سالم هاشم، ط.2 (بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، 1433هـ-2012م).

- الكتاني، الشريف مُحَمَّد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، ط.5 (بيروت –لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1414هـ-1993م).

- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، باعتناء الدكتور إحسان عباس، ط.2(د.م، دار الغرب الإسلامي، 1402هـ-1982م).

- الكاندهلوي، مُحَمَّد زكريا، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، اعتنى به وعلق عليه تقي الدين الندوي، ط.1 (الهند، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، 1424هـ-2003م).

- كنون، سيدي مُحَمَّد التهامي، **أقرب المسالك إلى موطأ الإمام مالك**، د.ط (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1408هـ-1988م).

- اللكنوي، عبد الحي، **التعليق الممجد على موطأ مُحَمَّد** ، تعليق وتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، ط.3 (د.م، طبع على نفقة سمو الشيخ سلطان بن زايد ال نهيان، 1419هـ-1999م).

- المباركفوري، أبي العلى مُحَمَّد عبد الرحمن، **فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله**، اعتنى به وعلق عليه عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط.1 (الرياض، مكتبة دار المنهاج ، 1431هـ).

- المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف، ط.4 (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ-1985م).

- المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكث الظراف على الأطراف لابن حجر**، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط.2 (القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، 1414هـ-1993م).

- المغراوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن، **فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر**، ط.1 (الرياض-السعودية، مجموعة التحف النفائس الدولية، 1416هـ-1996م).

- مغلطاي، علاء الدين بن قليج، **شرح سنن ابن ماجه الإمام**، تحقيق وتخريج وتعليق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط.1 (م الدهقلية- منية سمنود- شارع الثورة،كتبة ابن عباس، 1427هـ-2008م).

- مغلطاي، علاء الدين بن قليج ، **إصلاح كتاب ابن الصلاح** ، تحقيق أبي عبد الله محي الدين بن جمال البكاري ، ط.1 (القاهرة ، المكتبة الاسلامية للنشر والتوزيع ، 1428هـ - 2007م) .

- مالك، أبو عبد الله ابن أنس بن مالك بن أبي عامر، **الموطأ**، برواية يحيى بن يحيى الليثي وعليه زيادات رواية أبي مصعب الزهري المدني ورواية مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تحقيق كلال حسن علي،ط.1 (بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1432هـ-2011م).

+ ضبط وتوثيق وتخريج مُحَمَّد صدقي العطار، د.ط (بيروت لبنان، دار الفكر، 1428هـ-1429هـ-2008م).

+ تحقيق مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، ط.1 (أبو ظبي-الإمارات العربية السعودية، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 1425هـ-2004م).

+ ط.1 (المغرب، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1412هـ-1992).

+ رواية يحيى بن يحيى الليثي، منشورات المجلس العلمي الأعلى، ط.1 (الدار البيضاء-المغرب، مطبعة النجاح الجديدة 1434هـ-2013م).

+ **المسند لموطأ مالك بن أنس**، إعداد وترتيب وتحقيق حسين بن نجمة المورغاني الجيجلي و عبد الحليم بن مُحَمَّد الهادي قابة ، ط.1 (دمشق، دار ابن كثير، 1421هـ-2000م).

- نذير حمدان ، **الموطآت للإمام مالك** ﷺ ، د.ط (دمشق ، بيروت ، دار القلم ، الدار الشامية ، د.ت)

- النعماني، مُحَمَّد عبد الرشيد، **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط.6 (بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1419هـ).

- النووي ، يحيى بن شرف ، **ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ، تحقيق وتخريج ودراسة عبد الباري فتح الله السلفي ، ط.1 (المدينة المنورة- السعودية ،مكتبة الإيمان، 1408هـ - 1987م)

- النووي، يحيى بن شرف، **شرح صحيح مسلم**، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط.1 (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1415هـ-1995م).

- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، د.ط (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت).

- مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، **المعجم الوسيط**، ط.2 (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 1426هـ-2005م).